



جامعة ابن خلدون _ تيارت _

الملحقة الجامعية قصر الشلالة

ميدان التكوين: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



تخصص: مالية وبنوك

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ليل شهادة الماستر

بعنوان:

ظاهرة التضخم في الجزائر وتمدد الازمة الاقتصادية

—دراسة حالة الجزائر 2013/2014—

تحت إشراف الدكتور :

لكحل الأمين

من إعداد الطالب:

سفيان جيلالي

مقدمة امام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر قسم "أ"	د. آيت عيسى عيسى
مشرفا ومقررا	جامعة تيارت	أستاذ مساعد "ب"	د.لكحل الأمين
مناقشا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	د.بربار نور الدين

السنة الجامعية : 2020/2019

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز المفاهيم المتعلقة بالتضخم، أنواعه، أسبابه، سبل علاجه، كما هدفت أيضا إلى الإلمام بالجوانب النظرية للأزمات العالمية، مؤشراتهما، أسبابهما، والإجراءات المتبعة لعلاجها، كما اعتمدنا في درساتنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي.

حيث يعتبر موضوع التضخم وتمدد الأزمات الاقتصادية، نخص بالذكر حالة الجزائر من المواضيع التي كانت ولا زالت الأكثر تداولاً على الساحة الوطنية، وقد برزت أهمية هذا الطرح بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة بسبب الإنخفاض المتواصل الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ سنة 2014، فقد كانت السياسات الاقتصادية للجزائر ولا زالت تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط الذي يعتبر أهم مصدر للمداخيل، يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري، من حيث توجيهها، أهدافها، وآلياتها.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الأزمة، الربيع، السياسات الاقتصادية.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

نتوجه إلى أطولى عز وجل شأته بالحمد والشكر على ما أولانا من توفيق وسداد ويسر، فبنعمته عز وجل تتم الصالحات عليه توكلنا وإليه أنبنا، وعلى آله قصد السبيل.

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكف لنصل لولا فضل الله علينا إلى من ابتغ الرسالة والأمانة..

الحمد لله أولا وقبل كل شيء، وآخر ما وبعد كل شيء، ودائما دواعي الحي القيوم، نتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى الدكتور المشرف لكل الأهمية.

وشكر إلى السادة الاساتذة الذين سيتفضلون بمناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى الذين أفادونا بمعلومات قيمة أثناء إنجاز هذه المذكرة.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة إلى كل هؤلاء نتقدم بأخلص التحيات وأطيب الأمنيات.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكف لنصل لولا فضل الله علينا إلى منه ابتغ الرسالة
والأمانة

إلى نبي الرحمة ونور العاطية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى والديا الذين منحوني الحكمة والعلم و الأدب و الصبر والتفاؤل والأمل إلى منه
أعطوني الحب والعطف والحنان
إلى كل أحبائي من الطفولة إلى يومنا هذا
إلى أقاربي و أصدقائي وزملائي في الدراسة.
والى خطيبتي التي دعمتني في تمام هذا البحث.
إلى الدكتور المشرف "لكحل الأمية" حفظه الله ورحاه.
والى كل طاقم الملحقه الجامعية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
	الشكر
	الاهداء
	الملخص
	الفهرس
	فهرس الأشكال
	فهرس الجداول
أ- و	المقدمة
الفصل الأول: ماهية التضخم	
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم
03	المطلب الأول: كيف يفسر التاريخ ظاهرة التضخم
07	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.
15	المطلب الثالث: مفهوم التضخم
17	المبحث الثاني: طبيعة التضخم
17	المطلب الأول: أنواع التضخم
22	المطلب الثاني: أسباب التضخم
25	المطلب الثالث: آثار التضخم
32	المبحث الثالث: آليات علاج التضخم
33	المطلب الأول: السياسة المالية في ضبط التضخم
36	المطلب الثاني: السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم في الإقتصاد "المغلق" و "المفتوح"
39	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية	
41	مقدمة الفصل
42	المبحث الأول: مفاهيم مرتبطة بالأزمة
42	المطلب الأول: مفهوم الأزمة و مراحلها
47	المطلب الثاني: مفهوم الأزمة الاقتصادية
49	المطلب الثالث: تصنيف الأزمات الاقتصادية ومراحلها

54	المبحث الثاني الأزمات الاقتصادية العالمية
54	المطلب الأول: أزمة الكساد الكبير (1929-1933)
57	المطلب الثاني: أزمة الركود التضخمي
59	المطلب الثالث: الأزمة المالية 2007-2008
66	المبحث الثالث: آليات معالجة الأزمات الاقتصادية والحد منها
66	المطلب الأول: آليات السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي
71	المطلب الثاني: آليات السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية
81	المطلب الثالث: التنسيق بين سياسة المالية والسياسة النقدية
83	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر (أزمة تراجع أسعار البترول 2013/2014)	
85	مقدمة الفصل
86	المبحث الأول: النظام الربيعي والأزمات النفطية في الجزائر.
86	المطلب الأول: النظام الربيعي في الجزائر
89	المطلب الثاني أهم الصدمات البترولية التي مرت بها الجزائر.
92	المبحث الثاني: أزمة 2013/2014 ودورها في توسيع مستوى التضخم.
92	المطلب الأول: التعريف بأزمة 2013/2014 (الأسباب والنتائج).
101	المطلب الثاني: تطور مستويات التضخم بعد أزمة 2013/2014.
104	المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة وكبح التضخم.
104	المطلب الأول: السياسات المالية لمعالجة الأزمة وكبح التضخم.
107	المطلب الثاني: السياسة النقدية لمعالجة الأزمة وكبح التضخم.
112	المطلب الثالث: تقييم السياسة الجزائرية في الحد من الأزمة الاقتصادية وكبح التضخم.
115	خلاصة الفصل
117	الخاتمة
121	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول	
الصفحة	الجدول
90	جدول رقم (01): تطور الرصيد الاجمالي للخزينة
95	جدول رقم (02): الأسعار الفورية لسلة أوبك(2014-2015)
101	الجدول رقم (03): يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر (2009-2017)
105	الجدول رقم (04): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد في الفترة (2011-2016)
105	الجدول رقم (05): تطور تقديرات ميزانية الدولة في الفترة(2014 - 2016)
108	الجدول رقم (06): تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017
109	الجدول رقم (07): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2014 - 2017
110	الجدول رقم (08): سعر صرف الدينار في الفترة (2011-2016)
111	جدول رقم (09): تطور مؤشري الاستهلاك العام والتضخم للفترة 2010-2017

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	الشكل
10	الشكل رقم (01) : العلاقة بين الأسعار وسعر الفائدة
70	الشكل رقم (02): المربع السحري لكالدور
89	الشكل رقم (03) : أبرز الانييارات التي مر بها سعر البترول من 1986 إلى غاية 2016
102	الشكل رقم (04) : معدل تطور التضخم في الفترة 2009-2017
108	الشكل رقم(05):تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017
109	الشكل رقم (06): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2014 - 2017

مقدمة عامة

المقدمة:

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر وهي لا تعد حديثة العهد وإنما تعود إلى العصور القديمة وتعاني منها معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث اختلفت النظريات المفسرة لها من حقبة لأخرى، فوجدنا مرتفعة في البعض ومنخفضة في البعض الآخر، وما يمكن القول عنها أنها ظاهرة سايرت كافة الأنظمة الإقتصادية، كما تعددت أنواعها، وكذلك لما لها من آثار سلبية على الإقتصاد كالحذ من الإدخار، تخفيض معدلات النمو الإقتصادي، عدم تحفيز الإستثمار وغيرها، وبسبب تعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد أن معظم الدول التي عانت من التضخم قامت بتطبيق بعض السياسات الإقتصادية من أجل تحقيق الأسعار وبالتالي الإستقرار الإقتصادي.

حيث إنطلقت كل نظريات وآراء الاقتصاديين من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات .

لكن وتيرة الأزمات الاقتصادية المتكررة وتلاحقها عالمياً تعارضت مع ذلك، حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الإقتصادية وصار الإستثناء هو الإستقرار وهذا لما عرفه تاريخ دول العالم من أزمات إقتصادية، كل أزمة تختلف عن الأخرى وتعدد أنواعها، ثم تتنوع حسب المواقف والأحداث التي تنشأ بسببها كأزمات إقليمية تصيب أسواقاً واسعة غالباً ماتتحول إلى أزمات عالمية، كما حصل نصيب في ثلاثينيات القرن الماضي وخلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من نفس القرن في السوق الآسيوية وسوق الأمريكية التي تمثل ربع إقتصاد العالم.

فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات وإضطرابات حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية، وهذا لما مرت به من تحولات إقتصادية كانت لها إيجابيات وسلبيات في نفس الوقت، وطبيعة النظام الإقتصادي القائم لها.

إستمر إعتقاد الإقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ومع إنتعاش أسعار النفط إبتداء من الألفية الثالثة وارتفاع قيمة الصادرات والإيرادات العمومية ونوفر النقد الاجنبي، كان لها تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها، غير أن الأسعار مالبثت أن

إنخفضت من 110 دولار سنة 2014 إلى 30 دولار مطلع 2016 ما تسبب في صدمة أخرى للإقتصاد الوطني ومن هنا نطرح الإشكالية كالتالي:

إشكالية الدراسة:

✓ ما مدى فعالية السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في الحد من الأزمة وتحقيق الاستقرار في مستويات

الأسعار؟

ومن خلال الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية:

✓ فيما تتمثل أسباب الأزمة النفطية 2014 وما مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري؟

✓ ما هي أسباب زحف التضخم في الجزائر في ظل أزمة 2014؟

✓ كيف كان الأداء الاقتصادي في ظل أزمات أسعار النفط والتضخم؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة الفرعية، إرتبنا طرح الفرضيات التالية كإجابات أولية مسبقة سنخضعها للإختبار من خلال محاور الدراسة.

✓ جاءت السياسات الاقتصادية الحكومية لمواجهة الأزمة الاقتصادية بآثار إيجابية، على الحد من تبعات

الأزمة ولجم مستويات التضخم.

✓ جاءت السياسات الاقتصادية الحكومية لمواجهة الأزمة الاقتصادية بآثار سلبية على الحد من تبعات

الأزمة ولجم مستويات التضخم.

✓ لم يكن للسياسات الاقتصادية الحكومية أي أثر على مواجهة الأزمة الاقتصادية ولجم مستويات

التضخم.

أسباب إختيار الموضوع:

نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع التضخم وتمدد الأزمات الإقتصادية في الوقت الراهن جعلت من أسباب

إختياره لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الموضوعية: وتتمثل في:

✓ محاولة التعرف على الأسس النظرية التي تناولت موضوع التضخم والأزمات الإقتصادية بصفة عامة وخاصة.

✓ محاولة التعرف عن الأسباب التي أدت إلى حدوث التضخم و تمدد الأزمات الإقتصادية السابقة للأزمة الحالية.

✓ تناسب موضوع الدراسة مع التخصص المدروس.

الأسباب الذاتية: وتتمثل في:

✓ رغبة شخصية للدخول في البحث حول ظاهرة التضخم وتمدد الأزمة.

✓ دراسة وتقييم الإجراءات المتخذة من الدولة للحد من ظاهرة التضخم والأزمة وعلاجهما.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية أثر التضخم والأزمة على الإقتصاد الجزائري ، كما تكمن الدراسة في تسليط الضوء

على النتائج والمخاطر في ظل الإعتماد الكلي على قطاع النفط وفي ظل تحكم عوامل خارجية في تغيير أسعار النفط.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد وابرار النقاط التالية :

✓ إبراز تبعية الإقتصاد الوطني و إعماده على قطاع النفط كمورد رئيسي ، رغم تكرار الصدمات النفطية.

✓ الوقوف على صدمة 2014 ومحاولة إظهار تأثيرها على الإقتصاد الوطني.

✓ تقييم السياسات المتخذة من طرف الجزائر للحد من آثار التضخم والأزمات النفطية ومعالجة آثارهما.

المنهج المستخدم:

إستخدمنا في تناولنا لهذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم التضخم والأزمات الخارجية والمحلية والذي ساعدنا في فهم الحاضر بالعودة إلى الماضي ، و تحليل بعض الجداول والآليات من أجل فهم أكبر للموضوع. **أدوات الدراسة:** حتى نتمكن من القيام بهذه الدراسة اعتمدنا المسح المكتبي للكتب والمجلات ومختلف المنشورات، وكذا التقارير الصادرة من بعض الهيئات ذات صلة وكذا بعض الدراسات في ملتقيات وطنية و دولية، أما فيما يخص دراسة الحالة فتم تحليل المعطيات بعد عملية ترجمتها لأشكال بيانية باستخدام برنامج **Excel** .

حدود الدراسة: وتشمل:

الحدود الزمنية: تشمل الفترة الزمنية 2014/2013

الحدود المكانية: على مستوى تراب الجمهورية الجزائرية

محتويات الدراسة:

من أجل الإشكالية المطروحة تم تقسيم العمل الى مقدمة عامة وثلاثة فصول ثم خاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات فيما يخص موضوع الدراسة.

تضمن الفصل الأول ما هية التضخم من خلال ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى الإطار النظري للتضخم، والمبحث الثاني طبيعة التضخم، أما المبحث الثالث تطرق إلى آليات علاج التضخم.

بينما الفصل الثاني من الدراسة تطرق إلى الأزمات الإقتصادية، من خلال ثلاثة مباحث، حيث إرتبط المبحث الأول بمفاهيم مرتبطة بالأزمة، أما المبحث الثاني فتناول فيه الأزمات الإقتصادية العالمية، وتطرق المبحث الثالث إلى آليات معالجة الأزمات الإقتصادية.

أما الفصل الثالث والأخير تطرق إلى دراسة حالة الجزائر (أزمة تراجع أسعار البترول 2013-2014) ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تمحور المبحث الأول حول النظام الربيعي والأزمات النفطية في الجزائر، أما المبحث الثاني تعلق

بأزمة 2013-2014 ودورها في توسيع مستوى التضخم، أما المبحث الثالث فحاولنا من خلاله التطرق إلى السياسات الإقتصادية لمعالجة الأزمة وكبح التضخم.

صعوبات البحث :

من أهم الصعوبات التي صادفت إنجاز هذه الدراسة:

✓ صعوبة اقتناء الكتب والدراسات السابقة في الظرف الحالي الذي شهد غلق المكتبات و الجامعات بسبب

جائحة "كورونا" كوفيد19.

✓ كما أن من بين العراقيل التي واجهتنا في الدراسة هي شاسعة الموضوع وتشعبه إذ لا يمكن الإلمام بكل

جوانبه.

✓ نقص المعلومات وتضارب في بعض الإحصاءات عن الجزائر في هذا المجال خاصة التطورات النقدية

الأخيرة.

الدراسات السابقة:

لاشك أن موضوع التضخم وتمدد الأزمة لهما أهمية بالغة ، أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في تناولات عديدة

لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال:

دراسة مخلوفي عبد العالي، 2018/2017 جامعة محمد بوضياف المسيلة : تناول الباحث موضوع " الاقتصاد

الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط" وتمحور تساؤله الرئيسي حول ما هو أداء الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار

النفط؟ حيث تطرق فيها الى تطور الاقتصاد الجزائري وقطاع النفط بالإضافة الي أزمته النفط 1986 و 2014 الأسباب

والتبعات على الاقتصاد الجزائري كما حدد أهم الإجراءات المتخذة للحد من تبعات الأزمته.

دراسة دحماني رابع، 2019/2018 جامعة آكلي محمد اولحاج البويرة: تناول الباحث موضوع " اثر السياسة النقدية

في التضخم في الجزائر" وتمحور تساؤله الرئيسي حول ما مدى تأثير السياسة النقدية ممثلة بمتغيرها عرض النقود على

معدل التضخم في الجزائر ؟ حيث قام في هذه الدراسة بابرار دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة وتحليل لأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 .

دراسة علا فاطمة، عبد الله نصيرة، 2017/2016 جامعة احمد دراية ادرار الجزائر: تناول الباحثين موضوع " اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)" وتمحور التساؤل الرئيسي حول إلى إي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2016 ؟ حيث تطرقوا في هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول و التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الخ زائر لتحقيق المستوى المرغوب من النمو الاقتصادي، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال (السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية).

أما في دراستنا هذه سنحاول إظهار الوضعية الصعبة التي منها العالم و الإقتصاد الوطني، في ظل ظاهرة التضخم وتعدد الأزمات، وفي ظل التبعية و الإعتماد الكبير على إيرادات قطاع النفط المتسمة بعدم الإستقرار نظرا لتأثرها بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها وذلك من خلال التطرق لظاهرة التضخم وتمدد الأزمة في ظل إقتصاد ريعي ، منها أزمة (2013-2014)، في محاولة معرفة دور السياسات المتخذة بعد الصدمة وتقييم مدى فاعيلتها.

الفصل الأول:

ماهية التضخم

مقدمة الفصل :

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية و المتقدمة على السواء ، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، و بالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل و الأسباب التي تقف وراء حدوثه. و يعد تحلف الأنظمة الاقتصادية و زيادة حدة الإختلالات الداخلية و الخارجية و تفاقم الإختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية و تؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. و نظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان، كان لا بد من التعرض بالدراسة و التحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى مفهوم التضخم و أنواعه المختلفة و وسائل قياس التضخم في الاقتصاد و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية، كما سيتم تناول أهم المدارس و النظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، حيث سيتم تناول تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و الفكر الاقتصادي الحديث، بالإضافة إلى تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر، كما يتناول الفصل الحالي من الدراسة وسائل علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية من خلال دراسة أهم أدوات السياستين النقدية و المالية و دورها في علاج الضغوط التضخمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم:

يعتبر التضخم واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تواجه الكثير من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء و ذلك نظرا للآثار السلبية الكبيرة التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام، و من ثم فإن علاج التضخم أو التخفيف من حدته يعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

بالرغم من أن للتضخم مؤشر واحد يعبر عن الارتفاع المستمر للأسعار، إلا أن هناك جدلا كبيرا بين الاقتصاديين حول أسباب هذه الظاهرة، آثارها و أفضل السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها.

إذن فنظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات الدول بالإضافة إلى الاهتمام البالغ الذي يوليه الاقتصاديون لهذه الظاهرة، كان لا بد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم.

المطلب الأول: كيف يفسر التاريخ ظاهرة التضخم

أوروبا تبيح تزييف النقود أثناء الحروب الصليبية، وفي القرن الخامس الميلادي تستأثر إسبانيا بالمعادن النفيسة طمعاً في الثروات، فتصيبها بتضخم مفرط ينتقل إلى الدول المجاورة لها. أما ألمانيا، التي كانت إحدى أكبر إقتصادات العالم قبل الحرب العالمية الأولى، وقعت بعد الحرب تحت استغلال المنتجين وباقي دول أوروبا حتى انحارت عملتها. بينما أدى تمسك حكومة إنجلترا بقاعدة الذهب عام 1925 إلى إصابة اقتصادها بأضرار بالغة.

هذه الأحداث التاريخية يتناولها «زكريا مهران» في كتابه «التاريخ يفسر التضخم والتقلص».

أراد مهران أن يفسر ما يحدث إبان الحرب العالمية الثانية والأزمات الطاحنة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على العالم أجمع، وذلك بعرض ما مرت به دول وبلدان منذ القرن الخامس قبل الميلاد حتى ذلك الوقت¹.

¹<https://www.ida2at.com/how-does-history-explain-phenomenon-economic-inflation/> vue le : 12/03/2020

ما هو التضخم والتقلص:

نظرًا لأن التضخم أشهر الظواهر الاقتصادية وأكثرها تعقيدًا، فقد اختلف الاقتصاديون على وضع تعريف محدد له، فمنهم من يُرجع التضخم إلى كثرة النقود ولكن هذا ليس صحيحًا بالضرورة لأن كثرة النقود قد تكون سببًا من أسباب التضخم ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي إليه.

التضخم ما قبل التاريخ حتى العصور الوسطى:

شهدت أئنا أزمة تقلص عام 594 قبل الميلاد، وكان سببها قلة النقود، ونشب بسببها ثورة بين الدائنين ومدنيهم، وقد قام صولون (حاكم أئنا في ذلك الوقت) بتخفيض ثلث قيمة الديون فقام بإخراج نقود أقل وزنًا من القديمة بمقدار الثلث لسداد هذه الديون، وهو بذلك قد اتبع طريقة اتبعها الرئيس فرانكلين روزفلت (رئيس سابق للولايات المتحدة) عام 1934، حين قام بخفض وزن الدولار بنسبة 40.9% تقريبًا وقد عرفت هذه الطريقة باسم الإنعاش الاقتصادي¹.

وفي فترة الحروب الصليبية، تجلت آثارها الاقتصادية على مصر في عهد السلطان سيف الدين قطز، حيث قلّت النقود والمعادن وانخفضت الأسعار بعد صعودها، وحدثت مجاعة وانتشرت النقود المزيفة والناقصة الوزن. ثم جاء بيبرس وحاول إصلاح العملة ولكنه اضطر بعد إصلاحها إلى تضخيمها حتى ينفق على حروبه وغزواته، فاختمت نقود الذهب والفضة وانتشرت نقود النحاس.

حدث في أوروبا ما حدث في مصر وأكثر، فاختمت منها النقود الجيدة والمعادن النفيسة، حتى أصبحت تُجيز التزييف رسميًا كتبرعات للحرب، مُدعية أنه سيتم استعمال النقود المزيفة في جلب بضائع من الخارج، فلا ضرر للبلاد من ذلك، ولكن ما لبثت هذه السياسة أن طردت النقود الجيدة وأغرقت أوروبا في النقود الرديئة المزيفة، حتى رفضها الناس في معاملاتهم.

¹ <https://www.ida2at.com/how-does-history-explain-phenomenon-economic-inflation/> vue le :

بتصرف / 12/03/2020

وفي مرحلة تاريخية لاحقة، وتحديدًا بعد حرب المائة عام، والتي اندلعت بين فرنسا وإنجلترا، واستمرت لـ 116 عامًا من عام 1337 إلى عام 1453، اندلعت أزمات اقتصادية، بدأت بارتفاع شنيع في أسعار المحاصيل، فربح من ذلك المزارعون ربحًا فاحشًا، تبعه نزول في الأسعار إلى الحضيض أضر بالأفراد والحكومات، ولم تُفلح المعادن ولا إنقاص وزن النقود في حل الأزمة.

وفي فرنسا أصبح لكل مقاطعة عملة بل عملات متضاربة، ولم يعرف المقرض أو التاجر بأي نقود سفي دينه، فأدى ذلك إلى ضرورة عقد مؤتمر اقتصادي لحل هذه الأزمات، واتفق الأغلبية على أن يكون الذهب هو الأساس في النقد حتى تثبت الأسعار وتنشط التجارة الخارجية، وأول من نقد ذلك كانت حكومة جنوة، التي قامت بإصدار قرار يُلزم التجار بدفع ما عليهم بالعملة الذهبية.

ما بعد الحرب العالمية الأولى:

منذ مؤتمر جنوة النقدي وحتى هذه الفترة، سادت قاعدة الذهب كنظام مالي في معظم دول أوروبا، حيث يتم تحديد قيمة العملة على أساس الذهب، فيقوم البنك المركزي بسك العملة من الذهب أو إصدار الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى الذهب، وعلى ذلك يجب أن تحتفظ بمقدار من الذهب يساوي الكمية المصدرة من عملتها الورقية. ولكن إبان فترة الحرب وفيما بعدها، تم إعفاء البنوك الأوروبية من هذه القاعدة حتى تتمكن من إصدار النقود، لأنه لم يكن هناك ما يكفي من الذهب ليغطي النقود التي تحتاجها الدول المتحاربة، وراحت الحكومات تقترض من الأفراد والبنوك لتمكين من الإنفاق على الحرب. وبعد انتهاء الحرب كان لزامًا على الدول أن تستأنف نشاطها الاقتصادي ولكن النقود كانت كثيرة وليس لها ضابط بسبب الإجراءات السابقة، وعلى إثر ذلك عُقد مؤتمر الأول في بروكسل عام 1920 والثاني في جنوة 1922، وانتهى إلى ضرورة العودة إلى قاعدة الذهب، ولكن بشكل تدريجي، وعبر خفض وزن العملات، وذلك لتقليل التضخم وتثبيت سعر الصرف.

ولكن أبت بريطانيا أن تُخفّض وزن عملتها، وعملت على العودة بشكل مباشر وكامل إلى قاعدة الذهب، وهو ما حذر منه الخبراء حينئذ، مما أثر سلبًا على اقتصادها.

فأصبحت صناعتها لا تقوى على منافسة الصناعات الأخرى، وانعدم الربح وتعطلت المصانع وزادت البطالة وارتفعت الضرائب وتوقفت التجارة البريطانية، وتأثر الكثيرون بما حدث فقاموا بسحب أموالهم من إنجلترا لإيداعها في دول أخرى. إزداد الأمر سوءًا حتى عام 1931، حيث بلغ عجز الميزانية ما لا يقل عن 120 مليون جنيه، فلم يكن أمامهم سوى إصدار قانون 21 سبتمبر 1931 لإيقاف العمل على قاعدة الذهب مرة أخرى.

أما ألمانيا، الدولة المهزومة، فقد أنهك اقتصادها، وفقدت عملتها (المارك) الكثير من قيمتها أثناء الحرب وحتى عام 1923، حيث زاد إصدار المارك، فكثف المنتجون إنتاجهم في محاولة منهم لانتهاز هذه الفرصة وتحقيق أرباح طائلة فارتفعت الأسعار وهرع الأفراد للشراء والاستهلاك وأسرفوا في شراء السلع حتى ولو كانت كمالية ولم يكونوا في حاجة لها لكن قيمة نقودهم صارت تقل يوما بعد يوم، كما أقبلت الدول على انتهاز الفرصة هي الأخرى وقامت بشراء المصنوعات الألمانية للاستفادة من هبوط قيمة المارك.

و إنتهز أصحاب المصانع الفرصة وتمت مضاعفة القوة الكهربائية ونشطت صناعة المواد الكيميائية بنسبة 172%، ولكن في نهاية الأمر كانت هذه أرباحا وهمية لا وجود لها في الواقع. وعندما أدركوا هذا الخطر، طلبت الحكومة من المتعاملين مع الخارج أن يدفعوا بالجنيه الإنجليزي أو بالدولار الأمريكي، كما وضعت سعرا رسميا للصرف، وفرضت عقابا على كل من يخالف ذلك، ولكن المارك برغم هذه السياسات أخذ في الاحتضار.

وراح العمال يطالبون برفع أجورهم بسبب غلاء نفقات المعيشة وتزايدها يوما بعد يوم، لأنه في أوقات التضخم تقع أسوأ النتائج على كاهلهم، فالأجير الذي يقبض كل شهر يضار أكثر من الذي يقبض أجره كل يوم، ذلك بسبب الإرتفاع المتزايد يوما بعد يوم وحتى في اليوم الواحد.

لم تلبث أن أعلنت الحكومة الألمانية إفلاسها عام 1923 بعد أن اختلت ميزانيتها وازداد الفارق بين الإيرادات والمصروفات في كل شهر، وفي نهاية الأمر قامت بالاقتراض بقيمة 800 مليون مارك لتنظيم عملتها على قاعدة الذهب¹.

¹ <https://www.ida2at.com>، مرجع سابق.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.

الفرع الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية:

يرجع ظهور هذه النظرية إلى عهد الرومان، وكذلك الفكر العربي حيث يبين الإقتصادي العربي "تقي الدين أحمد" (1365- 1461)، أن زيادة في الأسعار في مصر في ذلك الوقت كان سببه زيادة النقد المتداول اي وجود علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار وزيادة النقد، وتطورت هذه الفكرة على يد الإقتصادي "johi bodin" (1530- 1956) الذي يفسر الارتفاع الحاد في الأسعار إلى تدفق المعادن النفيسة في فرنسا من أمريكا مروراً بإسبانيا.¹ وفي القرن التاسع عشر شهدت إنجلترا ارتفاعاً في الأسعار نتيجة توقفها عن العمل بنظام الذهب ، وقد رأى (1790- 1815) "henri thornton" بأن ارتفاع الأسعار كان ناتجاً عن الإفراط في إصدار النقود الورقية، وفي تلك الفترة نفسها قدم الإنجليزي "david recardau" (1872-1923)) نظرية الكمية في صورتها الأولية، وقد وصل إلى نفس النتائج التي وصل إليها الإقتصاديين السابقين وهو وجود علاقة طردية بين المستوى العام وكمية النقود.² إن هذه الأفكار السابقة ما هي إلا بداية النظرية الكمية في مفهومها الجديد حيث يعتبر الكلاسيكيون أول من تطرق إلى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقتها بكمية النقود، فيرى أصحاب هذه النظرية أن التغيرات في الأسعار تكون في نفس الاتجاه الذي تتغير فيه كمية النقود وبالنسبة نفسها.³

مرت هذه النظرية بعدة مراحل وكان "irving fisher" أول من صاغ معادلة رياضية عن هذه النظرية وتسمى بمعادلة التبادل والتي تحولت إلى معادلة الأرصد النقدية على أيدي علماء مدرسة كمبردج حيث تطرق "فيشر" إلى:

¹ Gilles jacoud/ la monnie dons l'economie, 3em edition (Français) Broché 1994, p 165

² صبحي، تادرس قريضة و احمد رمضان نعمة الله. اقتصاديات النقود والبنوك. الدار الجامعية، بيروت : لبنان، 1983، ص 206.

³ نفسه، ص 214.

1- سرعة تداول النقود: أضاف "فيشر" عنصر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية حيث يمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة زمنية معينة من الزمن¹، نتيجة لعملية البيع والشراء.

2- مفهوم نظرية فيشر: معادلة فيشر تستخدم كأداة تحليلية لشرح و تفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام

$$MV=PQ \quad \text{للأسعار وهي كالآتي:}$$

M : كمية النقود المتداولة. V : سرعة تداول النقود. Q : حجم المعاملات.

P : المستوى العام للأسعار.

ركز فيشر في معادلتها عن فكرة أن الأشخاص يقومون بالطلب على النقود لتحقيق عدد من المبادلات أو المعاملات وتكون كمية النقود المطلوبة هي عدد المعاملات مضروبة في المستوى العام للأسعار (QP)، ولكن ليس هنا المقدار هو الكمية اللازمة في الاقتصاد لأن كل وحدة نقد تسمح لنا بتحقيق فرد معين من المبادلات بفضل تداولها

$$\text{المستمر}^2، \text{ وبالتالي يصبح لدينا كمية النقود اللازمة: } M = \frac{Q \times P}{v}$$

لذلك يجب علينا أن تكون مجموع المبادلات التي تمت في فترة معينة مساوية لمجموع الإنفاق النقدي خلال نفس الفترة.

3- مدرسة كمبردج: جاءت هذه النظرية لتغطية النقص الذي تميزت به نظرية فيشر والذي يتمثل في إهمالها للطلب

على النقود، حيث اعتبرت أن التغيير في كمية النقود من جانب العرض فقط وانه هو المحدد الأساسي لكمية النقود، واعتبرت أيضا أن الطلب على النقود ثابت ومرتبطة باحتياجات الأفراد.

لهذه الأسباب ادخل الكلاسيك الجدد وظيفة أخرى للنقود باعتبارها وسيلة للتبادل فهي أيضا تتمثل في دورها كمخزن للقيمة، ومن هنا يخلق لدينا طلب آخر على النقود بالنظر إلى وظيفتها الثانية وهو طلب الأفراد للأرصدة النقدية السائلة وهذا ما أسماه مارشال بالتفضيل النقدي.

¹ ضياء، مجيد الموسوي. اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، مصر: 2008، ص 83.

² احمد، هني. العملة والنقود. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 114.

التفضيل النقدي: يعتبر من أهم التعديلات التي جاءت بها نظرية كمبرج وقد عرف مارشال الطلب على النقود على انه الكمية من القوة الشرائية التي يريد الأفراد الاحتفاظ بها في أي وقت وفي شكل سائل¹.

ويرى "مارشال" أن الطلب على النقود يعود بصفة أساسية إلى دافع الدخل، وهذا ما يدل على لجوء الأشخاص إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل سائل لمواجهة نفقاتهم المستقبلية ويختلف هذا الاحتفاظ من شخص إلى آخر حسب مستوى الدخل، نحصل على معادلة كمبرج للطلب على النقود انطلاقاً من معادلة فيشر للمعاملات:

$$MV=PQ$$

نقوم بتعويض حجم المبادلات Q بحجم الدخل الحقيقي في المعادل فنتحصل على:

$$MV=PY \longrightarrow M= py, \frac{1}{v}$$

$\frac{1}{v}$ نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمز k ونلاحظ أن العلاقة بين التفضيل النقدي وسرعة دوران النقود عكسية،

وتصبح معادلة نموذج كمبرج النهائية حيث:

md الطلب على النقود.

p مستوى عام للأسعار.

y حجم الدخل الحقيقي.

$$md= pyk$$

K: نسبة التفضيل النقدي.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية:

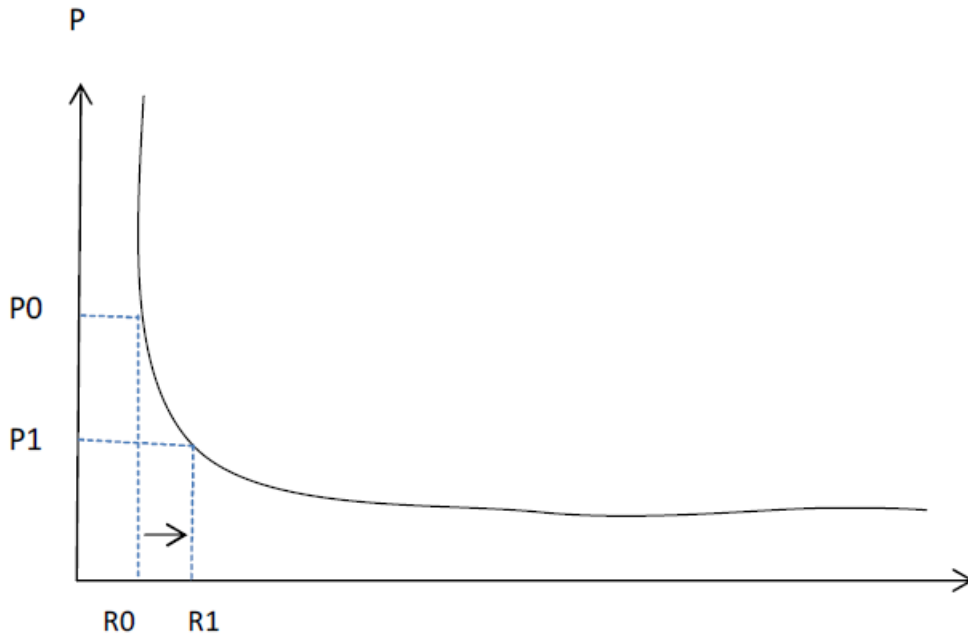
مع ظهور الأزمة المالية سنة 1929 وما نتج عنها من كساد للسلع وزيادة نسبة البطالة وتوقف الإنتاج حيث باتت النظرية الكلاسيكية غير صالحة في هذا الظرف قدم "كينز" أفكار جديدة حيث يؤكد كينز أن التغير في المستوى العام للأسعار راجع بصفة رئيسية إلى تغيرات سعر الفائدة والتفاوت بين الاستثمار والادخار حيث أن عندما يتساوى

¹ زينب حسين عوض الله. اقتصاديات النقود والمال. الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1994، ص 188

الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي، وتستقر الأسعار وتصبح ثابتة ولكن يرى كينز أنه ليس بالضرورة أن يكون الادخار مساويا للاستثمار من الممكن وجود فرق بينهما وهذا الاختلاف هو الذي بدوره يعيد التوازن بين الادخار والاستثمار، وهذا ما اسماه بالطلب الكلي الفعال وهو الذي يشمل كل المبالغ من طرف جميع الوحدات الاقتصادية، فاعتبر الكثير أن الطلب هو المحدد الرئيسي للدخل ومستوى الإنتاج وحجم العماله وبالتالي المستوى العام للأسعار ويتكون هذا الطلب على السلع الاستثمارية بالإضافة إلى الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية.¹

نجد أن الفائدة عند كينز يلعب دورا هاما إلى جانب كمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار (الشكل 1 يوضح ذلك).

الشكل رقم (01): العلاقة بين الأسعار وسعر الفائدة



المصدر: بلعوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، الجزائر، ص56.

¹ وديع طورس. المدخل إلى الاقتصاد النقدي. المؤسسة الحديثة للكتاب، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011، ص 255.

حيث نميز حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة، في هذه الحالة يلجأ المستثمرين إلى تمويل أنشطتهم عن طريق الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبالتالي زيادة أسعارها وزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة وينتج عن ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي بدوره يشجع المستثمرين على رفع وزيادة استثماراتهم للحصول على أرباح أكثر وتستمر الأسعار في التضخم".¹

الحالة الثانية: يحدث العكس عندما يكون سعر الفائدة مرتفع مما يجعل المستثمر يقلل من استثماراته لتجنب الخسائر ويصبح الادخار أكبر من الاستثمار مما ينتج عن هذا انخفاض في الطلب ونقص في الدخل مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ويمكن للسلطة النقدية معالجة هذا الوضع عن طريق التحكم بسعر الفائدة وتخفيضه بزيادة عرض النقود.

الفرع الثالث: النظرية النقدية المعاصرة.

1- تحليل نظرية كمية النقود الحديثة: قدم "فريدمان" تعريفاً للتضخم مشابهاً لتفسير النظرية الكمية، ولكن أكثر

عمقاً وتطوراً منها حيث يشير إلى أن السبب الأساسي لظهور التضخم هو كمية النقود حيث اعتبر التضخم

ظاهرة نقدية. ومنه يمكن القول أن فريدمان أعاد أهمية السياسة النقدية من جديد ورفض وجود علاقة بين

ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور، كما ينفي وجود علاقة بين التضخم والبطالة.

إذن بالنسبة للنقديين التضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها وبما أن عرض النقود

مستقل وهو متغير خارجي تتحكم فيه السلطات النقدية، ذهب فريدمان إلى الاهتمام على وجه الخصوص

بالطلب على النقود باعتباره المؤثر الأساسي في المستوى العام للأسعار ودراسة محددات الطلب على الكمية

النقدية لدى الأفراد.²

¹ محمد عبد المنعم، احمد فريد مصطفى. الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق. مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 129.

² محمد عزت غزلان. اقتصاديات النقود والمصارف. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002، ص 83.

كل هذا لا يلغي أهمية تغير عرض النقود وتأثيره على مستوى الأسعار حيث أكد فريدمان أنه عند الزيادة في عرض النقود يقوم الأشخاص بالتخلص من هذا الفائض عن طريق زيادة إنفاقهم مما يجعل الأسعار ترتفع ولهذا السبب يرجع النقديين عملية محاربة التضخم وتحقيق ثبات الأسعار إلى السلطة النقدية حيث تفعل هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود وجعل معدلها يتناسب دوما مع عدد السكان وحجم الإنتاج.

2- الطلب على النقود لفريدمان: يخضع طلب النقود لفريدمان وفقا للمتغيرات التالية:

أ- **الثروة الكلية:** التي تتمثل في العناصر الإقتصادية المختلفة وهي المحدد الرئيسي للطلب على النقود وتشمل كافة العناصر البشرية وقد ذكر فريدمان خمسة عناصر مكونة للثروة النقود _ الأصول النقدية، أي السندات ذات الدخل الثابت _ الأصول المالية، أي الأسهم _ الأصول الطبيعية في رأس المال العيني _ رأس المال البشري.¹

ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة الكلية برأسمالها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها.

ب- **تكلفة الاحتفاظ بالنقود** كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة التي يحصل عليها منها، فهذه المنفعة تحدد بالدخل الذي يعود من هذه الأصول، و بالنسبة للسندات فهي تدر عائدا ثابتا في شكل نسبة من قيمها الاسمية ويكون سعر الفائدة سنويا أما بالنسبة للأسهم فعوائدها تتمثل في الأرباح السنوية.

ج- **ترتيب الأفضليات،** حيث أن العنصر الإقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائده بل هناك من يحكمه نتيجة اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات التي تفرض عليها بعض المرات اختيارا معينا قد يختلف عن ذلك. دالة الطلب على النقود: لقد توصل فريدمان إلى أن الطلب على النقود هو دالة في ثروة الفرد ومعدل العائد المتوقع لكل أجل من هذه الثروة، وقام بإعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود كالآتي:

¹ سهر محمد معتوق. النظريات والسياسات النقدية. ط1. القاهرة: الدار المصرية للكتاب، 1989، ص 152.

$$M = f(p, Rb, Re, \frac{1}{b} \frac{Dp}{Dt}, w, v)$$

حيث p مستوى الأسعار.

RB : سندات، Re : أسهم، $\frac{1}{b} \frac{Dp}{Dt}$: أصول طبيعية، w : رأس المال البشري، u : ترتيب الأفضليات.

الفرع الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم:

إن ظهور أزمة التضخم الركودي في نهاية الستينات تعتبر بمثابة انقلاب اقتصادي بالنسبة للأفكار والنظريات التي كانت سائدة في ذلك الوقت مما أدى إلى بروز مدارس ونظريات جديدة تباينت وجهات نظرها، لكن ما ميزها في مجملها اختلافها مع الفكر الكينزي ومن بين هذه النظريات:

1- مدرسة اقتصاديات جانب العرض¹: لقد تضمنت هذه النظرية الاهتمام بجانب العرض عكس ما أتى به كينز

الذي اهتم بالطلب الفعال في تفسيره للتضخم، فأنت لتثبت العكس، ومن بين رواد هذه المدرسة "جورج جيلدر" "واشكي" ومن أهم الأفكار التي أتت بها:

أ- الرجوع إلى قانون "ساي" وإعطائه أهمية والذي ينص على أن كل عرض يخلق طلب وان الاختلاف الكلي بين الطلب الكلي والعرض الكلي راجع إلى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، حيث أن تدخل الدولة يؤدي إلى تقييد حرية الأفراد والمؤسسات مثل ما يراه النقديين".

ب- اعتبروا أن الزيادة في الضرائب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار إضافة إلى المعروض النقدي حيث أن الضرائب المرتفعة تعتبر من التكاليف، فكلما زادت هذه التكاليف ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار.

ج- نظرية التوقعات الرشيدة: ظهرت سنة 1961 حيث تؤيد النقديين في معظم أفكارهم وجاءت معارضة الكثير حيث أن تنتقد التدخل الحكومي وتحبذ بالمقابل الحرية الإقتصادية للأفراد.

¹ اسماعيل محمد هاشم. النقود والبنوك. دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 193.

ويرى أصحاب هذه النظرية على ضرورة تحديد الحكومات السياسات الاقتصادية المستقبلية بشكل معلوم وواضح لدى جميع الوحدات حتى يكون بإمكانها القيام بالتوقعات الرشيدة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، فمثلا إذا عرف و علم الأفراد بأن الحكومة ستقوم بزيادة عرض النقود في المستقبل سيأخذ الأفراد هذه المعلومة بعين الاعتبار في سلوكهم الإقتصادي بشكل يتناسب مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار.

المدرسة المؤسسية: تعتبر من أهم نظريات الفكر المعاصر ومن بين أصحاب هذه النظرية "جالبريت" "جوان"، "روبنسون"، "توماس"، حيث أعطت هذه النظرية دورا كبيرا للعوامل الاجتماعية والمؤسسية في تحليلهم للتضخم، حيث يرى جالبريت ان هناك عاملين أساسيين في زيادة التضخم هما الاحتكارات والنقابات العمالية.

الاحتكارات: يقع الاحتكار نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية ضخمة تهيمن على السوق، وتقوم بالسيطرة في تحديد الأسعار وبالتالي تحدد الأسعار خارج إطار العرض والطلب في السوق وتتخذ هذه المؤسسات باستخدام نوعين من الاستراتيجيين لتكون الأسعار الاحتكارية إستراتيجية دفاعية، تقوم المؤسسات بهذه الإستراتيجية من أجل السيطرة والهيمنة على السوق و إبعاد كل منافس أو منتج صغير عن طريقها، وذلك بواسطة:

- تخفيض أسعار المنتجات إلى مستوى يؤدي بالمنافسين إلى تحقيق خسائر.
- سياسة الإغراق.
- التحكم والسيطرة على المواد الأولية والخام.
- الدعاية والإعلام من أجل تحطيم المنافسين بخلق طلب كبير على منتجاتها.

استراتيجية هجومية: بعد ما تنتهي من الإستراتيجية الدفاعية وتثبيت مكانتها في السوق تبدأ بتحديد الأسعار التي تحدد لها أقصى ربح ممكن. النقابات العمالية: يرى جالبريت أنه كلما كانت النقابات قوية فإنها تخضع المؤسسات إلى زيادة أجور العمال، فالمستفيد من هذه الزيادات والتراكمات هي المؤسسات الاحتكارية بحصولها على أرباح إضافية وذلك من خلال رفع الأسعار.

المطلب الثالث: مفهوم التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المتشعبة الجوانب والمتعددة الاتجاه حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات¹، إلا أن المفهوم المنتشر بين جل العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار.²

ويعرف جونسون التضخم بأنه الارتفاع المؤكد في الأسعار، وقد اعتبر هذا المفهوم أبسط المفاهيم بسبب المشاكل التي تظهر عند وضعه على مستوى التطبيق، ويرى أن الارتفاع في الأسعار ليس بالضرورة أن يكون تضخماً فقد يكون ناتجاً عن المثيرات التنافسية للاقتصاد مثل عجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك أو حركية في الاقتصاد ونحو التوسيع في الاستخدام مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في الأسعار نظراً للطلب المتزايد على السلع والاستخدام في عنصر العمل وبهذا لا يعتبر مما سبق تضخماً.³

ويقول بال "ball" أن مسألة تعريف التضخم قد تتعقد بسبب عدم الوضوح في جوهر المصطلح نفسه، إذ قد تساعد في بعض الأحيان في تأثير مستويات الدخل النقدي إضافة إلى مستويات الأسعار، وتختلف مفاهيم التضخم لصعوبة تحديد الوضع الإقتصادي السائد، ففي الوضع الانكماشى ينخفض الدخل النقدي ويرتفع حجم البطالة ومع ذلك فإن الأسعار تبقى ثابتة، أن هذه الحالة الانكماشية ليست حالة عكسية للتضخم لأن الحالة التضخمية هي التي يرتفع فيها الدخل النقدي.

¹ السعيد فرحات جمعة. الأداء المالي لمنظمات الأعمال - التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000، ص 357.

² مروان غطوان . مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية، قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر، 1989، ص 177.

³ سعيد سامي الحلاق. النقود والبنوك والمصارف المركزية. عمان، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص 182.

يعرف بيغو "pigou" التضخم انه يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع حيث يتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الإقتصادي أو أنه ذلك الجزء من التزايد في الأسعار الناتج عن تدخل الحكومة في النقود.¹

إن كل من التعريفات الثلاثة السابقة هي تعبر عن النموذج الساكن كما يراها "إينزيغ" لأنها تتميز بضيق الأفق والبساطة لعدم وجود تأثير بين السبب والمؤشر لهذا يتضح ضرورة التعريف الديناميكي من خلال تخطي العلاقة الساكنة بين العوامل المتعددة للحركة الحلزونية للنقد للوصول إلى اتجاه الحركة .

أما فلمنج "flemming" فيتفق مع غيره بأن تعريف التضخم هو المعدل المتغير للمستوى العام للأسعار في اقتصاد ما، أي هو التغير المناسب في المستوى العام للأسعار.²

ويعرف غروثر "growther" بأن التضخم تكون فيه الأسعار تتزايد بسرعة لمدة معينة، إلا أن التعاريف الحديثة للتضخم ترى بأنه ظاهرة نقدية بحتة وحدوثه نتيجة التوسع في عرض النقد بما يزيد عن الاحتياجات الاعتيادية، فنجد أن هأوتري "hawtrey" يعرف التضخم بأنه إصدار كمية كبيرة من العملة تزيد عن الحجم المادي للسلع والخدمات، أما فريدمان "friedman" فيقول بأن التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار ويؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية.³

¹ سعيد سامي الحلاق ، مرجع سابق، ص 182

² نفسه، ص 182

³ نفسه، ص 183.

المبحث الثاني: طبيعة التضخم:

المطلب الأول: أنواع التضخم:

هناك أنواع عديدة لتضخم تم تصنيفها حسب مجموعة من المعايير أهمها:

أولا: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الإئتمان:

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

أ- تضخم الصريح:

ويقصد به إنطلاق الأسعار نحو إرتفاع دون حد، والناحية التي تميز هذه الحالة هي وجود قوة شرائية لدى الأفراد، ووجود إستعداد لإنفاقها على السلع والخدمات المختلفة ولكن الأفراد يعجزون عن ممارسة هذا الإنفاق لعدم توفر السلع بالكميات التي يرغبونها من جهة وجمود الأسعار نتيجة القرارات الإدارية من طرف الدولة، وهذا حسب ما أكدته بعض الدول من خلال تجاربها أثناء الحرب العالمية الثانية وبالتالي بمجرد رفع هذه القرارات تنطلق الأسعار في الإرتفاع، حيث يسمح للقوة التضخمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة حجم الكتلة النقدية... إلخ

وعلامات التضخم الصريح تتمثل في حصول خلل في العلاقة السعرية بين السلع المختلفة حيث يصعب تحديده مسبقا، وبسبب هذا الخلل يرجع إلى الإختلاف في مرونة الطلب السعرية بالنسبة للسلع المختلفة، فأسعار المواد الإستهلاكية الضرورية "الخبز مثلا" لا ترتفع بنفس النسبة المثوية مثل أسعار الذهب والأراضي أو أسعار السلع المعمرة الأخرى في مراحل التضخم المختلفة.¹

¹ أحمد هني. دروس في التحليل الإقتصاد الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص81.

ب- تضخم مكبوت:

نوع من التضخم المستتر ، ففي ظلّه لا تستطيع الأسعار أن ترتفع لأنه لا يسمح للعوامل الإقتصادية أن تعمل بحرية لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها (مثل التسعير الإجمالي ، نظام البطاقات أو التقنين ، تخصيص المواد الأولية واستخدام نظام التراخيص الحكومية).

و يحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية (القطع النادرة)¹ و لمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص إستهلاكية (مخصصات) لكل فرد من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت.²

ثانيا : معيار طبيعة القطاعات الإقتصادية:

تنوع الإتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الإقتصادية الموجودة ، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج:

أ- التضخم في أسواق السلع:

1- التضخم السلعي :

ويحدث هذا النوع في قطاع الإستهلاك لزيادة نفقة إنتاج سلع الإستثمار على الإدخار، فيتحقق للمنتجين في

تقديرية في إنتاج سلع الإستهلاك.³

¹ مروان عطوان. مقاييس إقتصادية: النظريات النقدية. ط1. دار البحث للطباعة والنشر، 1989، ص179.

² إسماعيل عبد الرحمان. حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد. ط1. دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص250.

³ غازي حسين غناية. التضخم المالي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص65.

2- التضخم الرأسمالي :

هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الإستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الإستثمار على نفقة إنتاجها ، وكنتيجة لتفشي هذه الإتجاهات التضخمية فإن أرباحها كبيرة ، تتحقق في كلا قطاعي الإستهلاك و الإستثمار.

ب- التضخم في اسواق عوامل الإنتاج

1- التضخم الربحي :

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث إن إرتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل إرتفاع في الطلب أو في الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست إلا جزءا قليلا من سعر التكلفة.¹

2- التضخم الداخلي :

وهذا يحصل نتيجة إرتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات إرتفاع الأجور للعمال، وكذلك تكاليف الحصول على المواد الأولية ، وغيرها من العوامل المسببة في زيادة هذه النفقات.²

ثالثا: معيار حدة التضخم

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي³:

أ- التضخم الجامح:

¹ وسام حوامرية."التحليل الإقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في الإقتصاد الإسلامي" مذكرة ضمن نيل شهادة الماستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قلمة، 2013 ص55

² غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص63

³ وسام حوامرية، مرجع سابق، ص56

يعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الإقتصاد الوطني ، وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتتالية دون توقف ، بحيث ينجم عنه أثارا إقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير .

ب- التضخم المتوسط (التضخم غير الجامح):

يعبر هذا النوع من التضخم عن إرتفاع مستويات الأسعار لكنها تكون بمستوى أقل في إرتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح ، وتكون الأثار الناجمة عنه أقل خطورة على الإقتصاد الوطني ، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الإختلالات الناجمة عنه ، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماما بالعملة الوطنية.

رابعا: معيار الظواهر الجغرافية والطبيعية

تتحدد بعض أنواع الإتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية ، وطبيعية قد لا يكون لها صفة الدوام ، أو قد تكون بصورة طارئة وغير إعتيادية مثل :

أ- التضخم الطبيعي (الإستثنائي):

هو تضخم غير إعتيادي ينشئ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة ، كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل والبراكين ، أو إنتشار الأوبئة و الأمراض، أو إنفجار ثروة من الثروات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية، أو بسبب الفيضانات و الأعاصير ن أو بسبب الحروب، فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الإتجاهات التضخمية، و إستفحهاها بفضل العوامل الأخرى.

ب- التضخم الحركي (الدوري):

هذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الإقتصادية المتجددة ، ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

خامسا: معيار مصدر التضخم:

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى مايلي¹:

أ- تضخم الطلب:

هو التضخم الذي يكون مصدره وسببه الزيادة في الطلب النقدي الكلي، والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية (البنك المركزي) في زيادة عرض النقود من خلال زيادة الإصدار النقدي، كما أنه يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الائتمان المصرفي، أي الزيادة في عرض النقود التي هي نقود الودائع، وبذلك يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات نتيجة زيادة عرض النقود، وترتفع بذلك الأسعار.

ب- تضخم العرض:

هذا التضخم سببه ومصدره العرض المرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج (العرض) والناجم عنها، حيث أن ارتفاع أسعار مستخدمات العملية الإنتاجية سواء كانت الأجور التي تدفع للعاملين، أو أسعار مستلزمات الإنتاج، أي أسعار المواد الخام والمواد الأولية، ونصف أو شبه المصنعة و المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فإن أسباب ارتفاع التكاليف هذه قد تتعدد و تتنوع بتنوع مدخلات العملية الإنتاجية، وتتنوع أسباب ارتفاع أسعارها، بالشكل الذي يقود إلى حصول التضخم الذي تكون أسبابه ومصدره ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتي تتصل بجانب العرض.

ج- التضخم المستورد:

هو التضخم الذي يكون سببه² ومصدره الإستيراد، والمرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم غستيراده من الخارج، حيث يمكن أن يحصل نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، او عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة من العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد هذا.

¹ وسام حوامرية، مرجع سابق، ص 57

² نفسه، ص 57، 58

إرتفاع الأسعار نتيجة إنسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات(حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة)¹

د- التضخم الهيكلي:

هو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الإقتصاد، والذي يعاني من الإختلال في هيكله أو تركيبه، حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع معين أو قطاعات ونشاطات محدودة في الإنتاج، والذي يتم تصديره في الغالب، وتنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الإقتصادية في توليد الإنتاج، وبذلك تضعف قدرة الإقتصاد على توفير العرض من المنتجات الذي يلي الإحتياجات، وبالذات مايتصل بالعجز المرتبط بعدم التناسب بين تشكيله العرض (هيكل العرض)، وتشكيلة الطلب (تركيب الطلب)، والذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها، مع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها، وهو ما يودي على إرتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة الطلب على العرض ، أي التي يعجز فيها العرض عن تلبية الطلب نتيجة قصور العرض كما ونوعا في ذلك ، وهو ما يعني حصول التضخم في الإقتصاد ، والذي يكون سببه ومصدره الإختلال الهيكلي في الإقتصاد .

المطلب الثاني: أسباب التضخم:

يمكن إرجاع ظاهرة التضخم لعدة أسباب والتي يرى فيها بعض الإقتصاديين على أنها مظاهر أو نتائج لظاهرة التضخم.

أكثر مما هي أسباب لها، وفيما يلي نعرض بإيجاز هذه الأسباب²:

1- الإفراط في الطلب النقدي

2- الإرتفاع في تكلفة العرض

¹ عشي نصيرة. "التضخم النقدي وطرق علاجه". مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2007، ص20.
² إبراهيم العيسوي ، وآخرون،. التضخم في مصر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (199). أغسطس 2008، ص ص (15-16) بتصرف.

3- أسباب هيكلية: مثل إختلال علاقات النمو بين القطاعات الإقتصادية ويقابلها في بعض الدراسات التطبيقية الحديثة ما يطلق عليه "أسباب مؤسسية" مثل درجة إستقلالية البنك المركزي ودرجة عن ضباط وتنظيم السوق وطبيعة العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال في تحديد الأجور.

من أحد اهم أسباب التضخم يتمثل في التوسع النقدي التي تلجأ إليه الحكومات. حيث تقوم بإحداث عجز في الميزانية أي توسع في الإنفاق العام عن طريق إصدار نقدي وذلك لكون الإيرادات العامة المتاحة من الضرائب و الرسوم والقروض العامة لا تغطي الإنفاق العام ويعتبر هذا السبب عاملا مشجعا لتحقيق عملية التنمية، ففي ظل قصور الإيرادات العادية تلجأ الدولة إلى تمويل مشاريعها بواسطة إصدار نقدي وتوسع في الإئتمان المصرفي من طرف البنوك وهذا بالضبط ما يعرف بالتمويل بالتضخم ويعتبر هذا السبب من أحدث العناصر التي يقوم عليها التعريف المالي للتضخم.

يعود السبب الثاني لعدم توافق كل من العرض والطلب على السلع والخدمات ويمكن هذا الإختلال في زيادة الطلب على مجموع السلع والخدمات الناتجة عن الزيادة في حجم السكان و الهجرة من الريف إلى المدينة دون أن يقابل هذه الزيادة عرض إضافي في السلع والخدمات وهذا ما يدفع الأسعار إلى الإرتفاع وقد يرجع ندرة العرض في بعض الحالات إلى الظروف الطبيعية مثل الكوارث الطبيعية ولكن التضخم في هذه الحالات يكون إستثنائيا و ظرفيا يزول بزوال هذه الحالة وفي حالات أخرى يكون عامل الزمن هو المسؤول عن إرتفاع الأسعار المؤقت للسلع وهذا بسبب تخلف لإجراءات التعديلية المطلوبة على العرض لمواجهة الطلب.

يرجع البعض أسباب التضخم إلى عوامل إقتصادية و إجتماعية مثل إرتفاع تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق زيادة الإنتاجية يؤدي هذا إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة حيث يحصل خلل بين ما تقدمه عوامل الإنتاج من منتجات و خدمات وبين ما تتطلبه هذه العوامل من نفقات وتكاليف ومن أمثلة هذه العوامل رفع أجور العمال(العمالة) بحيث يترتب على رفع معدلاتها إرتفاع عام في مستوى الأسعار في ظل ثبات مستوى الإنتاج.

ويرى أصحاب هذا التحليل أن أسباب التضخم لا ترجع إلى أسباب نقدية فقط بقدر ماترجع إلى أسباب

هيكلية تتعلق بالبنيان الإقتصادي وإرتفاع في مستوى تكاليف الإنتاج... الخ¹

ومن الأسباب أيضا :

- الحروب الطاحنة التي وقعت في العالم الإسلامي التي أكلت الأخضر و اليابس وحطمت البنية الإقتصادية من أساسها كما حصل في الصومال ولبنان وأفغانستان وغيرها، بل إن الحرب الخليجية الأولى (بين إيران والعراق لمدة 8 سنوات) والثانية (الإحتلال العراقي في الكويت) وماتبعه ذلك، قد كلفت المسلمين تريليون واربعة مئة مليار دولار كما في بعض الإحصائيات الأخيرة، ولذلك إنهارت نقود بعض الدول إنهارا كاملا.
- قلة الإنتاج، بل عدم الإنتاج في بعض الأحيان.
- خفض معدلات إستغلال الطاقة الإنتاجية.
- الزيادة في الإستهلاك الحكومي والنفقات الإستهلاكية ناهيك عن السرقات والإختلاسات في بعض الدول.
- الديون الخارجية وفوائدها المتراكمة دون إستغلالها الإستغلال المطلوب.
- التضخم المستورد و بالأخص في الدول المصدرة للبترول حيث يعود جزء كبير للتضخم إلى العوامل الخارجية.
- العامل النقدي من حيث زيادة كمية النقد المعروضة في التداول عن الكمية التي يحتاج إليها التعامل وتكون هذه الزيادة إما بطباعة العملة الورقية من قبل الدولة أو بتوسع الودائع تحت الطلب نتيجة للتوسع في الإئتمان المصرفي.
- زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الناتج الكلي بحيث يحصل عدم التوازن في الأسعار يكون هذا الإرتفاع نتيجة لزيادة الطلب على الإستثمار أو لزيادة الإستهلاك، ويتوافق ذلك مع وجود قوة شرائية لدى المستثمرين والمستهلكين، و يلحظ منه أن الناتج العام لا يزداد لبلوغ مرحلة الإستهلاك الكامل للمورد.

¹ حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير مؤسسات، جامعة فرحات عباس، 2010، 2009، ص 14-15.

- زيادة تكاليف الإنتاج مما ينعكس على أسعار السلع المنتجة .وتشمل تكاليف الإنتاج ما هو معروف من تكاليف العمالة-تكلفة المواد الأولية مستوردة أو محلية - تكلفة التمويل بالطريقة المشروعة أو غيرها. وما يلحق ذلك من قدرة البائع والمنتج على التحكم بمقدار الربح الذي يرغبه.
- العوامل الخارجية للتضخم التي يمكن تلخيصها في الإرتفاع في أسعار المستوردات من سلع إستهلاكية وإنتاجية ووسيطية، وفي زيادة الأرصدة النقدية الخارجية التي يتم الإستناد إليها لتوسيع الإئتمان المصرفي من قبل المصارف المحلية¹.

المطلب الثالث: آثار التضخم

1- آثار التضخم:

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على حجم النشاط الإقتصادي وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية وتنعجم هذه الآثار نتيجة التغيير في قيمة النقود أثناء تعرض الإقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار ويؤدي لإنخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بإرتفاع المستوى العام للأسعار. وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع. حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع والتي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار نظرا للإنخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية بينما تمثل الشريحة الأخرى المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال والذين يخففون أرباحا مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية.

وتؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية الى حدوث تغيرات في القرارات التي يتخذها الأفراد حيث يوجه أصحاب الدخل الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية و يعتمدون على التخلص من

¹ أسعد كمال محمد ، علاج التضخم في النقود الورقية.مجلد10، عدد36، 2014، ص ص 266- 267.

أرصدتهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة نظرا لأن إحتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للإخفاض في قوتها الشرائية كلما إرتفع معدل التضخم. بينما يوجه المنتجون أرصدتهم النقدية الزائدة نحو الإستثمار في مشروعات إنتاجية تلاقى منتجاتها إرتفاعا في الطلب نتيجة لإخفاض الكميات المعروضة منها.

وتتمثل أهم الآثار التي تحدثها الضغوط التضخمية في ما يلي:

أ- الآثار الإقتصادية

- فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم:¹

تؤدي الإرتفاعات المستمرة في الأسعار الى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية. مما ينعكس في أضعاف الحافز على الإدخار لدى الأفراد وزيادة الميل للإستهلاك في مقابل إنخفاض الميل للإدخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الإستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في إقتناء سلع معمرة أو المضاربة في شراء الأراضي والعقارات الفاخرة وذلك بهدف الإستفادة من الأرصدة النقدية التي يجوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم وبناءا على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الإستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الإقتصاد خاصة عند بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل حيث إن الزيادة في الطلب الكلي لايقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي الى ارتفاع مستويات الأسعار.

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الإدخار السلبي وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقا قبل حدوث إرتفاعات الأسعار من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الإستهلاك. وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفقاها على أن الجانب الأكثر تأثيرا في الإقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الإرتفاعات المتوالية في الأسعار ونقص العائد الذي يحققونه في الإستثمار إلى تحويل أموالهم

¹ زكريا رمزي. مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مسح مقترحات لمكافحة الغلاء. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 475.

خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثيراً بالضغوط التضخمية وبما يكفل تحقيق تلك الإستثمارات لعوائد مرتفعة.

- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:¹

يترتب على التضخم في دولة ما وخاصة عندما يكون أعلى من معدلات التضخم العالمية زيادة حدة في ميزان المدفوعات بها، وذلك لأنه يترتب عليه:

- نقص الصادرات لأنها تكون أعلى نسبياً وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبياً.
- هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى ودول أخرى أكثر إستقراراً كل هذه الأمور يترتب عليها إنخفاض التدفقات المالية إلى الداخل وزيادة التدفقات المالية إلى الخارج ومن ثم حدة العجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى تدهور إحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية.

- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:²

يتمثل في إرتفاع مستويات الأجور والأرباح والأسعار من التأثير على حقل الإنتاج وخاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك. وتحريك رؤوس الأموال والعملية باتجاهها على حساب الأنشطة الإنتاجية و الإستثمارية والتي تعد أساساً مهمة لتحقيق النمو الإقتصادي.

- أثر التضخم على التجارة الخارجية:³

يؤدي إرتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً إلى إنخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلاد، كما يؤدي إنخفاض أسعار السلع المستوردة بنسبة إلى نظيراتها المحلية التي إرتفعت أسعارها إلى إزداد حجم الإستيراد مما يعني زيادة الإعتماد على الخارج. وإختلال ما يسمى بميزان المدفوعات.

¹ محمد السيرقي، علي عبد الوهاب نجا. النظرية الإقتصادية الكلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 257، 258.

² رجاء الربيعي . دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي. دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 24.

³ خالد واصف الوزاني. مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط الثامنة، 2006، ص 264.

- أثر التضخم على توزيع الثروة:¹

يمكن هنا التمييز بين أصحاب الثروات المادية (الحقيقية) وأصحاب الثروات المالية، وتأثير على كل منهم، فأصحاب الثروة المالية ونتيجة التضخم فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة إرتفاع الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول او الدخل. فمثلا يستفيد المقترضون من التضخم، ويتضرر المقرضون وذلك لأن المقترض يسدد نفس القيمة الإسمية من القرض الذي إقترضه في المستقبل، وهذه القيمة أن توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي وينطبق ذلك على المودعين في المصارف. أما اصحاب الثروة المادية الحقيقية فإن التضخم يزيد في قيمة إستثماراتهم.

- آثار التضخم على الإستثمار والإستهلاك:²

إن الإرتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) ومع ثبات الدخل النقدي سيقبل من القوة الشرائية لهذه الدخل وبالتالي سيتجه إدخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الإستهلاك، وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمنا في هذه الحالة، وهي الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهب. ونتيجة لذلك سيزداد الميل الحدي للإستهلاك على الإدخار وسيؤثر ذلك سلبا على الإستثمار ونموه الناتج القومي الحقيقي.

- أثر التضخم على مسار التنمية:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، فتنجح إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها بإستمرار، وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالمية، وكذلك المضاربة التجارية وإلى بناء المنازل الفاخرة، ويترتب على إستمرار تصاعد الأسعار إرتباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية ترتفع عناصرها بإستمرار

¹ وسام حوامرية، مرجع سابق، ص59.

² نفسه، ص60.

خلال فترة تنفيذ المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على المواد اللازمة لإتمام مشروعاتها ومحصلة هذا أن التخطيط القومي أمراً غير ميسور.

- أثر التضخم على الإقتصاد الوطني:

إن أهم أخطار التضخم يكمن في طبيعته التراكمية، فمتى تمكنت القوى التضخمية من النظام الإقتصادي تستفحل و تستشري بصورة تراكمية فيغدو لصيقا بالإقتصاد القومي، وسمه من سماته الأساسية، فيؤثر على الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم.

- أثر التضخم في هيكل التوزيع والتسويق:

التضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق، وتنفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، ويزيد ذلك من تضخم الأسعار، فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد بين طياته قطاع تجاري طفيلي مكلف لا يضيف قيمة الحقيقية لحجم السلع، ولكنه يرفع من القيم النقدية به لأسعار السلع، وهو بصفة عامة ذو كفاءة إقتصادية متواضعة.

ب- الآثار الإجتماعية للتضخم:

في الحياة العملية عادة ما تتداخل وتتشاجر الظواهر الإقتصادية مع الظواهر الإجتماعية، بحيث نجد من الصعب التمييز بينهما خاصة على مستوى الآثار وكذلك الأسباب ومع ذلك ولأغراض البحث العلمي من المعتاد التمييز بينهما. لقد أسهب الإقتصاديون في تناول ودراسة التضخم من النواحي الإقتصادية موضحين بتفصيل وتحليل ماله آثار على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية بينما الدراسة الإجتماعية للتضخم على مالها من أهمية قد تكون أكبر من أهمية الدراسة الإقتصادية لم تجبى على هذا المستوى.

مع أننا نسلم أن جذور الظواهر الإقتصادية هي جذور إجتماعية في غالب الأمر¹.

¹ شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، 2015، ص 213.

ومهما يكن من أمر فإن كل ما قيل عن آثار إقتصادية للتضخم هي عند التأمل والتحقيق آثار إجتماعية، ليس الإختلال الهيكلي في نمط التوزيع القائم للدخول و الثروات يصيب في الصميم النسق الإجتماعي القائم. والحال كذلك على مستوى هيكل الإنتاج و الإستثمارات وما يحدثه التضخم من اختلالات جوهرية الإجتماعي له من الخطورة بمكان.

ولعل ذلك يفسر لنا ما ذهب إليه بعض الكتاب من إعتبار التضخم "جريمة إجتماعية" وفي الفقرات التالية ندلي ببعض التوضيح حول هذه المسألة .

- التضخم وحدة التمايز الإجتماعي:

هناك في غمرة الموجات التضخمية تزداد فئات أخرى سوءا على سوء، بل نجد ذلك داخل كل فئة وطبقة إجتماعية، هذه الحدة في التمايز تحدث المزيد من الآثار الإجتماعية والنفسية والسلوكية لكلا الفئتين التي تهدد نسيج المجتمع وكيانه وتعرضه للدمار.

- التضخم وهجرة الكفاءات والأيدي العاملة:

طالما إن الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة المتوسطة يتعرض للتآكل إبان التضخم من جراء الإرتفاعات السريعة المتتالية في أسعار السلع والخدمات من عدم مواكبة الأجور لهذه الإرتفاعات فإن إعداد غفيرة من هؤلاء يعملون جاهدين للهجرة الخارجية الدائمة والمؤقتة، أو غير إدراك ما تحدثه تلك الهجرة من آثار إقتصادية وإجتماعية متنوعة وخطيرة.

- إنتشار الفساد الإداري:

في ظل إشتداد وطأة التضخم وجسامته آثاره يلجأ الكثير الذين أضررو لأساليب منحرفة للتعويض عما لحقهم من أضرار، ومن ذلك تفشي الرشوة وشيوع الفساد الإداري، وذلك لأن معظم من يضار من التضخم هم أصحاب الدخل الثابتة، وهم عادة موظفو الحكومة، من ثم نجد المتاجرة بالوظائف والخدمات، ونجد التسبب

وعدم الإلتزام وغير ذلك من السلوكيات الضارة إقتصاديا وإجتماعيا التي تشيع وتنتشر حتى تصبح ظاهرة عامة في السلوك ترقى إلى إعتبارها معيارا إجتماعيا مقبولا علميا.

- التضخم وتغير نظام القيم:

في ظل التضخم لا تزال القيم والأنماط على حالها، بل تتغير وتضطرب بعنف، ومن ذلك على سبيل المثال:

- إنتشار السلوك الإستهلاكي الترفي:

في ظل التضخم يتزايد الطلب على السلع والخدمات، وتدخل الحلبة سلع جديدة لم تكن معهودة من قبل فالجميع يحاول الهرب من النقود الأخذة في التدهور في قيمتها يوما بعد يوم، وذلك بالمزيد من الإنفاق الإستهلاكي، وخاصة على السلع الترفيهية التي يزداد الطلب عليها مع إرتفاع أسعارها، وبالطبع فإن عامل التقليد يلعب دوره البارز لدى الفئات الجديدة التي تحسن وضعها الإقتصادي من جراء التضخم وعموما فإن العديد من الظواهر الجديدة السلبية تبرز وتشيع.

- تدهور قيمة العمل المنتج:

نتيجة لما يحدثه التضخم من إستفادة بعض الفئات إستفادات ضخمة وتحقيق المكاسب الطائلة دون بذل المزيد من الجهد والعمل فإنه يؤدي إلى إهدار متزايد للقيمة الإجتماعية للعمل المنتج في المجتمع، ويعمق المزيد من الإحساس بأنه لم يعد للعمل المنتج قيمة تذكر، بل إن العلاقة بينه وبين العائد تصبح عكسية، وكفى بهذا الإحساس إذا ما شاع مدمرا لكل عمل في سبيل تقدم المجتمع وتنميته.

هذه بإختصار شديد آثار ومخاطر التضخم، وقد رأينا أنها تصيب كل نسيج المجتمع وكل لبناته الإقتصادية والإجتماعية، ومن هنا لاغروا إن إعتبروا التضخم جريمة إجتماعية ومرضا عضالا سريع الفتك .

ولهذا نجد العديد والعديد من الجهود التي تبدل لمواجهته والقضاء عليها وعلى الأقل تحجيمه وتعقيم ما يكون من

آثاره، وتناول هذه الجهود وبيان القول فيها آخر يستحق دراسة مستقلة.

المبحث الثالث: علاج التضخم

مهما قيل من وجود بعض المنافع للتضخم وخاصة المعتدل منه، مثل تمويل التنمية فما لاشك فيه أنه بإتفاق جماهير الاقتصاديين يعد مرضا اقتصاديا خطيرا، ومن ثم تجنب مواجهته والعمل الجاد على علاجه وشفاء الإقتصاديات منه. ولن ندخل هنا في معمعة طرق وأساليب العلاج وتحليل مدى نجاعة كل طريقة في مواجهة التضخم، فلذلك مواطنه المتخصصة المستقلة، ولكن في هذه الدراسة الموجزة قد تكفي الإشارة السريعة إلى أهم هذه الطرق والتأكيد بعض الدلالات المستخلصة.

لقد تبين لنا أن مصادر التضخم ترجع بوجه عام إلى كل من الطلب والعرض، حيث أن التضخم في جوهره ما هو إلا إختلال جوهري في العلاقة بينهما، إذ يكون الطلب من القوة والزيادة بما لا يواكبه العرض. وقد رأينا أن منشأ هذا الإختلال قد يكون تزايدا في الطلب وقد يكون تناقصا في العرض وقد يكون كلا الأمرين، ومعنى ذلك أن أي علاج يراد له أن يكون فعالا عليه أن يتعامل بإقتدار مع تلك المصادر. ولعل من جوانب الصعوبة هنا أنه في حالات ليست بالقليلة لا نستطيع التشخيص الدقيق لمصدر التضخم، وهل هو جذب الطلب أو دفع التكلفة أو أي شئ آخر ويترتب على ذلك وجود احتمال قوي في عدم نجاعة وفعالية السياسة المتخذة ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل ربما ترتب على تلك السياسة، إذا لم تكن متلائمة مع المصدر، قد تكون في ضرورة أن يكون العلاج حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات تقوم على عدة عناصر من أهمها مايلي:

(الإصلاح النقدي _الإصلاح المالي_الإصلاح المؤسسي_الإصلاح السياسي)¹

¹ شوقي أحمد دنيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130

المطلب الأول : السياسة المالية في ضبط التضخم:

إن السياسة المالية تمارس من خلال إستخدام الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية، فعندما لا تنجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق إجراءات السياسة المالية¹ ومن أهم تلك الأدوات مايلي:

أولاً- الرقابة الضريبية:

تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام واحد المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الإقتصادية.

في حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الإستثماري أو على الإستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الإستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخل النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من إستهلاك وإستثمار، أما في حالة جموح الإنفاق الخاص يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعديّة على الدخل وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون عن الإنفاق إلى الإدخار لإنخفاض مستويات دخولهم مما يخفض من حدة الطلب ، وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، وهذا ما يحدث في فترات التضخم ، غير أن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف و التلاؤم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في العام.

إن إرتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الإستهلاكي والاستثماري مادام الناتج من الأرباح سيقتطع في شكل ضرائب.

ثانياً: الرقابة على الدين العام:

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والإنكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الإستهلاكي أو الإستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الإقتصادية السائدة ، ويقصد بالإنفاق الحكومي في أحداث

¹ زروخي محمد، غزلاني أسامة، "أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية تخصص: تجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، 2016/2017، ص (53) بتصرف.

العجز او فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الإقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الإنفاقية، في حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي بإستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى لذا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الإستهلاك أقوى أثر وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الإستثمار، يمكن القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية وضرورة التنمية في البلدان النامية.

ورغم الإنتقادات التي تعرضت لها السياسة المالية إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الإقتصادية المختلفة خاصة في حالة الكساد لتمتع أدواتها بتأثير فعال في التحكم بالظواهر التضخمية إلا أن تكاثف السياسات الإقتصادية المالية والنقدية كفيلتان بمعالجة الأزمات ، فيمكن معالجة إرتفاعات الأسعار بتخفيض حجم الطلب الفعلي بزيادة الإيرادات عن طريق الإكتتاب بالقروض العامة لإمتصاص فائض القوة الشرائية ، وفي نفس الوقت يمكن إستخدام السياسة النقدية بتقليل حجم الإئتمان و بتقييد شروط منحه ورفع تكلفة منحه¹.

- الرقابة المباشرة وإجراءات أخرى:

يقصد بالرقابة المباشرة تلك الإجراءات التنظيمية التي تتخذ بهدف تحويل التضخم المفتوح إلى مراتب، وتتضمن إجراءاتها التنظيمية المباشرة على الأسعار النادرة باستخدام نظام البطاقات ، ويهدف نظام الرقابة هذا إلى تحديد حد اقصى لأسعار بعض السلع لايمكن تجاوزه، وعند تحديد هذا الحد فذلك يعني أن الأسعار لن يسمح لها بالإرتفاع أكثر وبالتالي ضغط التضخم، ونتيجة لذلك فإنه وفي حالة وجود فائض طلب على السلع والخدمات فلا يستطيع المنتجون رفع أسعارهم تحت أي ظرف كان الأمر الذي عارضه "كيتز" الذي يرى في سياسة تحديد الأسعار عدم القدرة على تحقيق التوازن بين القوة الشرائية والسلع المتوافرة في السوق، وهي في رأيه بديل للتضخم القديم ويقرر أن الرقابة على الأسعار لن تكون فعالة إلا إذا صاحبها قيود على مقدار أن سياسة الرقابة على الأسعار تصبح مجدية إذا ما أخذت بعين الإعتبار kurihara القوة الشرائية، ويرى الصعوبات الإدارية في تطبيق الأسعار

¹ زروخي محمد، غزلاني أسامة، مرجع سابق، ص 54.

الإجبارية والقيود القانونية ضد السوق السوداء، و يؤكد "كيتر" أن نظام kurihara البطاقات يسيء إلى مبدأ سيادة المستهلك ، حيث يؤدي إلى ضياع الكثير من الموارد ويقترح برنامج للبطاقات يهدف إلى تحويل الإستهلاك الكلي عن طريق بعض الأصناف التي يكون عرضها أقل من العادي بدلا من السلع الكمالية كإجراء مضاد للتضخم لتبقى الأسعار بعيدة عن الإرتفاع بسرعة.

والرقابة على الأجور أمر ضروري لإيقاف إرتفاع الأسعار والأجور وتحديد حد أقصى للأجور والأرباح مما يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح وبالتالي تخفيض الطلب الكلي الفعال للسلع والخدمات، وفي بعض الحالات فإن تخفيض القيود على المستوردات قد يؤدي إلى زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ويعتمد ذلك على حالة ميزان المدفوعات ، وقد تخفض الصادرات بهدف زيادة العرض المحلي من أجل تخفيض الضغوط التضخمية، حيث أن البلد الذي يعاني من عجز في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات سوف لن يجراً على تخفيض الصادرات وزيادة المستوردات لأن العلاج في هذه الحالة يكون أسوء من المرض نفسه، ولا بد من التأكد هنا أنه وفي حالة الكساد و البطالة لا بد أن تتضمن الرقابة على الأجور لتحقيق نوع من العمالة يتلاءم مع حجم الطلب الفعال الكافي لتحقيق ذلك النوع من العمالة، حيث يترتب على زيادة الأجور زيادة في الدخول النقدية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الفعلي) وهذا بدوره ينعش الحركة في الإقتصاد الوطني ويرفع من مستوى العمالة الكاملة.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم في الإقتصاد "المغلق" و "المفتوح"

معالجة مشكلة التضخم في الإقتصاد المغلق

- التأثير على مجالات الإستهلاك والإستثمار: ففي حالة التضخم يكون الإستهلاك أكبر من الإستثمار، لذا يقوم البنك المركزي برفع معدل الفائدة على القروض الموجهة للإستهلاك وتخفيضه على القروض الموجهة للإستثمار.
- التأثير على أنواع القروض: في حالة التضخم يسمح البنك المركزي للبنوك التجارية بمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل على حساب القروض القصيرة الأجل عن طريق سعر الفائدة.
- التأثير على القروض القطاعية: حيث يخفض البنك المركزي سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات التي يود تشجيعها، ورفعه على القروض الموجهة للقطاعات التي يود تقليلها من نشاطها.
- البيع بالتقسيط: تعتمد هذه السياسة على ثلاثة عناصر: الحصة الأولى، الحصص المتبقية، وسعر الفائدة، ففي حالة التضخم تقوم هذه السياسة على أساس رفع الحصة الأولى والتقليل من الحصص المتبقية ورفع سعر الفائدة.
- هامش الضمان المطلوب: حيث يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة (رأي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة)، وتقليل مقدار القرض الذي يحصل عليه العميل من البنك التجاري لشراء الأوراق المالية¹.

معالجة مشكلة التضخم في الإقتصاد المفتوح:

أثر سعر الصرف على التضخم :

تهدف الحكومة من خلال إستخدام السياسة المالية والنقدية إلى تحقيق التوازن الداخلي (معدل نمو مرتفع في الناتج القومي مع معدلات توظيف عالية وكذا إستقرار في المستوى العام للأسعار) وكذا التوازن الخارجي من خلال عدة

¹ دبات أمينة، "السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: إقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص ص (134-137) بتصرف.

إجراءات وسياسات تنتهجها، وبين هذه السياسات سعر الصرف، ونجد هناك سعر صرف ثابت وسعر صرف مرن فكيف يتم التأثير من خلالهما على معدل التضخم؟.

1- أثر سعر الصرف الثابت على معدل التضخم:

يظهر هذا الأثر من خلال إنتهاج البنك المركزي سياسة نقدية إنكماشية (خفض في الكتلة النقدية) ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي :

خفض العرض النقدي \longleftrightarrow إرتفاع معدلات الفائدة الداخلية مقارنة مع الخارج \longleftrightarrow دخول رؤوس الأموال \longleftrightarrow زيادة الطلب على العملة المحلية \longleftrightarrow إرتفاع قيمتها (إرتفاع الأسعار المحلية) \longleftrightarrow إنخفاض سعر الصرف \longleftrightarrow يتدخل البنك المركزي ببيع العملة المحلية وشراء العملة الأجنبية \longleftrightarrow إنخفاض قيمة العملة المحلية وعودة الإستقرار في الأسعار وكذا في سعر الصرف.

2- أثر سعر الصرف المرن على معدل التضخم:

يبرز أثر سعر الصرف المرن على التضخم من خلال إتباع البنك المركزي سياسة إنكماشية وذلك يبرز جليا من خلال المخطط التالي :

خفض العرض النقدي \longleftrightarrow إرتفاع معدلات الفائدة داخليا مقارنة مع الخارج \longleftrightarrow دخول رؤوس الأموال \longleftrightarrow وبالتالي إرتفاع الطلب على العملة المحلية \longleftrightarrow إرتفاع قيمتها ومن ثم إرتفاع مستوى الأسعار المحلية \longleftrightarrow إرتفاع أسعار السلع المحلية \longleftrightarrow إنخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية في المقابل إرتفاع الطلب المحلي على السلع الأجنبية \longleftrightarrow إنخفاض الصادرات وزيادة الواردات \longleftrightarrow إنخفاض الطلب المحلي ومنه إنخفاض الأسعار والناجئ المحلي¹.

الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في معالجة التضخم

¹ دبات أمينة، مرجع سابق، ص 136.

يعد التضخم مشكلة تعاني منها جميع الإقتصاديات سواء كانت متقدمة أم نامية فهي تعبر عن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب عنه تذبذب حجم الناتج المحلي واصلة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخل والثروات، ويتفق معظم الإقتصاديين على أن التحول في المستوى العام للأسعار يتم متابعته من قبل البنك المركزي وإتخاذ الإجراءات الضرورية للحد منه، لذا في السنوات الأخيرة - في بداية التسعينات - قامت العديد من البنوك المركزية وكذا صانعي السياسة النقدية بتبني تقنية جديدة تسمى بإستهداف التضخم وذلك من أجل السيطرة على الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث تم الإنتقال من إستهداف العرض النقدي بمفاهيمه المختلفة الى إستهداف سعر الصرف - بسبب المضاربة على العملة تم التخلي عنه - ثم إلى إستهداف التضخم نفسه.

وبشكل عام يعتبر إستهداف التضخم سياسة تقوم على الإعلان عن معدل التضخم المستهدف والإلتزام بتحقيق هذا الهدف المعلن من طرف البنك المركزي و وضع إستراتيجية للإتصال والشفافية. حيث إستقرار الأسعار هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما يمكن القول أن السياسة التي يقوم البنك المركزي من خلالها بتحديد معدل التضخم المستهدف، ثم تنفيذ السياسة النقدية وفقا لهذا الهدف.

خلاصة الفصل

يعتبر التضخم واحد من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي و المؤثرة به، و مثله كمثل أية حالة أو ظاهرة اقتصادية، ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، كما لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة فإن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له، والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن بأسبابه، إذ يعد التضخم من أخطر المشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تصيب الاقتصاد و تؤثر فيه ويعتمد في تأثيره على درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر اقتصاديات تلك البلدان بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وزيادة حدة الإختلالات الهيكلية.

وقد تعددت التعاريف التي تتناول ظاهرة التضخم، لعل أبرزها وأهم تعريف متداول هو ذلك الذي يشير إلى أن التضخم هو الإرتفاع العام والمستمر في مستويات الأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة القضاء عليه، وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب معايير معينة، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها، وللتضخم آثار متباينة على الدول كل حسب بنيتها الاقتصادية والاجتماعية كما تختلف سياسات معالجة التضخم من سياسة نقدية و سياسة مالية الرقابة المباشرة للدولة.

الفصل الثاني:

الأزمات الاقتصادية

مقدمة الفصل

" لقد شهد القرن العشرون عددا من الأزمات المالية، التي شملت عددا كبيرا من الأسواق المالية لمعظم بلدان العالم وذلك بدءا من بؤادر الأزمة الاقتصادية الكبرى (1933 - 1929)، ومرورا بأزمات حقبتى السبعينات والثمانينات وصولا إلى الأزمات المالية الحديثة، أين كانت سرعة انتشارها في الأسواق المالية العالمية، وتأثيرها على مختلف ميكانيزمات السوق المالي وسوق البورصات". ولقد شكل تكرار الأزمات في الدول النامية خلال عقبة التسعينات، ظاهرة مثيرة للقلق و الاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن أثارها السلبية كانت حادة و خطيرة و هددت الاستقرار الاقتصادي و السياسي للدول. إضافة إلى انتشار هذه الآثار، و عدوى الأزمات المالية لتشمل دول أخرى نامية و متقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي و المالي الذي تشهده هذه الدول و اندماجها في منظومة التجارة العالمية. و إن الأزمة عبارة عن مصطلح كثير الاستعمال خاصة في الآونة الأخيرة وعليه يجب تعريف هذا المصطلح الاقتصادي و معرفة أنواعه ويرجع أصل كل الأزمات تقريبا إلى عدة أسباب مترابطة فيما بينها ولا يمكن إرجاع أي أزمة باختلاف الأزمات الحادثة في الواقع السبب معين أو متباين. حيث سنتعرض في هذا الفصل إلى ذكر لمحة عن الأزمات المالية التي سبقت أزمة الكساد الكبير (1929-1933) التي كان لها صدى واسع النطاق على الاقتصاد العالمي، إذ سنركز في دراستنا على أزمة الكساد الكبير (1929-1933) التي هي تمثل محل دراستنا.

المبحث الأول: مفاهيم مرتبطة بالأزمة:

يبد أن الأزمة تختلف عن المفاهيم المشابهة في أنها حدث فجائي وقد تتشابه مع الكارثة في هذا الظرف وقد تتعدد مصادرها، وهي ليست من طبيعة واحدة، وأن تأثيراتها متباينة ويحتاج إلى مواجهتها وتدارك أثارها ردود فعل سريعة لتجنب تفاقم نتائجها وأثارها، في ظل محدودية المعلومات وضيق الوقت و الإمكانيات.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة و مراحلها:

تعريف الأزمة:

يختلط مفهوم الأزمة بغيره من المفاهيم المرتبطة به، ومرد ذلك إلى تداخل بعض هذه المفاهيم (الكارثة، المشكلة، الصراع، التهديد، النزاع، والحادث) مع مفهوم الأزمة نظرا للتقارب الشديد حيث تشترك جميعها في سمة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة وإلى الإدارة.

فالأزمة، في ضوء العناصر المتقدمة تعرف بأنها حدث كبير لا يمكن التنبؤ به ويؤدي إلى خلل وتهديد للمصالح ويحتمل أن يكون له نتائج سلبية وأن مواجهته تتطلب إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظل محدودية المعلومات ، وتتحدد عناصر الأزمة¹، في ضوء هذا التعريف كالآتي :

1- إنها حدث مفاجئ: إن أهم ما يميز الأزمة كونها تقع بصورة فجائية يصعب أحيانا توقعها ما يزيد من صعوبة

مواجهتها، تتطلب إتخاذ قرار محدد وسريع ، وبالإمكانات المتاحة للسيطرة عليها وتدارك أثارها المستقبلية .

2- إنها تهدد مصلحة قومية : بمعنى أن الأزمة تؤثر على مصالح الدولة وكياناتها وهو ما يعني أن الأزمة من الجسامة

والخطورة التي تؤهلها لذلك.

3- إن مواجهة الأزمة يتم في أضيق وقت و بإمكانات محدودة، تقتضي طبيعة الأزمة مواجهتها في الحال أي من دون

الحصول على الوقت الكافي المقرر في الأصل لمواجهته، كما يقصد أيضا بهذا العنصر أن يتم الاعتماد على

¹ داودي ميمونة. "ظهور الأزمات المالية ، دراسة أزمة الكساد الكبير(1929-1933) والأزمة المالية(2007-2008)". مذكرة لنيل شهادة الماجستير المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وتجارية، تخصص: اقتصاد دولي ، جامعة وهران، 2014، 2013، ص 12

الإمكانات الموجودة بالفعل وقت وقوع الحادث من دون اللجوء إلى غيرها من الإمكانيات الأخرى التي لن يسعف الوقت لتبليتها والحصول عليها.

تتعدد أسباب الأزمات بتعدد الصراعات وتنوعها، فقد تكون لعوامل إجتماعية ناجمة عن إزدياد الفوارق الإجتماعية بين طبقات المجتمع، أو عوامل إقتصادية ناتجة أسباب داخلية أو خارجية، أو تكون عواملها سياسية، قوامها التفاخر القومي والديني، في المجتمعات ذات الأعراف والديانات المختلفة، أو الصراعات الحزبية و الثقافية، وعدم المشاركة السياسية كذلك قد يكون سبب الصراع في مجتمع ما هو تباين قيمه ومبادئه، والذي يؤول تنافر إيديولوجي بين الطوائف الإجتماعية المتباينة، أو بين نظام الحكم و الشعب.

مفهوم الأزمة لغويا : تعني الأزمة في اللغة العربية : الشدة والقحط- وأزم عن الشيء أمسك عنه، و ازم على الشيء أزما.

عض بالفم كله عضاً شديداً ، وتأزم : أصابته أزمة .

وفي اللغة الإنجليزية : يعرفها قاموس ويستر CRISIS بأنها نقطة تحول إلى الأحمسن أو إلى الأسوء في مرض خطير، أو خلل في الوظائف، أو تغيير جذري في حالة الإنسان ، وفي أوضاع غير مستقرة

و يعرفها قاموس "أميركان هيرتيج" بأنها وقت أو قرار حاسم، أو حالة غير مستقرة تشمل تغييراً حاسماً متوقعاً كما في

الشؤون السياسية، أما قاموس أكسفورد فعرفها بأنها نقطة تحول، أو لحظة حاسمة في مجرى حياة الإنسان كالأزمة المالية أو

السياسية ، وكذلك عرف قاموس جامعة أكسفورد الأزمة بأنها نقطة تحول في تطور المرض ، أو تطور الحياة أو تطور التاريخ

، ونقطة التحول هذه هي وقت ملئ بالصعوبة والخطر والقلق من المستقبل ، ووجوب إتخاذ قرار محدد وحاسم في فترة

زمنية محددة ، وجذور الكلمة في الإغريقية هي krisis وتعني :قرار.

تعريف الأزمة من حيث معايير تصنيفها:

يمكن أن نذكر 03 عناصر رئيسية تضبط مفهوم الأزمة حسب معايير تصنيفها وهي الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية.

أ- تعريف الأزمة اجتماعيا: يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة ، وإضطراب العادات و العرق ، مما يستلزم التغيير السريع وإعادة التوازن وذلك لتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة ، مثال: أزمات التغيير الاجتماعي في العادات والتقاليد... الخ.

ويعرفها محسن أحمد الخضيرى على أنها: لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك فهي تتعلق ببعدين هما :

- التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الحالية و المستقبلية.

- الوقت المحدد المتاح لإتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة¹.

ب- تعريف الأزمة سياسيا: من الناحية السياسية ، يقصد بـ"أزمة" تلك الحالة أو المشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي لتعصف به ، إذ تستدعي إتخاذ قرارات لمواجهة التجديدات الحكومية و المؤسساتية ، الإنتقالات السياسية العنف السياسي... الخ.

ج- علم الإقتصاد ودراسة الأزمة :

تكاد تكون الأزمات صفة ملازمة للإقتصاد الرأسمالي ، فقد أشارت أغلب المدارس الفكرية التي ظهرت في العالم الرأسمالي إلى حقيقة أساس ، ألا وهي النظام الرأسمالي مجبول على الأزمات الدورية التي تتناوب بين مدة وأخرى وهي تتمحور حول ميل معدل الربح في المدى الطويل إلى الإنخفاض باستمرار.

ويمكن القول أن الخاصية المميزة في مجال دراسة الأزمات الإقتصادية هي الإختلاف الجذري بين المدارس الإقتصادية في تفسير أسباب الأزمة وتحديد الحقل أو الطور الذي تندلع فيه عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية² ، وهنا يمكن تمييز إتجاهين هما :

- الإتجاه الأول: يعتبر الأزمات بأنها تعيق النشاطات الطبيعية في الإقتصاد وبذلك فإنها بمثابة خلل بنيوي ، وقد كان أغلب الإقتصاديين النيوكلاسيك يؤمنون بهذا الإتجاه.

¹ داودي ميمونة، مرجع سابق، ص13.

² جواد، كاظم البكري. كتاب فح الإقتصاد الأمريكي ؛ الأزمة المالية ط1 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص19-20.

- الإتجاه الثاني: ينطلق هذا الإتجاه في تفسير الأزمة من فكرة أن النظام الإقتصادي يبدأ في الحركة والنمو ولكن بصورة تقلبات دورية أرجعت أسبابها إلى عاملين ، الأول: ظهور إبتكارات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج والثاني : نشاط حركة الإئتمان لتمويل هذه الإبتكارات ، وبذلك فإن حدوث الأزمات الإقتصادية في النظام الرأسمالي هو بمثابة نشاط طبيعي .

شدة وأبعاد الأزمات:

أولا :شدة الأزمات :

تتراوح الأزمات بين نوعين أساسيين من الشدة والضعف هما:

1- أزمات عنيفة: وهي بالغة الشدة والعنف ، تؤثر في الكيان الإداري بأكمله ، بل تكاد تدمره ولا سبيل إلى مواجهتها

غير إفقادها للقوة الدافعة ، وتقسيمها إلى أجزاء حتى يمكن معالجة كل جزء على حد ويتمثل هذا النوع من

الأزمات في الإضرابات العمالية و الإمتناع عن العمل حتى تستجاب المطالب، ما يسبب خسائر ضخمة.

2- أزمات خفيفة : يتمثل هذا النوع في الأزمات الناتجة من حوادث التخريب وعلى الرغم من أنه قد يبدو عنيفا إلا

أن تأثيره يكون محدودا ويسهل معالجته بسرعة ، بعد معرفة الأسباب والكشف الصريح عنها¹.

ثانيا : أبعاد الأزمات :

1- أزمات عالمية: لها تأثير محلي غالب ما تنجح الدول الكبرى في نقل أزماتها على الدول التي تدور في فلكها فيكون

تأثير تلك الأزمات أشد خطرا منه في الدول المركز ، فلو ساء محصول القمح الأمريكي مثلا فإن تأثيره لن يقتصر

على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، بل سيكون أشد تأثيرا في الدول التي يعتمد عليه غذاءها إذ يمكن واشنطن

أن تؤمن حاجاتها إلى القمح من مخزونها الإستراتيجي وأن تستبدل به سلعا أخرى وهو ما يتعذر على الدول التابعة

لها اللجوء إليه².

1

² داودي ميمونة.مرجع سابق ، ص ص (18-20) بتصرف.

2- أزمات محلية: إن مثل هذه الأزمات لها تأثير خارجي يتضح كلما كانت الدول النامية مترابطة إذا يمكنها ترابطها وعلاقتها التعاونية من جعل أزماتها تطاول العالم الخارجي فتدفع الدول الكبرى إلى القيام بمسؤولياتها تجاه تلك الأزمات ويتحقق ذلك على مراحل تتمثل في إمتصاص ضغطها و إستيعابه ثم إفقادها تأثيرها الذاتي ، وأدى ذلك لأزمة جديدة يمكن تصديرها إلى الخارج ويكون ذلك إستغلال ضغوط الأزمة الجديدة كرد فعل للتعامل مع الأزمة الأصلية وتحويل مصادرها ،ويلي ذلك المرحلة الأخيرة ،وهي جني مكاسب تحويل مسار الأزمة إلى أطراف أخرى وإجبارها على مواجهتها ، ويتمثل ذلك في ما عمدت إليه الدول المنتجة للنفط من نقل الأزمة النفطية إلى جميع الدول المستهلكة ، وما بادرت إليه الدول في الوقت نفسه الدول الصناعية الكبرى من نقل عبئ تلك الأزمة مرة أخرى إلى دول العالم كافة التي تعتمد على منتجات تلك الدول النفطية .

3- أزمات محلية فقط : وهي الأزمات التي لا يتعدى تأثيرها حدود الدولة بل يقتصر على قطاع محدود منها ، ولا يمكن ترحيلها إلى الخارج ولذلك فهي تعالج في إطار محلي فقط ويتمثل ذلك مثلاً في الأزمة التي نشأت عن إنقطاع خدمات الكهرباء عن معظم مناطق جمهورية مصر العربية في أحد أيام أبريل 1990 بسبب صاعقة ضربت خطوط كهرباء الضغط العالي في أحد المواقع ، الأمر الذي نجم عنه زيادة التحميل فجأة على المحطات الأخرى ، ولقد أسهم ذلك في أزمات محلية للعديد من القطاعات .

المطلب الثاني : مفهوم الأزمة الاقتصادية

يشير مصطلح الأزمات الاقتصادية إلى وضعيات تدهور مفاجئ في الوضعية الاقتصادية و إختلال في التوازنات المالية ، يتبعه إختيار في المؤسسات المالية و مؤشرات أدائه ، وإذا إعتبرنا الأزمة كظاهرة إقتصادية فهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها أو مظاهرها ، إذ يمكن في هذا السياق إدراج التعاريف التالية :

- يرى **دانييل أرنولد¹** : أن الأزمة الاقتصادية عبارة عن فترة إنقطاع في مسار النمو الإقتصادي السابق ، لا بل حتى إنخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكون فيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الإحتمالي.
- الأزمة الاقتصادية عند **كينز** : يرى **جون ماينرد كينز** أن الأزمات الاقتصادية هي تلك الأزمات التي تنشأ عن نقص في الإستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب الفعلي بسبب هبوط الفعالية الحدية لرأس المال.
- وصف **فريدريك إنغلز** الأزمة الاقتصادية إذ قال² : تتوقف التجارة وتزدحم الأسواق وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية) كما يختفي الإئتمان ثم تتوقف المصانع وتفقد العمال وسائل عيشها مجرد أنهما كانت قد أنتجت الكثير من هذه الوسائل ، بعد هذا تتوالى الإفلاسات ، كما تتنالى عمليات البيع ألقسري ، ويستمر هذا الإنسداد القياسي سنوات طويلة ، فتتدمر القوى المنتجة و المنتجات إجمالاً ، حتى الوقت الذي تمتص فيه السوق فائض البضائع المتراكمة ، أي حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرتهما بالتدريج.

كذلك تأتي الأزمة بعد عدة أعوام من الإزدهار والصفقات الجيدة وتعلن الأزمة عن نفيها عندما تبدأ الهمسات هنا وهناك في الصحف، وتسري الإشاعات حول إفلاس بعض المؤسسات ، وترتفع نسبة الخصوم، مما يزيد في صعوبة الإقتراض ، وتتوضح الأزمة عندما تزداد أخبار الإفلاسات ، ويبدأ البحث لمعرفة من المسؤول عن حدوث الأزمة ، أهى المصارف أم

¹ داودي ميمونة، مرجع سابق ، ص ص (13-14) بتصرف.

² داودي ميمونة، مرجع سابق ، ص ص (22-23) بتصرف.

رجال الأعمال أم رجال البورصة ، أم أصحاب المصانع ، ويحاول العاملون في البورصة أن يحملوا الصناعيين المسؤولية ويرجع هؤلاء السبب إلى شح النقد المتداول في البلد وهكذا بات الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل.

- وتعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان ، وهي تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن إختلال التوازن بين الإنتاج و الإستهلاك.
- الأزمة الاقتصادية هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد أو لإقليم أو العالم بأسره ، تبدأ عادة جراء إنهيار أسواق المال ، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة ، والإفلاس والتوترات الإجتماعية و إنخفاض القدرة الشرائية.
- الأزمة الاقتصادية تعبر عن العودة المفاجئة لظرف اقتصادي ، إشكالية اقتصادية لذلك فإن الإختصاصيين يعتبرونها كجمود اقتصادي أو ركود اقتصادي.

ومن التحليل السابق يمكن إستنتاج مايلي :

إن الأزمة الاقتصادية غالبا ما تبدأ في الجانب الحقيقي (سلع وخدمات) ثم ما تلبث أن تنتشر إلى الجانب المالي و الإقتصادي وتنتهي بأزمة مالية.

لكن التحليل السابق يتجاهل ما حدث من تكامل بين الأسواق المالية المحلية وظهور الأسواق المالية الدولية وما ترتب على ذلك من زيادة حجم المعاملات المالية والتي قد لا تعكس بالضرورة حجم المعاملات الحقيقية ، ومع تزايد فرص الربحية في الأسواق المالية لتنوع أدوات وتنوع الأسواق تزايد عمليات المضاربة والتي تربط بتقلبات في أسعار الأوراق المالية هذه التقلبات قد تكون حادة وفي الإتجاه النزولي ومن ثم تكتسب صفة الأزمة وعلى هذا تبدأ الأزمة في الأسواق المالية في سوق النقود والأصول المالية ثم تنتشر في الأسواق الحقيقية ، سوق السلع والخدمات¹.

كما تتمثل الأزمات الاقتصادية في إنخفاض عائدات العملات الأجنبية في الإقتصاد أو زيادة المدفوعات الخارجية إلى العالم الخارجي نتيجة إرتفاع أسعار الواردات مثلا، وقد تحدث أزمات إقتصادية مؤقتة أو أزمات دائمة حيث تختلف

¹ داودي ميمونة، مرجع سابق ، ص 24 -بتصرف.

العوامل المؤدية لكل منهما وتعود هذه الأزمات إلى تغيير أسعار السلع أو تغيير أسعار الصرف وكذلك للتغيير في معدلات التضخم وأسعار الفائدة وهكذا ، فإن الأزمات قد تنشأ في أحد الإقتصادات وتنتقل إلى الإقتصادات الأخرى.

المطلب الثالث: تصنيف الأزمات الاقتصادية ومراحلها

تشغل مسألة التمييز بين الأزمات من مختلف الأنماط مكانة متميزة بين القضايا النظرية الكثيرة للتطور الدوري للإقتصاد الرأسمالي ، والتي لازالت تشير الجدل حتى الآن في علم الإقتصاد الماركسي ، وإذا كانت الأزمة الإقتصادية تعبر عن وضعية نشاط إقتصادي معين وذلك خلال فترة زمنية معينة ومحددة ، فإن نوع هذه الأزمة مرتبط أساسا بالقطاع الذي يتم غلى ضوء تحليلها وإبراز معالمها ن لذلك صنف الإقتصاديين وخاصة المفسرين والمتخصصين منهم الأزمات الإقتصادية إلى الأنواع التالية:

الفرع الأول: الأزمات الإنتاجية

وهي الأزمات التي تمس أساسا العملية الإنتاجية، التي تكمن في الفائض الإنتاجي وتميز فيها:

✓ الأزمات الزراعية :

يتعلق النوع من الأزمات الإقتصادية بالقطاع الزراعي بصفة مباشرة إذ ميزت الأنظمة القديمة وهي تدعى كذلك (أزمات العهد القديم) وكانت أزمة القطاع الزراعي تنعكس سلبا على قطاعات الصناعة والتجارة ، إذ أن إنخفاض القدرة الشرائية للفلاحين يؤدي إلى نقص في الطلب على المنتجات الصناعية و إرتفاع البطالة.

✓ الأزمات الصناعية :

ما يميز هذا النوع من الأزمات الإقتصادية هو الفائض الصناعي من الإنتاج المتداول في السوق الذي لا يجد الطلب الفعال الموافق له ، نظرا لقلته أو تدنيه و بالتالي تتكون لنا حالة (جمود إقتصادي) ، الذي يؤدي بدوره إلى تراجع مستويات الإنتاج وإنخفاض موازي في المستوى العام للأسعار ، إذا نعتبر الأزمة الإقتصادية الكبرى (1929-1933) كأخر نموذج عن أزمة فائض في الإنتاج.

✓ الأزمات النفطية:

كما هو ملحوظ من خلال تصنيف هذا النوع من الأزمات، بأنه يتعلق بقطاع المحروقات وهو يمس على وجه الخصوص تلك التقلبات الواقعة في أسعار البترول ، التي تعد أهم العوامل الرئيسية في خلق الأزمة ، إذا تعتبر الصدمة النفطية لأكتوبر سنة 1973 ، أول نموذج لهذا النوع من الصدمات الاقتصادية ، أين يمكن ملاحظة تراجع في النشاط الاقتصادي مصحوب بتلاحق متزايد في نسب التضخم ، كنتيجة حتمية لهذه الأزمة.

الفرع الثاني : الأزمات المختلطة :

يتمثل هذا النوع من الأزمات تلك الأزمات الاقتصادية المحددة بفعل متعاقب للعوامل القديمة ، وهي عوامل أزمات العهد القديم (المحاصيل الزراعية، الرديئة) ، مع العوامل المسببة للأزمات الحديثة كأزمات أسواق رأس المال و إنقراض البورصات مثلا و الشيء المشترك بينهم هو الإرتفاع في الأسعار¹ .

الفرع الثالث: الأزمات الدورية: أزمة فائض الإنتاج :

هي الأزمة التي تدعى أحيانا "الأزمة العامة" فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها: الإنتاج المتداول ، الإستهلاك و التراكم، وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات.

الفرع الرابع : الأزمات الوسيطة :

وهي أزمة أقل إتساعا وشمولا من الأزمة الدورية ومع ذلك فهي تشمل الكثير من جوانب ومجالات الإقتصاد ، وتحدث هذه الأزمة نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي ، وهذه الأزمة لا تحمل طابعا علميا كما هو الحال بالنسبة للأزمة الدورية² .

¹ داودي ميمونة، مرجع سابق ، ص ص 25، 26.

² طالي صلاح الدين ، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، الأزمة الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وتجارية، تخصص : تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2010، 2009، ص ص 5-6.

كذلك تعد الأزمات الوسيطة شكل ظهور جزئي لتناقضات تكرار الإنتاج الرأسمالي حيث تظهر عندما تنشأ في الدورة إختلالات و إرتباكات جزئية في عملية تكرار الإنتاج لم تؤد بعد إلى أزمة عامة لفيض الإنتاج ولذلك فإنها لا بد أن تكون أقل عمقا و إتساعا من حيث الشمول مقارنة مع الأزمات الدورية.

الفرع الخامس: الأزمة الهيكلية:

فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الإقتصاد العالمي منها، على سبيل المثال: أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام ، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الإقتصاد ، فإنه لا بد أن يكون قطاعا مهما وأساسيا كمصدر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو إستمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الإقتصاد الأخرى وقطاعاتها.

ويعتقد أغلب الإقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطية والهيكلية، مستندين في ذلك إلى عدة من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الإقتصادية أو حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الإقتصاد الوطني.

الفرع السادس : الأزمات المالية¹ :

وتعرف الأزمة المالية بأنها: إتهيار النظام المالي بأكمله مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية. وتمثل الأزمة المالية بشكل خاص إتهيار الأسواق المالية ، المصحوب بإفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع إنكماش حاد في النشاط الإقتصادي الكلي وذلك راجع للأسباب التالية:

- عجز ضخيم في ميزان المدفوعات
- إنخفاض حجم الإحتياطي في النقد الأجنبي
- إنخفاض الاداء المصرفي

¹ داودي ميمونة ، مرجع سابق، ص 28، 29.

وكذلك يمكن القول أن الأزمة المالية : هي إهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات ، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الإقتصاد ، ويحدث الإهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة فقاعة سعرية مثلاً: وتسمى كذلك فقاعة المضاربة أو الفقاعة المالية.

الفرع السابع : الأزمات الاقتصادية ذات الأطوار :

وهي أزمات تتميز بوجود أطوار إقتصادية وتميز هنا نوعين منهما :

أولاً : أطوار جوكلان: وهي كذلك تدعى بالأزمات الإقتصادية ذات أطوار الأعمال ، وهي تتميز بقصر مدتها الزمنية والتي لا تتجاوز العشر سنوات .

ثانياً : أطوار كونترادياف : هي أزمات إقتصادية تتميز بطول مدتها والتي قد تصل إلى غاية خمسين سنة (50) وهي مرتبطة أساساً بموجات الإبداعات التكنولوجية كما هو المعلوم الآن في وقتنا الراهن من خلال الإبتكارات و الإبداعات الرقمية في مختلف المجالات التي نعيشها .

وتتميز أطوار كونترادياف بمرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى:

وتسمى مرحلة الإتساع والتي تتميز فيها إرتفاع نسب الإنتاج و الأسعار .

المرحلة الثانية :

هي مرحلة الإنخفاض و الإنكماش ويكون فيها إنخفاض الأسعار وكذا إنخفاض نسب الإنتاج أو زيادتها بوتيرة ضعيفة.

مراحل الأزمات الإقتصادية

باعتبار الأزمة الإقتصادية كظاهرة تتميز بالتقلبات الحادة بين مرحلتى التوسع و الإنكماش وبشكل مفاجئ ، يسوده تقلب في مستوى النشاط الإقتصادي الكلي ، يمكن التمييز بين المراحل التي تمر بها الأزمة، وذلك على النحو التالي:

- مرحلة التوسع:

وهي مرحلة سابقة للأزمة، إذ تتميز بانطلاقة إقتصادية سريعة، يميزها إرتفاع في الإنتاج و الأسعار على حد سواء، وخلق مناصب الشغل بصفة فعلية مما يساعد على التقليل من مستويات البطالة.

- مرحلة الإنكماش:

وهي تعبر عن وجود فجوة إنكماشية في النشاط الإقتصادي يصحبها إنخفاض ملحوظ في مستويات الأسعار، الإنتاج والبطالة، وهي تدعى كذلك ب (مرحلة الأزمة)، كما سماها صامويل عبود في كتابه الشهير (الإقتصاد السياسي للرأسمالية).

- مرحلة الركود:

وهي تدعى كذلك (مرحلة الكساد)، حيث يستمر بقاء مستوى الإنتاج في الإنخفاض في ظل عدم توازن المخزون السلعي، الذي يرفقه وصول هبوط الأسعار إلى حالة الجمود، فضلا عن وجود بطالة جماعية وهي تعبر عن أكبر نسبة للبطالة خلال الأزمة.

- مرحلة الإنتعاش:

وهي كذلك تدعى ب (مرحلة الإزدهار)، أين يتم خلاله العودة التدريجية أو الإنفراج في النشاط الإقتصادي إلى أن يعود إلى ما كان عليه قبل الأزمة مصحوبا بمرونة ملحوظة في معدلات الأسعار، الإنتاج والبطالة¹.

¹ داودي ميمونة، مرجع سابق، ص 30.

المبحث الثاني: الأزمات الاقتصادية العالمية:

إن بمجرد الحديث عن أزمات القرن 20 يذكرنا مباشرة بأزمة الكساد الكبير (1929-1933) التي وصفها الإقتصاديين بأنها اعنف أزمة إقتصادية شهدتها البشرية خلال القرن 20، فهذا الوصف سيقودنا حتما إلى طرح إشكاليات بغية التعرف على حقيقة هذه الأزمة ، فما مفهوم أزمة الكساد الكبير 1929-1933 وكيف كانت الحالة الإقتصادية للعالم قبل وقوعها ومتى وكيف نشأت؟

المطلب الأول: أزمة الكساد الكبير (1929-1933)

التعريف بأزمة الكساد الكبير (1929-1933)

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إستقرار نسبيا في العلاقات النقدية والمالية الدولية بفضل الإصلاحات التي أدخلت على الأنظمة النقدية ما بين (1924-1928) ولكن سرعان ما أختفى ذلك بسبب المضاربة الحادة في العقارات وما يتصل بها لتنفجر الأزمة يوم الخميس الأسود 24 أكتوبر 1929 والتي شملت مختلف مجالات الإنتاج و التجارة ، كما أنها شملت العلاقات النقدية والمالية.

وتعد أزمة الكساد الكبير أول أزمة مالية عالمية ذات آثار بالغة في جميع المجالات ، ويمكن القول إنها كانت السبب في تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي ، وقد جاءت هذه الأزمة سنة 1929، في أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة إزدهارا غير مسبوق ، حيث غمرت الأموال جميع البنوك والشركات الأمريكية ، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية فساهم هذا في جلب المزيد من الإزدهار و الإنتعاش إلى السوق الأمريكية.

- هي أقوى أزمة إقتصادية عالمية ، وتعرف بأزمة الكساد الكبير، فقد الإستقرار النسبي في الإقتصاد الرأسمالي بأكمله ، وقد تسببت في الإنحرافات والممارسات غير الأخلاقية الحاصلة في السوق الدولية وقد أدت هذه الأزمة في هذه الأزمة في هذا الوقت إلى إختفاء نصف عدد مصارف الولايات المتحدة تقريبا¹.

¹ داودي ميمونة ، مرجع سابق ، ص ص 60-62-63 .

- هو ذلك الكساد الذي إستفحل أمره وجعل الملايين من المستثمرين يفقدون مدخراتهم كما أدى إلى إغلاق سوق العمل والمصانع وإفلاس البنوك وجعل الملايين من العاطلين يجوبون الشوارع في يأس.
- أزمة 1929 هي أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور الأسعار، ثم تدهورا كبيرا في الإنتاج العالمي لقلّة الطلب عليه، فبين 1929-1932 تناقص إنتاج الفحم في العالم (1332 مليون طن إلى 960 مليون طن) وإنتاج السيارات (3.6 مليون سيارة إلى 1979000 سيارة فقط) وتناقص سعر القطن والنحاس وفي البرازيل أمرت الدولة بحرق الإنتاج الفائض من القهوة (9 سنوات أحرقت 3 مليار و 500 مليون كلف من القهوة).
- وبدأت الأزمة بفيض الإنتاج بتدمير الفائض منه والتقليل من حجم الإنتاج مستقبلا ، بعد إفلاس الآلاف وبطالة الملايين من العمال 15 مليون عاطل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1932 و 6.2 مليون في بريطانيا و 7 ملايين في ألمانيا و 300.000 في فرنسا.

أسباب الكساد الكبير

ناقش الإقتصاديون أسباب الكساد الكبير في أوائل القرن العشرين على نطاق واسع وما يزالون مستمرين بنقاشهم بشكل نشط حتى يومنا هذا ، يعتبر هذا النقاش جزءا من الجدل القائم حول الأزمات الإقتصادية والكساد.

تعد الأحداث الإقتصادية المحددة التي وقعت خلال فترة الكساد الكبير راسخة وهي محط إجماع . كانت البداية مع إختيار سوق الأسهم الذي أدى إلى الذعر وبيع الأصول، أعقب ذلك إنكماش أسعار الأصول والسلع ، وإنخفاض حاد في الطلب و الإئتمان ، وتعطلت التجارة ، ما أدى في نهاية المطاف إلى إنتشار البطالة (أكثر من 13 مليون شخص عاطل عن العمل بحلول عام 1932) والفقير . لكن لم يتوصل الإقتصاديون و المؤرخون إلى توافق في الآراء بشأن العلاقات السببية بين الأحداث المختلفة و السياسات الإقتصادية الحكومية التي تسبب الكساد أو تخفف منه.

يمكن تصنيف النظريات السائدة حاليا ضمن رأيين رئيسيين¹.

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد الخميس، 2010، الأزمات المالية قديمها، حديثها، اسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، دار ائراء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الاردن، ص ص 33-34.

الأول هو النظريات المدفوعة بالطلب، من الإقتصاديين الكينزيين و الإقتصاديين المؤسستيين الذين يجادلون في أن الكساد سببه فقدان واسع النطاق للثقة، أدى إلى إنخفاض كبير في الإستثمار واستمرار الإستهلاك، تجادل النظريات القائمة على الطلب بأن الأزمة المالية التي أعقبت إنحيار عام 1929 أدت إلى إنخفاض مفاجئ مستمر في الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري ، ماتسبب في الكساد الذي أتى بعده. فور حدوث الذعر والإنكماش، إعتقد الكثير من الناس أنه بإمكانهم تجنب المزيد من الخسائر إذا ابتعدوا عن الأسواق، لذا أصبح الإحتفاظ بالمال او إدخاره أكثر ربحية، فانخفضت الأسعار وبات نفس المبلغ من المال قادرا على شراء سلع أكثر وأكثر، مافاقم من حدة إنخفاض الطلب.

يعتقد القسم الثاني من الخبراء أن الكساد الكبير بدأ ركودا عاديا، لكن أخطاء كبرى في السياسة ارتكبتها السلطات النقدية (خاصة الإحتياطي الفيدرالي) تسببت في تقلص المعروض النقدي، ما أدى إلى تفاقم الوضع الإقتصادي بشكل كبير، ما أدى بدوره بالركود للإندثار إلى أن أصبحنا أمام الكساد العظيم. يتصل بهذا التفسير أولئك الإقتصاديون الذين يشيرون إلى انكماش الديون ، ماجعل الذين يقتضون مدينين أكثر من أي وقت مضى إذا إخذنا القيمة الحقيقية للعملة بالإعتبار.

هناك أيضا العديد من النظريات غير التقليدية المختلفة التي ترفض تفسيرات الكينزيين والنقديين .جادل بعض خبراء الإقتصاد الكلي الكلاسيكين الجدد بأن سياسات سوق العمل المختلفة الفروضة في البداية تسببت في طول الكساد الكبير وشدته .تركز مدرسة الإقتصاد النمساوية على الآثار الإقتصادية الكلية للمعروض النقدي وكيف يمكن ان تؤدي قرارات المصرف المركزي إلى سوء الإستثمار .ينظر الإقتصاديون أتباع المدرسة الماركسية إلى الكساد الكبير ، إضافة إلى جميع الأزمات الإقتصادية الأخرى ، على أنها عارض من أعراض الطبيعة الدورية للرأسمالية وعدم الإستقرار المتأصل في النموذج الرأسمالي.

المطلب الثاني: أزمة الركود التضخمي:

تعتبر ظاهرة الركود التضخمي من الظواهر حديثة العهد بالنسبة للنظام الرأسمالي ، ولأول مرة في تاريخ الدول المتقدمة الرأسمالية يسير التضخم،(أي الإرتفاع المستمر للأسعار)جنباً إلى جنب مع تزايد البطالة،(أي ارتفاع حجم ومعدل العمال العاطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه دون جدوى). فبعد أن كان التضخم والبطالة محكوماً بالظروف والعمر الزمني للدورة الإقتصادية ، حيث من المعروف من الناحية النظرية والواقعية ومتابعة تاريخ تطور الرأسمالية عبر الفترات الدورية لنموها وانتكاساتها، أنه في الفترات التي كانت ترتفع فيها الأسعار -وهي من خصائص فترات الإنتعاش- يكون معدل البطالة منخفضاً ، والعكس صحيح بمعنى أنه في الفترات التي تندهور فيها الاسعار -وهي من خصائص فترات الإنكماش- يتزايد معدل البطالة.

أما الوضع الراهن يشير إلى خلاف ذلك تماماً ، حيث لم تعد البطالة والتضخم محكومة إلى حد ما بالظروف والعمر الزمني للدورة الإقتصادية، وهذا ما دل عليه رصد حركة الأوضاع الإقتصادية بدول غرب أوروبا و الولايات المتحدة في بداية السبعينات، والتي تشير إلى تعايش ظاهرة البطالة مع التضخم، ومن هنا فقد تحطمت في ضوء هذه الظاهرة كافة المعتقدات والنظريات الإقتصادية التي كان يعتقد الإقتصاديون وصانعو السياسات في صحتها.¹

فما المقصود بالركود التضخمي؟

مفهوم الركود التضخمي:

ينطلق مفهوم هذا المصطلح من خلال ما اعتادت عليه أي دولة في العالم من تعرض إقتصادها أما لضاهرة الركود وما ينتج عنها من إرتفاع لمعدلات البطالة لفترة زمنية معينة، أو لضاهرة التضخم في فترة زمنية أخرى، إلا أن الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها التاريخ الإقتصادي من قبل ، ظهرت في بداية السبعينات من خلال تعايش وتزامن كل من ظاهرة الركود

¹ محمد خليل البحصي ، "ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق" ، رسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم: الإقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 1440هـ، 2018م، ص 14

والتضخم جنباً إلى جنب وفي نفس الوقت، فإنه لأول مرة يتلازم الإرتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار مع تزايد حجم البطالة وتدهور معدلات الناتج القومي.

ويعرف الركود التضخمي أيضاً بأنه تعايش التضخم، أي العرتفاع المستمر في الأسعار، مع تزايد البطالة، أي إرتفاع حجم العمال العاطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه دون جدوى¹.

ويعرف أيضاً الركود التضخمي بأنه ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد.

وتبعاً لهذا المفهوم يمكن تعريف الركود التضخمي على أنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المرافق للبطالة المتزايدة، وإنخفاض مستويات الناتج القومي ومعدلات نموه خلال فترة زمنية معينة.

يتضح مما سبق أن هناك بعض الكتب والأبحاث والدراسات السابقة تستخدم مصطلح الركود التضخمي في حين أن هناك بعضها الآخر يستخدم مصطلح التضخم الركودي كمرادف للمصطلح الأول ، وذلك تعبيراً منها على تزامن كل من ظاهرتي التضخم والبطالة، وهنا يرى الباحث ضرورة التمييز بين المصطلحين لوضع كل مصطلح موضعه الصحيح في التعريف، ولكي يتمكن القارئ أو المتخصص من تشخيص حالة الإقتصاد بشكل واضح وجلي، ويستند هذا التمييز على أسبقية حدوث كل ظاهرة في الإقتصاد، بمعنى أيهم أصاب الإقتصاد أولاً التضخم أم البطالة، فإذا كان الإقتصاد يعاني أصلاً من مشكلة بطالة ثم تعرض فيما بعد لمشكلة تضخم جنباً إلى جنب مع البطالة فنحن نكون بصدد ركود تضخمي، أما إذا كان الإقتصاد يعاني من البداية من مشكلة تضخم ثم رافق ذلك مشكلة بطالة فنحن نكون هنا أمام تضخم ركودي.

¹ محمد خليل البحيصي ، مرجع سابق، ص 16، 17.

المطلب الثالث: الأزمة المالية 2007-2008

تعريفها:

تعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالإقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 من أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير، و تأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها إنطلقت من الإقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركا لنمو الإقتصاد العالمي .

فإقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ 14 تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية أكثر من 10% من إجمالي التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل ما لا يقل عن 60% من السيولة العالمية ، نتجت الأزمة المالية الراهنة عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة . subprime

تفجرت الأزمة عندما حصل عجز كبير في سيولة البنوك التجارية، و مؤسسات الإقراض الحالية على أثر إزدهار سوق القروض العقارية وإستمرار التوسع في عمليات الإقراض في أسواق العقارات طيلة السنوات السابقة، بغض النظر عن الملاءة المالية أو الموقف المالي للمقترض ، والتساهل في المطالبة بضمانات كافية للجهة المانحة للقرض سواء بنوك تجارية أم مؤسسات إقراضية¹.

وقد بدأت الأزمة عندما انخفضت أسعار العقار بشكل حاد في النصف الأول من عام 2007 و تعثر المقترضين وامتناعهم عن السداد ، ولا سيما تلك الممنوحة برهونات وضمانات غير كافية، مما جعل الأسواق المالية الدولية وخاصة الأمريكية منها ، تعاني من صعوبات وتعثرات في تسديد الإلتزامات المالية ومستحققاتها، بالإضافة إلى إنتشار حالة اللايقين التي ساعدت في زيادة طلب سحب الودائع من قبل المودعين بسبب التخوف من حدوث أزمة سيولة، أما السبب الأخر في تفاقم الأزمة هو طريقة بيع الدين أو ما تسمى بطريقة (التوريق) من خلال مراحلها بصيغة سندات رهون عقارية بفوائد

¹ د- علي فلاح المناصير، د- وصفي عبد الكريم الكساسبة ، من مقدمة الأزمة المالية العالمية-حقيقتها -أسبابها، تداعياتها وسبل علاجها، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ورقة بحثية.

وبيعها في الأسواق المالية العالمية ، الأمر الذي أربك القطاع المصرفي العالمي حيث تراجعت قيم المحافظ الإستثمارية لدى البنوك العالمية، مثل: بنك سيتي كروب Croup City و بي ان بي باريبا BNB الفرنسي، ووضعت العديد من خطط الإنقاذ وفي مقدمتها خطة الإنقاذ الأمريكي والجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي وفي دول آسيا ، ومساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة، التي تضمنت أساسيات مهمة وهي (الإقراض، والتأميم، والدمج) للبنوك والمؤسسات المتعثرة بهدف إنقاذ هذه المؤسسات وإنقاذ الإقتصاد والحيلولة دون انهيار القطاع المالي والمصرفي وبالتالي إنهاء الإقتصاد الكلي، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن المشاهد المستقبلية لهذه الأزمة ، ولم تتوقف الأزمة عند حد معين بل امتدت إلى كل القطاعات الإقتصادية.

شهد عام 2007 انفجار أزمة القروض العقارية عالية المخاطر subprimes في القطاع المالي الأمريكي، وتعتبر هذه الأزمة احد العوامل الرئيسية التي كانت سببا في ظهور الأزمة المالية العالمية خلال 2008، فحتى إن شكلت أزمة القروض العقارية عالية المخاطر التي ظهرت بوادرها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2004 وإنفجرت عام 2007 أحد العوامل الرئيسية التي كانت وراء ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008 فإنه لا يمكن حصر أسباب هذه الأخيرة في عامل وحيد، حيث جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من الاختلالات سواء على مستوى الإقتصاد الجزئي أو الإقتصاد الكلي. إن ما يعزز الطرح السابق ويدفعنا للتساؤل عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء إندلاع الأزمة المالية 2007-2008 هو إن سوق القروض العقارية عالية المخاطر لم يكن يمثل في عام 2007 سوى 1000 مليار دولار إذا ما قورنت بالقيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المتداولة في البورصة (2000 مليار دولار) أو بالثروة الإجمالية للعائلات الأمريكية (60000 مليار دولار)¹.

شهد تاريخ 15 سبتمبر 2008 تحولا جديدا في مجريات الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجل هذا اليوم إختيار ثالث بنك أمريكي إلا وهو بنك ليمان برادرز، كما عرفت الأزمة المالية خلال عام 2008 تسارعا كبيرا في

¹ د- علي فلاح المناصير، د- وصفي عبد الكريم الكساسبة، مرجع سابق.

الأحداث جعلها تكتسب صفة النظامية وتنتقل إلى عدد كبير من دول العالم نتيجة الروابط المتينة القائمة بين دول العالم و أسواقها المالية خصوصاً.

أدى الطابع المدمر الذي ميز الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى تصنيف هذه الأخيرة من طرف عدد كبير من الإقتصاديين في خانة أكبر الأزمات المالية التي شهدتها العالم في التاريخ أي مع أزمة الكساد لعام 1929 وأزمة جنوب شرق آسيا لعام 1997 وهناك من الإقتصاديين من ذهب حتى إلى حد القول بأن الأزمة المالية العالمية 2008 هي بمثابة أكبر أزمة مالية على مر التاريخ ، ولعل ما شجعهم على الإدلاء بهذه التصريحات هو شمولية هذه الأزمة التي لم تفرق في إنتشارها بين دول متقدمة ودول نامية وكذا كلفتها الباهظة جدا من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية .

لم تبق حكومات الدول المتضررة من الأزمة ومختلف المؤسسات النقدية والمالية الدولية مكتوفة الأيدي أمام زحف هذه الأزمة، حيث بدلت مجهودات كبيرة في سبيل تجاوز آثار هذه الأزمة وإعادة بعث النشاط الإقتصادي ، وقد تجسدت على أرض الواقع في تبنى الدول المتضررة لخطط إنقاذ كلفتها ملايين الدولارات من جهة ، وفي عقد دول الـ 20 لعدة مؤتمرات نوقش فيها سبل تخطي الأزمة حيث خلصت بجملة من القرارات¹.

أسباب الأزمة:

1- قروض الرهن العقاري: بداية الأزمة تشكلت من خلال تطور أزمة الرهن العقاري ، التي يمكن تحديدها بشكل أول

بأن سمسرة العقارات في و.م.أ عملوا على الترويج لشراء البيوت في أوساط أصحاب الدخل الثابت والمحدود، من خلال إقناعهم بقدرتهم على شراء مساكن عن طريق الحصول على قروض مصرفية، يمكن تغطيتها وسداد أقساطها من مرتباتهم، ولكون الحقيقة هي غير ذلك فإن سمسرة العقارات عملوا على تزوير بيانات رواتب الموظفين أضعاف الدخل الحقيقي، لإقناع المقرضين أنه في إمكان المقرضين تسديد الدفعات الشهرية ،حيث كانت معدلات فوائد الإقراض البنكي لا تتجاوز 2% ، ومما ساهم في تفعيل الأزمة ارتفاع معدلات الفائدة على القروض العقارية ، وقد

¹ محمد الأمين وليد طالب، "دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيصر، بسكرة، 2016، 2015، ص 178.

ترتب على هذه الخطوة ارتفاع قيمة الأقساط المترتبة على المقترضين ، مما أدى إلى إحجام الأغلبية المطلقة عن سداد التزاماتهم المالية للمصارف العقارية وشركات التأمين ، وأدى إحجام المقترضين عن تسديد التزاماتهم المالية إلى قيام البنوك بالحجز على المنازل المرهونة ومصادرتها وعرضها للبيع على السبيل للأزمة ، ونتيجة للعرض الكبير للشقق السكنية تراجعت أسعار العقارات مما شكل ضغطاً مادياً على إدارة البنوك ، جعلها تتبع القروض على شكل سندات للشركات المالية الكبرى ، التي أعادت هيكلتها وأصدرتها على شكل سندات رهن عقاري، ثم عرضها في الأسواق العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وبالتالي فقدت أسواق العقارات التوازن بين منابع ومصبات رأس المال السائل ، وساهم في إرتفاع عدد المختلفين عن سداد الديون وتوسع دائرة الديون الخطرة إرتفاع تكلفة الإقراض لتصل إلى 20% من قيمة القرض ، والنتيجة هي بيع سلعة مبيعة غير مسددة قيمتها.

وبما أن العقار هو الضامن الأساسي للقرض ، وبالتالي باتت حالات الإفلاس والبيع حتى وصلت إلى مليون حالة في أمريكا ، ثم انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة إلى باقي الدول نظراً لارتباط الإقتصاد العالمي بالإقتصاد الأمريكي¹.

2- الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية: شهد الإقتصاد الأمريكي ركوداً ملحوظاً في عام 2008 ويمكن

الإستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر ستاندارد أند بور 75 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك 95.2 نقطة ، ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.2% كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 9.1% عن عام 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990 ، ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أمريكا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999، وفي الواقع إن الإقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة المالية، ووراء إنتقالها إلى البلدان الأخرى ، والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستورد في العالم ، وبالتالي فإن ظهور الركود الإقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى.

¹ سامي محمد مقداد، الأسباب الحقيقية لازمة المالية الإقتصادية العالمية المعاصرة وأهم الإجراءات العالمية في مواجهتها، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي " الإقتصاد الإسلامي والبدائل المتاحة" ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ، قسم الإقتصاد والعلوم السياسية، 15 أبريل 2012، غزة، ص 5-6.

3- توريق (تصكيك) الديون العقارية: التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة على أوراق مالية قابلة للتداول ،
وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي
(البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق
المال ، فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية ، فإنه يلجأ إلى إستخدامها لإصدار أوراق مالية
جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة ، فكان البنك يكتف بالإقراض الأولي بل
أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية ، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد
الإقراض طبقات متتابة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى ، وقد ساعدت عملية التوريق على
نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة وهكذا تضاعف الإهتمام
بالتقييم الموضوعي للمخاطر ، كما تضاعفت دقة تقييم الضمانات .

4- نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية: من الأسباب التي أدت إلى الأزمة ، شبه غياب الرقابة من قبل
السلطات النقدية على العمل المصرفي ، والمضاربات المحمومة في "وول ستريت" و إنتشار استخدام أدوات مالية
مبتكرة وهي المشتقات ، وفساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات ، مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية
قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها ، فمثلا بلغت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان
برادرز" (486) مليون دولار عن عام 2007 ، ومما لاشك فيه أن سياسات التحرير المالي ساهمت في زيادة حدة
هذه المشكلة¹.

5- استخدام المشتقات المالية: المشتقات هي أدوات مالية استحدثت بغية التحوط أولا ، والمضاربة على إرتفاع وإنخفاض
الأوراق المالية ثانيا ، وهي تشمل: المستقبلات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات ، وقد بلغ حجم عقود المشتقات
على إختلاف أصنافها 25372 مليار دولار في نهاية شهر جوان 2009 ، وهي موزعة كالاتي 2470 مليار دولار
عقود مشتقات العملات) ، (15478 مليار دولار عقود مشتقات سعر الفائدة) (879 مليار دولار عقود مشتقات

¹ سامي محمد مقداد، مرجع سابق، ص 7.

الأسهم)، (689مليار دولار عقود مشتقات السلع)، (5855مليار دولار عقود مشتقات أخرى)، أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة قدره بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي بعشر مرات من حجم الإقتصاد العالمي¹.

6- أسباب أخرى:

- إنتشار الفساد الاخلاقي مثل: الإستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش.
- نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو إستبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عاجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.
- التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الإئتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، يزيد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات، وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة بعض البنوك.
- سوء توزيع القدرات الإقتصادية بين قطاع الإنتاج والقطاع المصرفي، يشيرون إلى أن أموالا هائلة تم إستثمارها في قطاع المضاربات، مما أدى إلى حدوث الطفرة في سعر العقارات، ووقوع أزمة الغذاء، وأزمة البورصات.
- ومن الإقتصاديين من يعتقد أن السبب الرئيس هو عدم كفاءة الإدارة، والمتمثل بمنح قروض من دون ضمانات أو مقابل ضمانات غير كافية، ويستند في ذلك إلى إجماع الدارسين على أن عدم كفاءة الإدارة هو السبب الرئيس وراء الفشل وبالتالي الإفلاس.
- ويرى آخرون إن من أسباب الأزمة قيام الولايات المتحدة بإلغاء الغطاء لعملتها مقابل الذهب، وذلك بطباعة الدولارات من دون تغطية.

¹ سامي محمد مقداد، مرجع سابق، ص 8.

- ومن الأسباب الجوهرية في نظر بعض الإقتصاديين سوء توزيع الثروات على الصعيدين، الأمريكي المحلي، والعالمية إذ إن 90% من الأرباح التي تم جنيها في السنوات الأخيرة الماضية قد تم توزيعها على 1% من الأمريكيين من غير أن تفلح سنوات الرخاء التي شهدتها الإقتصاد الأمريكي في إيجاد الكم المطلوب من فرص العمل، ولم تحقق الرفاهية للجميع، وما انطبق على الإقتصاد الأمريكي إنتقل إلى سائر إقتصاديات العالم بسبب الربط القوي بين الإقتصاد الأمريكي وبين الإقتصاديات العالمية.
- ومن الأسباب الغير المباشرة انشغال الإدارة الامريكية بالسياسات الخارجية والهيمنة العدوانية وإهمالها للوضع الداخلي.

المبحث الثالث: آليات معالجة الأزمات الاقتصادية والحد منها:

المطلب الأول: آليات السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

وبالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الإقتصادية التي تعصف بالإستقرار الإقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى سبب رئيسي مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق بإقتصاديات الدول المتخلفة وهو: ظهور فائض أو عجز في الطلب الكلي.

لذا فإن دور السياسة الإقتصادية في تحقيق هدف الإستقرار الإقتصادي هو العمل على إستقرار مكونات الطلب الكلي وذلك بالتحكم في كل من الإستهلاك و الإستثمار الخاص بإعتبارهما من مكوناته الأساسية.

وتعتمد هذه السياسة الإقتصادية للوصول إلى هذا الهدف على العديد من الإجراءات والأدوات وتنحصر أهمها في :

- أدوات السياسة المالية: من خلال إستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية وماهما من تأثير على الطلب الكلي إنخفاضا و إرتفاعا.

- أدوات السياسة النقدية: التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة.

- سياسة الأجور والأسعار بإعتبار أن تغير الأجور والأسعار له تأثير على مستوى كل من الإستثمار والإستهلاك ،

لذا فإن البرنامج المتكامل للإستقرار الإقتصادي يتطلب نوعا من الرقابة على ماتسلكه المؤسسات ونقابات العمال

من سياسات تتعلق بالأجور والأسعار¹.

¹ حليلة رمول. "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012، 2011، ص 23.

ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية ، وتكون النتائج ناجعة بالإعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط، بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد تكون فيها فائض أو عجز، ومن هنا يمكن تتبع أثر السياسة المالية على النشاط الإقتصادي في الحالتين التاليتين:

1- السياسة المالية المتمثلة بالعجز (حالة عجز في الطلب الكلي):

والتي يكون فيها الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات ، وذلك بأن يتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل. أي هناك عجز في الطلب الكلي ويترتب على ذلك أن الإدخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الإستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة فهنا يكون لزاما على الدولة أن تمنح تدخل لمنع إستفحال المشاكل الإقتصادية وبالتالي زعزعة الإستقرار الإقتصادي بإستخدام السياسة المالية.

أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق إستخدام وسائل السياسة المالية التوسعية في فترة الركود الإقتصادي ، من أجل زيادة الطلب الكلي وإغلاق الفجوة الإنكماشية ويتطلب ذلك إما زيادة الإنفاق الحكومي، أو تقليل الضرائب أو كليهما.

أ- التوسع في النفقات العامة:

فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة ، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... إلخ. وتكون الإعانات الحكومية إما على شكل نقدي أو على شكل عيني أو على بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحددتها الدولة، كالحصول على ملابس ، حليب ، خدمة ، صحة ،... إلخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الإستثمار ويزيد من العمالة¹.

¹ حليلة رمول، مرجع سابق، ص 24.

ب- تخفيض الضرائب:

للضريبة أثر لا يقل أهمية عن الإنفاق الحكومي في رفع حجم الطلب الكلي ، ذلك أن التخفيض في الضريبة من شأنه أن يؤدي على زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، وذلك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للإستهلاك لهذه الفئات.

2- السياسة المالية في التمويل بالفائض (حالة ارتفاع الطلب الكلي):

تنحصر مشكلة الاستقرار الإقتصادي في هذه الحالة في أن الطلب الكلي يكون أكبر من العرض الكلي أي وجود فائض في الطلب، ومع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإن ذلك يقود إلى ارتفاع الأسعار، ويكون الاستثمار في هذه الحالة أكبر من الإدخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة.

وفي هذه الحالة لابد من استخدام السياسة الإنكماشية ، من أجل الطلب الكلي وغلق الفجوة التضخمية وسيطلب ذلك تخفيض الإنفاق الحكومي ، أو زيادة الضرائب أو كليهما خاصة وقت التضخم الإقتصادي وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الإستهلاك.

أ- زيادة الضرائب:

وذلك هدف إمتصاص القوة الشرائية للأفراد ، والمعروف أن الضرائب عديدة ومتنوعة ، وزيادة حجم كل منها يؤثر في اتجاه معين ، فزيادة ضريبة الدخل مثلا عن طريق زيادة نسب الإستقطاعات الضريبية سيؤدي إلى إنخفاض حجم الإنفاق الإستهلاكي للأفراد والعائلات ، مما يمكن أن يؤدي إلى تقليص ملحوظ في الفجوة بين إجمالي الإنفاق الفردي، وإجمالي الإنتاج القومي (الفجوة التضخمية).

كما أن زيادة الضرائب غير المباشرة التي تقرضها الدولة على السلع المختلفة خاصة السلع الكمالية، يمكن أن يؤدي إلى الحد من حجم الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بكافة أنواعها.

ب- تخفيض النفقات العامة:

خاصة أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الإستهلاكية الكمالية ، والحد من صور الإسراف والتبذير في الدوائر الحكومية وفي تنفيذ المشروعات المختلفة التي تقوم بها الحكومة ومؤسسات القطاع العام، مع عدم المساس قدر الإمكان بأوجه الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد ، كأن تعمل الحكومة على تقليص حجم الإنفاق على القطاعات الخدمية بمشروعاتها المختلفة دون غيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى أن يتحقق التوازن الإقتصادي ، ويقصد بالمشروعات الخدمية أو مشروعات الهياكل الأساسية إنشاء الطرق والجسور وبناء المدارس والمستشفيات وبالطبع فإن الحد من الإنفاق على مجالات الخدمات العامة ستكون حالة مؤقتة تزول بزوال أسباب التضخم وعودة الوضع الإقتصادي إلى حالة التوازن والإستقرار.

دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي:

يشير مفهوم الإستقرار الإقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة ، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الإحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج الوطني. ويعتبر الكينزيون أن السياسة المالية من أكثر الأدوات أهمية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ومكافحة البطالة والكساد، على عكس الإقتصاديون الكلاسيكيون الذين كانوا ينظرون إلى المالية العامة كأنها محايدة بالنسبة للنشاط الإقتصادي.

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، وخاصة وقت الكساد أو وقت الراج ، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة إلى مستوى الدخل الوطني¹. ففي حالة الكساد ، يتم إستخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي ، إما كل على حدى ، أو مزج الإثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة ، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الإستثمارية ، وخلق

¹ بوروشة كريم ، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر 1990 ، 2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، 2018، ص 27، 28.

الطرق والمدارس... إلخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الإجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي، ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الإستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الإستثمار ويزيد العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الإستهلاك وزيادة الإستثمار، ويمكن زيادة الإستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل.

أما في حالة التضخم، فعلى السياسة المالية أن تحفز أو تعيد مستوى الطلب الكلي، وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي إمتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة، أو زيادة حصيلة الضرائب بإستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الإستهلاكي، من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.

المطلب الثاني: آليات السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية:

تعتمد السلطات النقدية على آليات تمكنها من السيطرة على المعروض النقدي ، حيث يعتمد البنك المركزي على هذه الأدوات من أجل التحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد. ومن خلال هذه الآليات و الأدوات يمكن للبنك المركزي ان يتدخل ويؤثر ويراقب عملية عرض النقود في الإقتصاد ، وذلك وفق مايتلائم ويتماشى مع متطلبات الإقتصاد. وتصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأدوات نوعية وكيفية، وسوف نتطرق إلى هذه الأدوات بشيء من التفصيل من خلال هذا المطلب.

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية¹:

إن الهدف من إستعمال الأدوات الكمية هو التأثير على حجم الإئتمان، وتعتمد الأدوات الكمية على التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية من أجل التأثير على قدرتها في منح الإئتمان وخلق الودائع ، وتشمل هذه الأدوات على عمليات السوق المفتوحة سياسة سعر إعادة الخصم ، تغيير نسبة الإحتياطي القانوني.

1- عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر هذه من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها البنوك المركزية من أجل التأثير على حجم الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير على قدرتها في خلق النقود وخلق الإئتمان ، فعندما يقوم البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية مشترياً أو بائعاً للأوراق المالية من أجل خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان تعرف هذه العملية بالسوق المفتوحة.

فالوضعية الإقتصادية للبلد هي التي تبين وضعية البنك المركزي هل يدخل بائعاً أو مشترياً ، فإذا كان التضخم هو السائد فيدخل البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية من أجل إمتصاص الكتلة النقدية الزائدة الموجودة في الإقتصاد ومن

¹ دردوري لحسن، لقيطي الأخضر . كتاب أساسيات المالية العامة. دار حميرا للنشر ،2018، ص ص 46،47،48 .

بين أهم الأوراق التي يقوم البنك المركزي ببيعها هي أذونات الخزينة، حيث تكون البنوك التجارية طرفاً مشترياً وذلك ما يؤدي إلى انخفاض سيولتها وتقليص قدرتها على منح الائتمان.

ومنه يكون البنك المركزي قد قام بتقييد الائتمان، وبالتالي كبح جماح التضخم، أما الحالة العكسية أي عندما يدخل البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية، فيكون الهدف من ذلك هو التأثير على كمية المعروض النقدي، فتزيد كمية النقود المتداولة وبالتالي ترتفع إحتياطات البنوك التجارية ومنه تزيد قدرتها على منح الائتمان، وما يمكن قوله أن البنك المركزي هو الذي يقرر متى يكون بائعاً ومتى يكون مشترياً للأوراق المالية وذلك حسب الوضعية الإقتصادية للدولة.

2- سياسة سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر لفائدة (التمن) الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدى القصير.

ويعرف أيضاً سعر إعادة الخصم بأنه عبارة عن مقابل يتقاضاه البنك المركزي، وذلك مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأودونات الحكومية للبنوك التجارية، وقيامه بتحويلها إلى نقود قانونية.

فهذه الوسيلة من أبرز الوسائل التي يعتمد عليها البنك المركزي من أجل التأثير في الائتمان، فالبنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي من أجل عملية إعادة خصم الأوراق التجارية لتمويل سيولتها، فيعتبر البنك المركزي هو الملاذ الأخير لهذه البنوك، فيتحكم في هذه النسبة على حسب السياسة النقدية التي ينتهجها سواء كانت إنكماشية أو توسعية فإذا كان الإقتصاد في حالة كساد فيلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم من أجل التشجيع على الإقتراض، وبالتالي ضخ سيولة زائدة وإضافة وسائل دفع أخرى في الإقتصاد، أما في الحالة العكسية وهي التضخم فيقوم برفع سعر الفائدة من أجل زيادة تكلفة الإقتراض وبالتالي إحجام العملاء على عملية خصم الأوراق التجارية، ومنه الحد من عملية إعادة الخصم، حيث يجد من حجم الائتمان المقدم للإقتصاد.

و ما تجدر إليه الإشارة أن الأوراق المالية القابلة للخصم تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن إجمال أهم هذه الأوراق

فيما يلي:

- سندات الخزينة ويمكن أن يشترط فيها آجال معينة.
- سندات تجارية و يكون تاريخ استحقاقها محدد.
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل.
- سندات ممثلة لسلفات على الخارج قد يكون أجلها متوسط أو طويل.
- أوراق مالية تكون ممثلة لقروض قصيرة الأجل.

وما يمكن قوله أن تأثير هذه السياسة يكون غير مباشر، وذلك للعلاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يحصل عليه البنك المركزي، وسعر الخصم الذي تحصل عليه البنوك التجارية من عملائها جراء خصمها للأوراق التجارية التي يقدمونها فعندما يقوم البنك برفع سعر إعادة الخصم سيؤدي ذلك إلى قيام البنوك التجارية لرفع سعر الخصم والعكس، ومنه نلاحظ مدى تأثير هذه العمليات على حجم الإئتمان المقدم للإقتصاد.

3- سياسة معدل الإحتياطي النقدي¹:

يقضي نظام الإحتياطي القانوني إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ في حساباتها الجارية لديه بنسبة معينة في شكل نقود قانونية مناسبة مع الودائع أو القروض المقدمة من طرف البنوك، وتعتبر هذه الوديعة بمثابة حماية للمودعين من جهة، وأداة للتحكم في حجم الإئتمان من جهة أخرى ، حيث تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الإئتمان وخلق الودائع ، وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى إستخدامها على التأثير في عرض النقود من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الإحتفاظ بها في البنوك التجارية كإحتياطي قانوني ، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وزادت قدرتها على خلق نقود الودائع، وبالتالي زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي

¹ بوروشة كريم، مرجع سابق ذكره، ص 14، 15.

وإحداث موجات تضخمية ، وبالعكس لإحداث موجات إنكماشية ، وتلجأ البنوك بشكل عام إلى إتباع هذه الوسيلة لتحقيق أهداف أساسية تضمن سلامتها في تنفيذ السياسة النقدية ، ويستخدم معدل الإحتياطي القانوني على نطاق واسع لكونه سهل الإدارة والتطبيق خاصة إذا كان موحدًا بالنسبة لجميع أنواع الودائع، ولكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك ، إلا أنه موضع إنتقادات أهمها:

- قد لا يؤدي تغير معدل الإحتياطي إلى التأثير على حجم الإئتمان ، إذا كانت لدى البنوك إحتياطات حرة فائضة من جهة، وإذا كانت لديها منافذ أخرى للحصول على موارد نقدية هامة من خارج البنك المركزي.
- يتأثر حجم الإئتمان في الواقع بالظروف الإقتصادية والمالية، ولذا فإن أي تغير في الإحتياطي القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير حجم الإئتمان.
- قد تؤثر معدلات الإحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية ، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض حيث تلجأ البنوك التجارية في بعض دول العالم إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض المقدمة.
- قد يؤثر معدل الإحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، وخصوصا السندات العمومية، فرفع معدلات الإحتياطي القانوني يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك التجارية على الإقراض ، مما يجعلها تسعى إلى تعويض النقص في السيولة من خلال بيعها للسندات التي توجد لديها، وهذا من شأنه زيادة عرض السندات مما يعمل على إنخفاض أسعارها.
- تؤدي الإبداعات المالية إلى حركة لا تتوقف بين الأصول الخاضعة لمعدل الإحتياطي الإجمالي والأنواع الأخرى من الأصول، وبالتالي لضمان فعالية هذا الإجراء، لابد من توسيع قاعدة الإحتياطي الإجمالي لمجموع مراكز الخصوم البنكية.
- أدى إلغاء مراقبة الصرف والتي كانت تهتم بوضع القيود أمام إنتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، إلى تسيير نقل أموال مودعين من بلد في إتجاه بلدان أخرى، وهذا ما يؤثر على تقديرات السلطة النقدية بخصوص الإئتمان.

ثانيا: الأدوات الكيفية:

إن الهدف من إستعمال الأدوات النوعية هو التأثير على أوجه إستعمال الإئتمان والقنوات التي يوجه إليها الإئتمان أي بشكل آخر تؤثر هذه الأدوات على نمط الإنتاج و الإستثمار في الإقتصاد الوطني، حيث تعمل هذه الأدوات على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض النشاطات نوعا وكما¹، ومن أهم هذه الأدوات الكيفية مايلي:

1- الإقناع الأدبي:

وهذه الوسيلة يتم إستعمالها من قبل البنك المركزي بأسس ودية مع البنوك التجارية، حيث يقوم البنك المركزي بطلب خفض أو زيادة حجم الإئتمان في مجال محدد، دون أن يستعمل الطرق الرسمية التي يمكن له أن يلجأ إليها فإذا لاحظ البنك المركزي أن البنوك التجارية قد أفترطت في منح الإئتمان فإنه يطلب منها التخفيض في حجمه، وهذا دون اللجوء إلى إستعمال أي وسيلة من الوسائل التي يمكن له أن يستخدمها مثل نسبة الإحتياطي القانوني أو سعر إعادة الخصم... إلخ، أي بإطاعة بنك البنوك والخضوع لأوامره الصادرة التي تخدم الإقتصاد الوطني، وعليه نلاحظ أن هذه الأداة المتمثلة في وسيلة الإقناع الأدبي التي يستعملها البنك المركزي من أجل إقناع البنوك التجارية بتوجيه الإئتمان للأوجه التي يريد أن يقوم بدعمها سواء كانت قطاعات صناعية أو فلاحية حيث يتوقف دعم هذه القطاعات على السياسة الإقتصادية التي تسطرها الدولة، و خلاصة القول أن البنك التجاري ملزم بقبول سياسة الإقناع الأدبي، وكل التوجيهات التي يقرضها بنك البنوك بكل مايتعلق بمنح الإئتمان وتوجيهه للإستعمال في القطاعات المتنوعة.

2- سياسة تأطير القرض:

وتعني هذه السياسة أن تقوم السلطات النقدية بتحديد حجم محدد للقروض المقدمة من طرف البنوك التجارية بواسطة قوانين إدارية مباشرة تكون محددة في السنة، مثل أن لا يتعدى إرتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة محددة وكل بنك يخالف هذه النسبة يسلط عليه البنك المركزي عقوبة يحددها القانون، ويكون الغرض من هذه السياسة هو

¹ د- دردوري لحسن، د- لقلبي الأخضر، مرجع سابق، ص ص 51، 50.

الحد من خلق النقود ، فهذا الأسلوب يكون فعالا في أغلب الأحيان في علاج التضخم ، حيث تكون البنوك التجارية ملزمة بالإمتثال لأوامر البنك المركزي وأبرزها حرمان البنوك التجارية من عملية إعادة خصم الأوراق التجارية وحرمانها من الإقتراض منه بإعتباره الملجأ الأخير لها، وما تجدر إليه الإشارة أن هذه الأداة يمكن أن لا تكون ذات فعالية في حالة الكساد.

3- النسبة الدنيا للسيولة:

ومضمون هذه الوسيلة هو أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الإحتفاظ بقيمة معينة من السيولة يتم تحديدها بواسطة أصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم ، ويكون ذلك جراء تخوف السلطات النقدية من قيام البنوك التجارية في التوسع في منح الإئتمان وذلك لما تمتلكه من أصول عالية السيولة ، حيث يواجه البنك المركزي هذا الموقف عن طريق إجبارها بالإحتفاظ بنسبة معينة من هذه الأصول لديها وبالتالي لايمكنها أن تتوسع في عملية منح الإئتمان والتأثير في زيادة المعروض النقدي.

أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

أولاً: تعريف السياسة النقدية غير التقليدية: لا يوجد إجماع على إعطاء تعريف شامل لمضمون السياسة النقدية غير التقليدية، حيث لم تعرف حتى الآن سوى جانبين: جانب المستهدفات ، وجانب الأدوات (الوسائل) المستخدمة في مثل هذه السياسات ، وعليه يمكن تعريف السياسة النقدية من هذين الجانبين وهما:

1- من جانب الأدوات المستخدمة: عرفت بأنها سياسة نقدية تستخدم زمن الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعم

إئتماني معزز، وتسهيلات إئتمانية ، وتيسيرات كمية ، وتدخلات في العملة، وفي أسواق الأوراق المالية ، وتوفير نسبة السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي، وحماية الإقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية.

2- من جانب المستهدفات : فإنها مجموعة من الوسائل و الإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية

تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الإقتصادي ، ولتحقيق أهداف إقتصادية محددة، خلال فترة زمنية

معينة، ومن هذا التعريف نجد أن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية ينطوي على إستهداف تحقيق متغير إقتصادي حقيقي محدد (نمو، تشغيل...)

ثانيا: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية:

1- التيسير الكمي: التيسير الكمي أو التسهيل الكمي، هو السياسة النقدية تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الإقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة ، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الإقتصاد ، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة المستهدفة (معدلات فائدة صفرية). كما يعتبر التيسير الكمي ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته الحد من تأثير الركود الإقتصادي على الأنشطة الإقتصادية الحقيقية ، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الإقتصاد دون مقابل) ، وقد استخدم هذا الأسلوب في بداية القرن الحادي والعشرين، عندما أستخدم التسهيل الكمي (QE1 بـ 1700 مليار دولار) للتخفيف من أثر الأزمة المالية من 2008_2009 من قبل الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة.

أي أن (QE) هو عملية خلق النقود من فراغ ، حيث سيقوم الإحتياطي الفيدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة ، و استخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية، التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الإئتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي¹.

¹ د- علي صاري ، السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وإنعكاساتها على اعمال البنوك المركزية في الدول النامية، ورقة بحثية ، جامعة سوق اهراس، الجزائر، ص 475.

أسعار الفائدة المصرفية :

تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة المصرفية في حالة الأزمات من اجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن إرتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحى الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى لأسفل وإلى جهة اليمين ، وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال أسعار الفائدة المصرفية ، كما تساهم أسعار الفائدة المصرفية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى ، ويبدل معدل الفائدة المصرفي على حالة مصيدة السيولة حسب التحليل الكينزي ، حيث تكون السياسة النقدية غير فعالة، وهذا ما يحتم على البنوك المركزية أن تطبق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية من اجل تحفيز الطلب الكلي وتنشيط الإقتصاد ، وقد طبقت هذه المعدلات من طرف البنك المركزي الياباني خلال الفترة من 2001 إلى 2006، وبعد بداية الأزمة المالية العالمية طبقت من طرف العديد من البنوك المركزية العالمية كالبنك المركزي الأوروبي والبنك البريطاني.

حرب العملات :

عاد ظهور مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية العالمية 2008، والتي كانت أبرز مفاعليها فقدان الدولار دوره الأساسي كعملة الإحتياط العالمية وكملة التبادلات التجارية العالمية ، وبروز دور الذهب كعملة إحتياطي في العالم وكمخزون للفترات الصعبة، ففي النظرية الإقتصادية العملة القوية تميز الإقتصاد القوي ، ولكن العملة القوية جدا تضعف الإقتصاد ، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من الدول على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، بخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الإقتصاد العالمي، وأطلق على هذه الظاهرة إسم حرب العملات¹.

وحرب العملات هي حرب إقتصادية يقصد بها التلاعب بسعر صرف العملة وإستخدامها كسلاح إجرائي سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر بإقتصاديات دولة ما أو مجموعة دول وإجبارها على إعادة النظر بسياساتها وإجراءاتها المالية

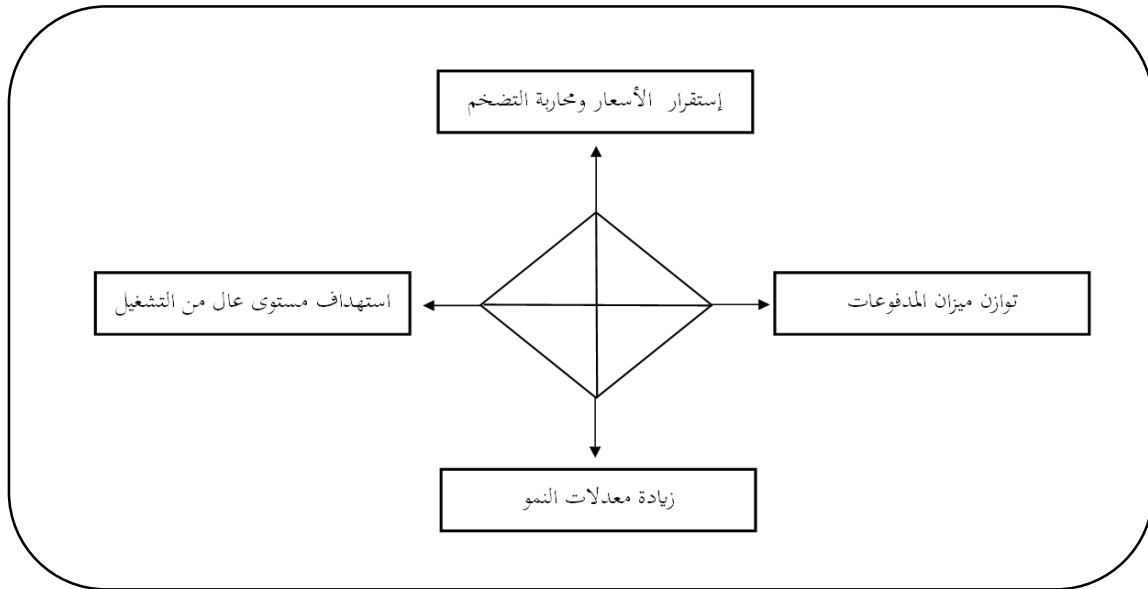
¹ د- بروشة كريم ، مرجع سابق، ص ص22 ، 23.

والإقتصادية مما يعود بالنفع على معالجة أزمة المهاجم الإقتصادية، وهذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من دول كبرى، ويمكن تعريفها بأنها ظاهرة التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولاً، وتحريكها للإستثمار في الدول المنخفضة ثانياً، سعياً لزيادة الإنتاج وخلق فرص عمل للعاطلين.

دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والحد من الأزمات:

تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي عن طريق إستقرار الأسعار، وكذلك تحقيق معدلات عالية من العمالة ، بالإضافة إلى تعزيز معدلات النمو الإقتصادي والمحافظة على إستقرار ميزان المدفوعات¹، هذه الأهداف النهائية يصطلح عليها بالمربع السحري لكالدور والتي يمكن ابرازه في الشكل التالي:

الشكل (02) : المربع السحري لكالدور



Source: Delaplace Marie, Monnaie et financement de l'économie, Edition n°: 5, Dunod, Paris, 2017, p 142 .

¹ بروشة كريم، مرجع سابق، ص3.

1- تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة التضخم:

يعتبر هذا الهدف محوري بالنسبة للسياسة النقدية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، تجنباً لحدوث التضخم الذي تسعى كل دولة لمحاربه، وبالتالي تصبح مسؤولية السلطة النقدية في غاية الأهمية لإحتواء تقلبات مستوى الأسعار إلى أدنى مستوى لها، فعدم الإستقرار في الأسعار يعرض الإقتصاد ككل إلى هزات عنيفة من خلال حدود الكساد والرواج، فتتدهور قيمة العملة في حالة التضخم وتسد البطالة في حالة الكساد، نظراً للعلاقة الوثيقة بين مستوى الأسعار وعرض النقود، وقد أكد فريدمان هذه العلاقة سنة 1959 في اللجنة الإقتصادية للكونجرس الأمريكي، عندما بين أنه من الصعوبة التحكم في الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود المعروضة وأنه لا توجد دولة في العالم إستطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل زيادة كمية النقود، واستدل على ذلك تجارب بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا الغربية و إيطاليا وفرنسا¹.

2- تحقيق مستوى عال من التشغيل:

هناك إجماع بين الإقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ،ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية ، وعلى السلطات النقدية إتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الإقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل إنكماشية في الإنتاج والدخل وإضطرابات في العلاقات الإجتماعية ، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.

3- زيادة معدلات النمو الإقتصادي:

تشغل السياسة النقدية دوراً هاماً في توجيه السياسة الإستراتيجية و الإقتصادية العامة للدولة لأنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الإئتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الإستثمار والنمو، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الإقتصادية ، مع توفير

¹ بروشة كريم، مرجع سابق، ص ص 3-4.

الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الإستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الإقتصاد الوطني وبالتالي تزيد من معدلات نموه.

4- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة إرتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة ، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: التنسيق بين سياسة المالية والسياسة النقدية:

تستعين أي دولة بالسياسات الإقتصادية المتاحة لها من أجل النهوض بإقتصادها من جهة ، ومن أجل الوقوف أمام الهزات الإقتصادية ، وفي علاج الإختلالات التي تواجهها، ويكون ذلك عن طريق التنسيق بين مختلف هذه السياسات خصوصا السياسة النقدية والسياسة المالية، ويظهر لنا ذلك في الواقع من خلال ما تقوم به كلا السياستين في علاج الأزمات الإقتصادية العالمية فتفاعل أدوات و آليات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية له الدور الكبير في علاج هذه الأزمات، فكل من السياستين لهما تأثير كبير على المتغيرات الإقتصادية خصوصا ما تعلق بحجم الطلب الكلي والنفاق الكلي، فالتنسيق بينهما يساعد إلى حد كبير على تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإستعادة توازنه، فالسياسة المالية لها دور كبير في التأثير على حجم الإنفاق الكلي من خلال التأثير في النفقات العامة، وذلك من جميع الجوانب سواء ماتعلق بميكلها أو مقدارها من جهة ومصدر تمويلها من جهة أخرى، أما الأداة الأخرى التي تؤثر بها السياسة المالية على الحالة الإقتصادية فتتمثل في الإيرادات العامة خصوصا ما تعلق بالقروض العامة و الإصدار النقدي الجديد، فكل هذه الأدوات تؤثر على الدخل وكل أوجه الإنفاق المختلفة سواء للأفراد أو المشروعات عامة كانت أو خاصة، أما السياسة النقدية فتؤثر على حجم الإنفاق الكلي بواسطة التأثير في عرض النقود وفي مقدار الإئتمان المقدم سواء ماتعلق الأمر من ناحية التكلفة أو الشروط.

وكما أشرنا إليه سابقا فمن أهم المواضيع التي تبين لنا مدى التنسيق بين السياستين هو علاجهما للأزمات الاقتصادية خصوصا ما يتعلق بحالة التضخم أو الكساد، ففي حالة التضخم يكون العرض الكلي من السلع والخدمات منخفض عن الطلب الكلي لذلك تتخذ السلطات المسؤولة عن السياسة الاقتصادية العديد من الإجراءات من أجل إستعادة حالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، ومن أبرز هذه الإجراءات قيام البنك المركزي بعملية إمتصاص الكمية النقدية الزائدة في الإقتصاد ، وهذا بالإستعانة بأدوات السياسة النقدية ، حيث يكون هدفها هو تخفيض حجم الإئتمان المقدم للإقتصاد والذي تقدمه البنوك للمشروعات والأفراد وهذا ما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق وبالتالي الطلب الكلي، إضافة إلى هذه الوسيلة يتم الإستعانة بمختلف أدوات السياسة النقدية والتي ذكرناها سابقا.

أما بالنسبة للسلطات المالية فتتدخل أيضا بكل أدواتها المالية، وذلك بالتنسيق مع السلطات النقدية ، حيث تقوم السلطات المالية بالتخفيض من حجم الإنفاق الحكومي من جهة وزيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى من أجل إحداث فائض في الموازنة العامة للدولة، ومن أهم الوسائل المالية التي تستخدمها السلطات المالية هو زيادة نسبة الضرائب بمختلف أنواعها من أجل إمتصاص جزء كبير من السيولة¹.

وعليه نلاحظ مدى أهمية التنسيق بين السياستين في علاج الأمواج التضخمية.

أما في حالة الركود تكون الدولة مطالبة بأن تنزيد من الطلب الفعلي، فتقوم السلطات المالية بزيادة حجم النفقات العامة من جهة وتخفيض الضرائب العامة من جهة أخرى من أجل زيادة الطلب الفعال، أما السلطات النقدية المتنوعة من أجل تشجيع الطلب الفعال عن طريق زيادة المعروض النقدي وحجم الإئتمان المقدم للمشروعات والأفراد، فيتم تخفيض أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإئتمان في الإقتصاد، وبالتالي يؤثر إيجابا على زيادة الطلب الكلي.

¹ دردوري لحسن، لقيطي الأخضر، مرجع سابق، ص 54-55.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل المتعلق بأزمة الكساد الكبير (1929-1933) تبين لنا ما يلي: أن الاقتصاد العالمي مر بالعديد من الأزمات السابقة التي تعددت أسبابها، أثارها حيزها و نتائجها، فالأزمات المالية هي عبارة عن مزيج معقد و متفاعل من حالة الضعف الاقتصادي و المالي و الهيكلي و الباعث للكثير من الأزمات هو بالأساس متغير اقتصادي كلي يتزامن مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي المتدفق. و لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية الأزمات المالية (تعريف، أنواع، أسباب، آثار) و حاولنا تناول أهم الأزمات الاقتصادية العالمية و من خلاله استخلصنا ما يلي: - أن الأزمة ليست حدث سيئ وانما هي في أغلب الأحيان حل لوضع اقتصادي. - إن أغلب الأزمات كانت متابعة للحالة رواج اقتصادي. - إن كل أزمة تلي أزمة تكون أخف من ناحية الخسائر. - إن الأزمات خلقت ما يسمى بعدم الثقة في السلطات النقدية. - أنه يمكن التنبؤ بالأزمات من خلال نشاط السوق المالي. - أزمة الكساد الكبير لم تؤدي إلى آليات تصحيحية ذاتية فالسوق وهذا ما فسر ظهور أزمات متتالية بعدها وصولا للأزمة المالية (2007-2008)، فهل تستطيع هذه الأخيرة تأدية الدور الذي لم تستطع الأزمات التي سبقتها تأديتها؟.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الجزائر

(أزمة تراجع أسعار البترول 2013/2014).

مقدمة الفصل:

يتميز الاقتصاد الجزائري منذ فترة السبعينات من القرن العشرين بأنه اقتصاد ريعي يقوم على المتغيرات الخارجية الناجمة عن الدورات الاقتصادية عالميا وما ينعكس على سيرورته الهيكلية بحكم غياب او ضعف سياسة رشيدة باستغلال القدرات الحيوية للمجتمع الجزائري.

وستتطرق في هذا الفصل من خلال مباحث في التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري واهم الأزمات التي مر بها، مع إبراز دور السياستين المالية والنقدية من خلال أدوارهما في معالجة الأزمة الأخيرة المتمثلة في تراجع المداخيل العامة نظرا لتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية وما رافق ذلك في زيادة مستمرة ومضطربة في نسب التضخم.

المبحث الأول: النظام الريعي والأزمات النفطية في الجزائر.

أصبح مصطلح الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية من المصطلحات المتداولة للتعريف بالدول النفطية التي تعتمد على الريع الطبيعي (البترول والغاز) بنسبة معتبرة في تمويل موازنتها العامة، حيث يعد الاقتصاد الجزائري رهين قطاع النفط وما يحدث فيه من تقلبات في الأسعار على مستوى سوق العالمية ماجعلها معرضة لازمات عديدة.

المطلب الأول: النظام الريعي في الجزائر

الريع هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما كالأرض والمناجم والموارد البترولية المستخرجة من الأرض. ويمكن تقسيم الريع إلى:

- الريع الطبيعي : ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.
- الريع الاستراتيجي: ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية ، أو قد تكون كمنتجع سياحي.
- الريع التحويلي: ويشمل هذا الريع ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين فضلا عن أشكال الدعم الأخرى.

و يمكن تعريف الاقتصاد الريعي بأنه كل اقتصاد يتمحور أداؤه على استغلال القطاع الريعي. في هذا الإطار يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية لأداء الاقتصاد ككل. ففي الدول النفطية على سبيل المثال، لا تشكل المحروقات مصدرا للتصدير والحصول على العملة الصعبة فحسب، بل تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة

وأكثر من ذلك ، فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج المحروقات التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الريعي¹.

يشير مفهوم الربيع إلى نوع من النظام الاقتصادي الذي تهيمن فيه صادرات المواد الأولية في الاقتصاد ، وذلك على مستوى البنية الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي ، وأيضًا على مستوى المالية العامة.

تتميز البلدان المصدرة للنفط بتوافر موارد مالية كبيرة لديها، غير أن ذلك لم يكن مدعاة لتحقيق نسب نمو مرتفعة وعلى الرغم من تسجيل أسعار المواد الأولية لطفرتين، في غضون العقود الأربعة الماضية، فإن ما يُعرف بلعنة الموارد الطبيعية لا يزال ماثلاً للأذهان².

يعتبر البترول مصدرا هاما للطاقة التي تحرك الصناعة العالمية من جهة، و مصدر بالغ الأهمية للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة من جهة أخرى ، و باعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة أو المصدرة و المستهلكة أيضا، فإن البترول أخذ مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشر الجزائر منذ الاستقلال.

وعلى الرغم من عزم صناع القرار في الجزائر بضرورة خلق منتجات أخرى تساهم في ضمان الموارد المالية إلى جانب المحروقات ، إلا أن البترول لا يزال المصدر الأول و شبه الوحيد في تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة ، و تمويل الإيرادات العامة للدولة بنسبة لا تقل عن 55 %³.

أن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الربيع البترولي يمثل فخا مزدوجا:

¹ بيشاري كرم، خفوس سهيلة، عليش فطيمة . إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"دراسة تجارب بعض الدول. "أفاق إستدامة

التنمية للدول النفطية العربية في ظل إتهيار أسعار المحروقات". جامعة لويسيانا علي البلدية 2، 23-24/04/2018 ، ص 4.

² خالد منة. "انتهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الزيتية الجزائر مثالا". العدد 5/18. خريف 2016، ص 130.

³ بوشليط، هاجر أميرة. "إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014". المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد: 07، 2016، ص 172.

- على المستوى الداخلي: إنه يضعف أهمية الجهد المنتج ويضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات وأيضا بسبب توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة، ولكنها في الوقت نفسه جد حيوية.

- على المستوى الخارجي: فإن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية، خاصة في ظروف الأزمة المالية والإقتصادية كالتى يعرفها العالم حاليا، كتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية (مواد غذائية، أدوية، تكنولوجيا، تجهيزات إنتاجية...) ¹.

يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات ، فهو يقوم على إستراتيجية استنزاف للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع ².

¹ د. ناجي بن حسين. "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد". مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008، ص 24.

² جاوي، سومية. "اثر الاقتصاد الريعي على تنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر". جامعة سعيدة، الجزائر 2014/2015، ص 78.

المطلب الثاني: أهم الصدمات البترولية التي مرت بها الجزائر

الشكل رقم(03): أبرز الانهيارات التي مر بها سعر البترول من 1986 إلى غاية 2016.



المصدر: من إعداد الباحث بتصريف من موقع <https://www.alaraby.co.uk/> بتاريخ 2020/08/09

1. الأزمة النفطية سنة 1986:

تدهورت أسعار البترول عام 1986 إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبار من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل ، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لأسباب سياسية¹.

يمكن اعتبار صدمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 تاريخ أول أزمة عصفت بالاقتصاد الجزائري ، وكانت السبب في إطلاق الطبعة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية ، وهي التي هدفت إلى إرساء دعائم اقتصاد سوق قائم على المنافسة الحرة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص.

¹ مشدن وهيبة، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003". مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 75.

2. الأزمة النفطية سنة 1998:

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت السوق البترولية العالمية إلى هزة سعرية ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة¹ حيث اثر ذلك علي ميزانية الجزائر .

ويعتبر عجز الميزانية من العناصر الرئيسية في برنامج البيت المتبع من طرف الدولة. وقد تم تخفيض العجز في الميزانية من عجز يقدر 100.6 مليار دينار جزائري في سنة 1993 إلى فائض قدره 66.2 مليار دينار في سنة 1997 بمعنى آخر تحول عجز الميزانية والمقدر ب 8.7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى فائض في الميزانية قدره 2.4 % من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1997. كما يشير بذلك الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور الرصيد الإجمالي للخبزينة (مليار دينار)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد الإجمالي للخبزينة	-100.6	-64.6	-28.4	74.9	66.2	-108.1	-16.5	398.8	171

المصدر: إحصائيات مالية دولية صندوق النقد الدولي

ويلاحظ من الجدول عودة العجز الميزانية خلال سنة 1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات ، حيث انخفض سعر البرميل من 19.47 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12.95 دولار أمريكي سنة 1998 ، حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28% مما أحدث عجزا جديدا في الميزانية العمومية قدره 108.1 مليار دينار جزائري سنة 1998 أي حوالي 4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهذا الوضع يبين هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي

¹ بن حدو آمنة وآخرون، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري، ملتقى حول: مابعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية . للدول الأوروبية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 25/24 أبريل 2018 ، ص 4.

فهي تمثل موردا رئيسيا خزانة الدولة، الا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، حيث أن تقديرات هذا المورد لا تركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتعليمات السعرية في الأسواق الدولية بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع.¹

3. الأزمة النفطية سنة 2014:

عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية ، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضائل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية².

¹ أ بظاهر على ، " سياسات التحرر والاصلاح الاقتصادي في الجزائر " المجلة الاقتصادية شمال افريقيا، ع 1، ص ص 194-195 .
² مريم شطبي محمود، مداخلة بعنوان: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في . أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015 ، ص 5.

المبحث الثاني: أزمة 2013/2014 ودورها في توسيع مستوى التضخم.

تعتبر الأزمة النفطية أحدث الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري ووضعت أمام اختبار حقيقي نظرا للاصلاحات العميقة التي شهدتها بعد أزمة 1986 والخبرة الناتجة عن الأزمة السابقة أضف إلى ذلك البجوحة المالية التي كانت فيها الجزائري لفترة طويلة كان كافية لوضع ميكانيزمات لمواجهة هكذا أحداث.

المطلب الأول: التعريف بأزمة 2013/2014 (الأسباب والنتائج).

أولا: تعريفها:

تأثرت أسواق النفط العالمية في عام 2014 بعوامل مختلفة وضغوط جعلت أسعار الذهب الأسود تسجل مستويات قياسية عليا في آن ودنيا في آن آخر لم تسجلها منذ عام 2009.

وكانت أسعار النفط قد بدأت عام 2014 عند مستويات قريبة من 94 دولارا للخام الأمريكي الخفيف و107 دولارا لخام برنت ، حينها كانت الأسواق متأثرة باستيلاء محتجين ليبيا على موانئ تصدير النفط في ليبيا، وموجة برد شديد في أنحاء الولايات المتحدة.

واستمرت أسعار النفط عند المستويات المذكورة آنفا إلى أن سجلت ارتفاعا ملحوظا في منتصف شهر يونيو/حزيران نتيجة استمرار المعارك في العراق والقلق من انقطاع إمدادات النفط من هذا البلد، وارتفع خام برنت إلى أعلى مستوياته في 9 أشهر مقتربا من مستوى 115 دولارا للبرميل بفعل مخاوف من أن القتال المحتدم في العراق ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" ربما يقلص إمدادات النفط من ثاني أكبر منتج للخام في منظمة "أوبك"¹.

¹ <https://arabic.rt.com/news/769814-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-2014-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF/> vue a : 12/07/2020

أسعار النفط في منتصف يونيو/حزيران تففز إلى مستويات عليا بعد سيطرة تنظيم الدولة على حقول نفطية عراقية كما أدى ارتفاع إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية إلى انحسار تقلبات أسعار النفط وساهم في الحفاظ على خام برنت في نطاق 100 إلى 110 دولارات للبرميل في النصف الأول من عام 2014 ، وقتها رحبت المملكة العربية السعودية بارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، لإسهامه في استقرار أسعار الخام، مشيرة إلى أنه لا يوجد ما يدعو للقلق إزاء طفرة الخام المنافس ، لأن تكلفة إنتاج النفط الصخري تظل أعلى بكثير من كلفة إنتاج خام الشرق الأوسط.

وكانت منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" توقع أن تواجه انكماش حصتها في السوق على مدى السنوات الخمس القادمة ، حيث تعزز طفرة طاقة النفط الصخري الإمدادات المنافسة.

منظمة أوبك ترفض خفض الإنتاج في إجتماعها في "فيينا" في 27 نوفمبر/تشرين الثاني وبدأت أسعار النفط بالتراجع تدريجيا بدءا من نهاية يونيو/حزيران 2014، إلى أن قررت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في إجتماع تاريخي في فيينا نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني الإبقاء على سقف إنتاجها النفطي دون أي تغيير يذكر عند مستوى 30 مليون برميل يوميا، بعد أن عطلت دول الخليج النفطية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية دعوات من أعضاء آخرين أقل غنى في "أوبك" لخفض الإنتاج ووقف هبوط أسعار النفط الذي بلغ أكثر من الثلث منذ حزيران/يونيو الماضي.

وأدى قرار "أوبك" عدم خفض الإنتاج إلى هبوط حاد لأسعار النفط وأثار عاصفة في الأسواق المالية مع تراجع سعر صرف عملات البلدان المنتجة للخام الأسود وأسهم الشركات النفطية.

ورجحت روسيا أن تعود أسعار النفط إلى مستوى 85-90 دولارا للبرميل خلال الأمد المتوسط ، لافتة إلى أن قرار "أوبك" بعدم خفض معدلات الإنتاج كان قرارا متوقعا.

واختتمت أسعار النفط عام 2014 عند مستويات منخفضة قياسية في خمس سنوات ونصف ، وتراوح سعر خام برنت عند مستوى 57 دولارا للبرميل ، كما وصل سعر الخام الأمريكي إلى مستوى قريب من 53 دولارا للبرميل.

ورجحت استطلاعات أن تنتعش أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2015 ، مع احتمال تباطؤ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في ذلك الحين مما يسهم في تقليص تخمة الإمدادات التي تفاقمت جراء قرار أوبك عدم خفض إنتاج المنظمة.

ثانيا: الأسباب:

انخفضت أسعار البترول أكثر من النصف منذ أواسط النصف الثاني لعام 2014 ، وهو أكبر انخفاض أشهده الأسعار منذ انهيها عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل سعر البرميل الواحد من البترول إلى 37 دولار في ديسمبر خالد بن راشد الخاطر، أوت 2015) و نجد أن هناك عدة أسباب تضافرت وأدت إلى انخفاض أسعار البترول ، وخلف هذا الأخير عدة آثار منها الايجابية ومنها السلبية، لذلك حاول البعض طرح بعض السبل لمواجهة هذا الانخفاض¹.

¹ عماد غزالي ، انيس هزلة . الأزمة النفطية الأزمة النفطية (2014-2017): الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة .مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، ع 6، مارس 2019، ص159.

الجدول رقم (02): الأسعار الفورية لسلة أوبك (2014-2015)

الشهور	2014	2015
جانفي	104.7	44.4
فيفري	105.4	54.1
مارس	104.2	52.5
أفريل	104.3	57.3
ماي	105.4	62.2
جوان	107.9	60.2
جويلية	105.6	54.2
أوت	100.8	45.5
سبتمبر	96.0	44.8
أكتوبر	85.1	45.0
نوفمبر	75.6	40.5
ديسمبر	59.5	33.6

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الإقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في. الأسواق العالمية ودول الأعضاء، فيفري 2016، ص 18.

يشير الجدول السابق إلى التراجع الحاد في الأسعار الفورية لسلة أوبك، حي انخفضت الأسعار من 104.7 دولار للبرميل في شهر جانفي 2014 إلى 85.1 دولار للبرميل في شهر أكتوبر 2014 ثم يواصل التراجع بشكل طفيف ليصل في شهر أوت 2015 إلى 45.5 و إلى 33.6 دولار في شهر ديسمبر 2015 وهذا ما يدل على أن الانهيار أسعار البترول الذي حدث منذ شهر جويلية 2014 تابع الانهيار إلى غاية شهر ديسمبر 2015 ويعزى هذا الانهيار إلى جملة من الأسباب أهمها:

- 1- انخفاض مستويات النمو: إذ سجل النمو العالمي تباطؤ و قدر ب 3.4 % سنة 2014، وهذا لتأثره بتباطؤ معدل النمو لبعض الدول الصناعية و هذا ما أثر على استهلاكها للنفط ، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الأسعار.¹
- 2- تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: إذ أي تمت على طاقته ها الإنتاجية حرصا منها على الدفاع عن حصتها السوقية عوض دفاعها عن الأسعار حتى تحفض الأطراف المنتجة الأخرى حصصها السوقية كذلك.²
- 3- تزايد إنتاج النفط الصخري: عرف المخزون النفطي الأمريكي ارتفاعا من 29,3 مليار برميل في سنة 2004 إلى 48,5 مليار برميل في نهاية 2014، وذلك بسبب ارتفاع إنتاج النفط الصخري الذي تعزز بالثلث.³
- 4- ارتفاع قيمة الدولار: إن النفط كغيره من السلع التي يتأثر سعرها السوقية بقيمة الدولار، وخلال الفترة 2014-2015 شهد الدولار الأمريكي ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عليها تراجع السعر السوقية للنفط.⁴
- 5- موقف السعودية من تدهور الأسعار، حيث تبنت السعودية قرار عدم تخفيض إنتاج النفط، وكان الهدف من القرار إزاحة المنتج العالمي الجديد من السوق النفطية ، ومن ثم تعود لها السيطرة على أسعار النفط وصادراتها.⁵
- 6- أسباب سياسية ذات طابع عقابي: وذلك كمحاولة لمعاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من أزمة أوكرانيا ومعاقبة إيران التي خففت العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.⁶

¹ International Monetary Fund, WORLD ECONOMIC OUTLOOK, April 2016, p168

² عماد غزالي، تراجع واختيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "انعكاسات اختيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول -"، جامعة يحي فارس، المدينة الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7.

³ حمزة رملي ونسرين عروس، سبب أسباب لاختيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، الملتقى الدولي حول "انعكاسات اختيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدينة الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7

⁴ اتحاد مصارف الكويت، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015، ص9

⁵ محمد مدياني، اختيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول "انعكاسات اختيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدينة الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7

⁶ عماد معوشي، أسباب اختيار أسعار النفط وتداعياته على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014، الملتقى الدولي حول "انعكاسات اختيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدينة الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص9.

ومن أسباب الأزمة النفطية أيضا نجد تلك المرتبطة بالناحية الاقتصادية، تشمل العوامل الاقتصادية المحضة والتي تتعلق بحجم العرض والطلب، التوترات في المناطق النفطية وغيرها بالإضافة إلى المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النفط تصديرا واستيرادا، والنقاط المولية تمثل أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت لبروز الأزمة البترولية للدول المنتجة والمصدرة للبترول:

- وفرة المعروض من مصادر الطاقة:

حيث ازداد إنتاج النفط في الفترة ما بين جويلية وديسمبر 2014 ، فقد بلغت الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من 2014 مستويات قياسية رغم الاضطرابات التي يعيشها العراق . و في نفس الفترة قامت كل من السعودية ، إيران والعراق بتخفيض أسعارها للتخلص من فائض الإنتاج الموجود لديها.

- طفرة النفط والغاز الصخريين:

تعد هذه النقطة من أهم أسباب انخفاض أسعار النفط فقد شهدت السوق العالمية لمواد الطاقة دخول منتج جديد منافس للمصادر التقليدية، ويتعلق الأمر بالنفط والغاز الصخريين¹.

- الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ العام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70 % تمثل زيادة في العرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا²، فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة إنتاج من النفط و الغاز الصخريين و تراجع الواردات منها³.

¹ فوفاة فاطمية، بوفليح نبيل. انعكاسات الأزمة النفطية ل 4102 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ع 11، 2017، ص152.

² خالد بن راشد الخاطر، تحديات اختيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015. ص 6.

³ راهم فريد، بوركاب نبيل، اختيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول للسياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية. وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015 ص 3.

- إنخفاض الطلب العالمي:

انخفض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو

الاقتصادي في الصين والبرازيل أسهم في التراجع الشديد لأسعار النفط، ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن قراءة متفحصنة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على الخام بين شهري جويلية وديسمبر من عام 4102 تؤكد أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 41% و 92% من تراجع أسعار البترول.¹

- عامل التكنولوجيا:

إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو 34 إلى 35% في بحر الشمال تستخرج 50% وفي خليج المكسيك تستخرج 55% والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الإنتاج 1% تضاف 12 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.²

ثالثا: الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط³:

ينجم عن تراجع أسعار البترول العديد من الآثار السلبية، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

1- تراجع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو:

من شأن تراجع القيمة المضافة في القطاع البترولي الناتجة عن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يترتب عليه تراجع مستويات الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ناحية آخر تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول باعتبار هذا الأخير المصدر الوحيد والأساسي لدخلها الوطني. وعلى سبيل المثال تشير توقعات صندوق النقد الدولي في

¹ فوفقة فاطيمة، بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 153.

² خالد بن راشد الخاطر، مصدر سبق ذكره، ص 5

³ عماد غزالي، أنيس هزلة، مرجع سابق، ص 163-164.

شهر جانفي 2015 انخفاض النمو في الناتج الحقيقي في الكويت إلى 1.7 % و 1.8 % خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي، مقارنة بتقديرات سابقة في شهر أكتوبر 2014 كان يتوقع فيها تحقيق معدل نمو 3% و 3.5% خلال السنتين السابقتين 2012 و 2013 على التوالي .

2- تراجع و انهيار قيمة عملات البلدان المصدرة للنفط واختلال العلاقة بين العملات الأجنبية:

لا تقتصر الآثار السلبية الحادة على تراجع معدل النمو الاقتصادي فقط ، إذ تعداها إلى تراجع وانهيار قيمة العملات الوطنية، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها، وعلى سبيل المثال في ذلك دول روسيا، فنزويلا، نيجيريا وإيران.

ترتب على تراجع أسعار البترول اختلال العلاقة بين العملات المختلفة في العالم ، حي تواجه الولايات المتحدة ارتفاعا في قيمة الدولار ، في المقابل تتراجع قيم عملات اقتصاديات الأسواق الناشئة في العالم ، بصفة خاصة تلك التي يعتمد هيكل صادراتها على البترول مثل عملات روسيا، فنزويلا، نيجيريا، إيران والنرويج. وبالطبع تتمتع العملات الخليجية حاليا بالاستقرار بالنسبة للدولار ما عدا الدينار الكويتي، وذلك لاختلاف آليات تحديد معدل الصرف في دول الخليج، حي تتبع الكويت نظام سلة العملات، بينما تربط باقي الدول عملاتها بالدولار بصورة جامدة.

3- تآكل احتياطات النقد الأجنبي:

من شأن تراجع أسعار البترول أن تؤدي إلى تآكل احتياطات النقد الأجنبي المتشكلة من الفوائض البترولية، حيث أن بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين احتياطات مالية كافية تأهلها للتجاوب مع تراجع الأسعار لفترة معينة، ومن ثم لا تستعجل هذه الدول في اتخاذ موقف موحد في مواجهة ضغوط السوق البترولية ، غير أن استمرار تراجع أسعار البترول إلى حدود متدنية من شأنه تخفيض الاحتياطات المتراكمة في أوقات الرخاء، ومن ثم أعراها لخطر التآكل السريع ، حيث لم تعد الأسعار المنخفضة للبترول تتوافق مع احتياجات الإنفاق العام في

الدول البترولية ، وعودة العجز إلى الميزانيات العامة سيكون أهم سمات السنوات المقبلة لميزانيات الدول البترولية لو إستمر البترول في التراجع.

4- تراجع أسعار الأصول :

من آثار تراجع أسعار البترول على القطاع الخاص والعائلي هو تراجع أسعار الأصول سواء المالية منها أو الحقيقية، والتي تمثل فقدان جوهري للثروات، ونتيجة لذلك من المتوقع انخفاض إنفاق الاستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة. و على سبيل المثال فقد تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية من 7621.5 نقطة في سبتمبر 2014 إلى 6497.1 في جانفي 2015.

5- تراجع قدرة الحكومات على تدبير وظائف للمواطنين:

يشكل تناقص الإعتمادات المالية للبلدان المصدرة للنفط من جراء تراجع أسعار البترول تهديدا لقدرة حكوماتها في توفير وظائف لازمة لاستيعاب فائض الخريجين في سوق العمل ، حي أصب إنفاق على الرواتب والأجور وتكاليف الدعم تمثل الجانب الأكبر في العديد من ميزانياتها، لذلك لا بد من رفع كفاءة القطاع الخاص على استيعاب فوائض الخريجين حتى لا تتزايد معدلات البطالة فيها بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مكلفة.

المطلب الثاني: تطور مستويات التضخم بعد أزمة 2014/2013.

شهد معدل التضخم في الجزائر تباطأً جديداً في 2014 حيث سجل نسبة 2,9% مقابل 3,3% في 2013 وبعدها هذا المعدل منخفضاً حسب توقعات قانون المالية 2014 الذي توقع تضخم بنسبة 3,9%. و لكن حسب صنف المنتج فقد لاحظ أن وتيرة أسعار استهلاك المنتجات الغذائية قد اتخذت منحى تصاعدي بتسجيلها ارتفاع نسبته 3,25% في 2013 و أكثر من 12% في 2012.

كما ارتفعت أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة عند 5,26% مقابل 4,02% في 2013 و 21,37% في 2012 حسب تأكيد ذات المصدر.

و في العام الفارط عرفت بدورها أسعار المنتجات الغذائية المصنعة ارتفاعاً ب 2,6% مقابل 2,4% في 2013 مع أن هذا التغير أقل مقارنة مع الارتفاع ب 4,67% و المسجل في 2012.

و في المقابل فإن وتيرة ارتفاع التضخم تراجعت في فئة السلع المصنعة وذلك بفعل ارتفاع أسعارها ب 1,2% في 2014 مقابل 2% في 2013 و 6,6% في 2012 في حين ارتفعت الخدمات بنسبة 3,74% مقابل 6,2% في 2013 و 5% في 2012.

الجدول رقم (03): يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر (2009-2017) الوحدة %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6

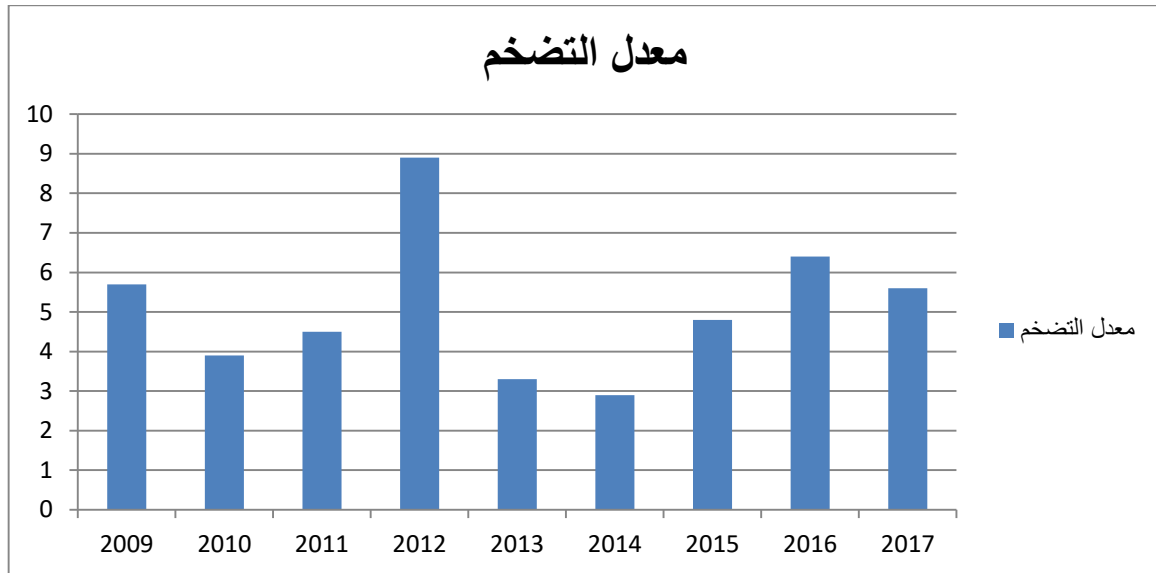
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علي: التقرير السنوي 2017 ص 26.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن معدل التضخم السنوي تارة في زيادة وتارة أخرى في انخفاض ولكنه دائما موجبا،

كم نلاحظ أن مستويات الأسعار بدأت تزايد بشكل بوتيرة مستمرة منذ سنة 2014.

لقد عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ خلال عام 2009 ، 5.7% وهو أعلى معدل بلغه خلال العشرية الأولى من القرن الحالي.

الشكل رقم (04) : معدل تطور التضخم في الفترة 2009-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علي بيانات الجدول.

بناء على الجدول رقم (03) والشكل أعلاه نلاحظ تراجع معدل التضخم في الجزائر عام 2010 حيث بلغ 3.9% وذلك راجع إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية ومعادن والمحاصيل الزراعية، وعاودت وتيرة التضخم الارتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى 4.5% لسببين هما النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية لعام 2011، إضافة إلى المستوي العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة ، واستمر معدل التضخم في الارتفاع سنة 2012 ليصل إلى أعلى نسبة 8.9% خلال العشرية الثانية من القرن الحالي وهذا يعود إلى ضخ كمية كبيرة من النقود داخل الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج حقيقي وذلك بسبب زيادة الأجور الذي قامت به الدولة سنة 2012.

أما سنتي 2013 و 2014 فقد بلغ معدل التضخم بيهما 3.3% و 2.9% علي التوالي أي أن معدل التضخم تراجع هذه الفترة مقارنة بسنة 2012 هذا التراجع ناتج واضح في معدل التضخم يعكس التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر التي أصبح هدفها استهداف التضخم.

أما في سنوات 2015 و 2016 و 2017 فقد عرف تذبذب في معدل التضخم وذلك راجع إلى النمو الضعيف أو الشبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى إلى انخفاض في فائض السيولة خلال هذه الفترة.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة وكبح التضخم:

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا إصلاحيا كثيفا من اجل إعادة النظر وتعديل سياستها الاقتصادية ، تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض معالجة الأزمة والحد من التضخم.

المطلب الأول: السياسات المالية لمعالجة الأزمة وكبح التضخم:

كما سبق الذكر أنه تكمن آلية عمل السياسة المالية التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام بهدف السيطرة على التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والاتفاقية لتحقيق العمالة الكاملة، رفع معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل.

إذ تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وفقا للوضع الاقتصادي

1- آليات السياسة المالية في معالجة الأزمة الاقتصادية:

كخط دفاع أول ، إستخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط والتقليل منها:

1.1 صندوق ضبط الإيرادات:

استعملت الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات كخط دفاع أول لمواجهة انهيار أسعار النفط وتغطية العجز الذي عرفته الخزينة العمومية¹، وهو ما يظهره الجدول التالي:

خومية فتيحة، فرحي كريمة. مقال بعنوان: الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها. ص 1.6

الجدول رقم (04): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد في الفترة (2011-2016) (الوحدة: ألف دينار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الصندوق	5381.7	5633.7	5563.5	4408.5	2073.8	784.5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات:

• Direction Générale de Prévision et Politique, Situation du Fonds de Régulation des Recettes, sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>

• Ministère des Finances, Rapport de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2016, p16.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأموال التي كانت بحوزة صندوق ضبط الموارد والتي تشكلت نتيجة الطفرة النفطية التي سادت في بداية الألفية عرفت تراجعا رهيبا، حيث وصل رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 784.5 مليار دينار في نهاية سنة 2016 وهذا بانخفاض بنسبة مقدارها 86% في غضون ثلاث سنوات.

2.1 ترشيد الإنفاق العام بإتباع سياسة تقشفية¹:

إتبع الجزائر سياسة تقشفية منذ بداية انهيار أسعار النفط وتحلت هذه السياسية في النقاط التالية:

- تخفيض عمليات التوظيف في القطاع العام.

- تخفيض ميزانتي التجهيز والتسيير لسنة 2016 مقارنة عما كان في 2015 وذلك يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور تقديرات ميزانية الدولة في الفترة (2014 - 2016) (الوحدة: ألف دينار)

السنة	2014	2015	2016
ميزانية التسيير	4.714.452.366	4.972.278.494	4.807.332.000
ميزانية التجهيز	2.941.714.210	3.7781.448.830	3.176.848.243

المصدر : خومية فتوحة، فرحي كريمة. مقال بعنوان: الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها. ص 6.

¹ خومية فتوحة، فرحي كريمة ،مرجع سابق ، ص 7.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزانية التسيير لسنة 2016 انخفضت بنسبة 3.3% مقارنة مع سنة 2015 ، في حين عرفت تقديرات ميزانية التجهيز انخفاضا بنسبة 16% وهذا بغية تخفيض التكاليف التي تتحملها الدولة .

حيث اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرة ، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% ، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت ، و فرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة¹.

2. دور السياسة المالية في كبح التضخم:

عرف قانون المالية 2017 ظروف استثنائية، تميزت بمحاولة الحكومة في استقطاب موارد مالية ما من شأنه شطف الكتل النقدية السائدة في السوق والتي تعتبر المسبب الرئيسي لظاهرة ارتفاع مستويات الأسعار، حيث تم التركيز على إيجاد بدائل وموارد إضافية لخزينة الدولة، التي لأول مرة اشتملت على إطار متوسط الأجل يحدد الإيرادات ونفقات المستهدفة لثلاث سنوات القادمة، حيث بما يخص النفقات تضمن مشروع الميزانية 6883.2 مليار دج منها 4591.8 مليار دج بالنسبة لنفقات التسيير و 2291.4 مليار دج قروض دفع بالنسبة لنفقات التجهيز ، أما فيما يخص الرصيد الإجمالي للخزينة قان العجز سيقبلص بنحو النصف مقارنة بـ 2016 بحيث سينخفض من 15% إلى 8% .

¹ عبد المجيد، قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006 ، ص 5-6.

كما تضمن قانون المالية أيضا زيادة في الرسوم والضرائب وحقوق الطابع التعويض وبصفة جزئية تدهور مداخيل الجبائية النفطية التي انخفضت بـ 30% مقارنة بـ 2016 ويتضمن هذا القانون كذلك رفع الضريبة حول القيمة المضافة من 17% إلى 19% بالنسبة للمعدل العادي ومن 7% إلى 9% بالنسبة للمعدل المنخفض ، ومن أجل الامتثال للتعريف ذات 10 أرقام المدرجة من طرف الجمارك يحدد القانون قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة على سمر مخفض (9%) الذي يشمل 80 تعريفة جمركية ويقترح قانون المالية زيادة الضرائب على المنتجات النفطية من 1 إلى 3 دج/لتر. للمازوت والأنواع الثلاثة من البنزين كما ينص القانون عرض رسم الشمالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تعمل على الكهرباء أو الغاز أو المنتجات البترولية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية: لمعالجة الأزمة وكبح التضخم

يعد البنك المركزي الجزائري الجهة المسؤولة عن وضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري، وهذا ما أتاحه لها الأمر المرقم 04-10 عام 2010 والمتمم للأمر المرقم 03-11 عام 2003 والمتعلق بالنقد والتسهيلات الائتمانية والذي ينص على 1 :

" تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحفاظ على استقرار الأسعار لاعتباره هدافا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقود والقروض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار المالي والنقدي. وللوقوف على العلاقة التي تبرز دور السياسة النقدية معالجة أزمة 2013-2014 .

1- آليات السياسة النقدية للحد من الأزمة الإقتصادية:

1.1 تعديل معدل إعادة الخصم:

يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية، وتمويل الجهاز البنكي ، حيث يقوم بنك الجزائر بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف

البنوك التجارية وفي الوقت نفسه يفرض حدا على الحجم الكلي لإعادة تمويل البنوك التجارية¹ ، ويمكن توضيحه من

خلال الجدول التالي:

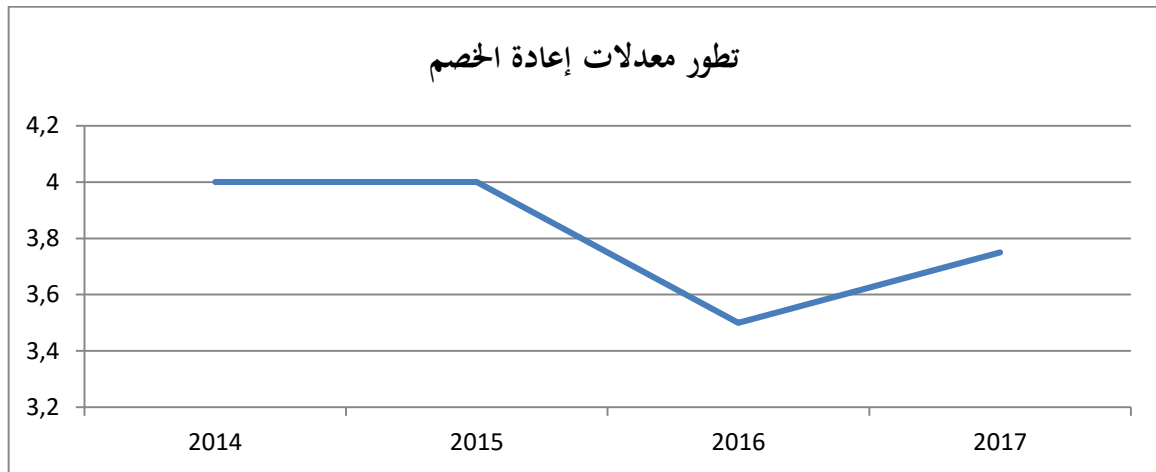
الجدول (06): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

السنة	2014	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم %	4	4	3.5	3.75

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- بنك الجزائر للنشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018 ص 19.

الشكل رقم(05): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلي إعادة الخصم بلغ سنتي 2014 و 2015 إلى 4% لينخفض 3.5 % سنة

2016 حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع

الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017 .

¹ إبرير، محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة تلمسان، 2008، ص ص ، 148-149.

2.1 معدل الاحتياطي الإجباري:

يعتبر الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية التي إستحدثها قانون النقد والقرض 90/10 في مادته 93 إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانوناً¹، والجدول التالي يوضح معدلات احتياطي القانوني:

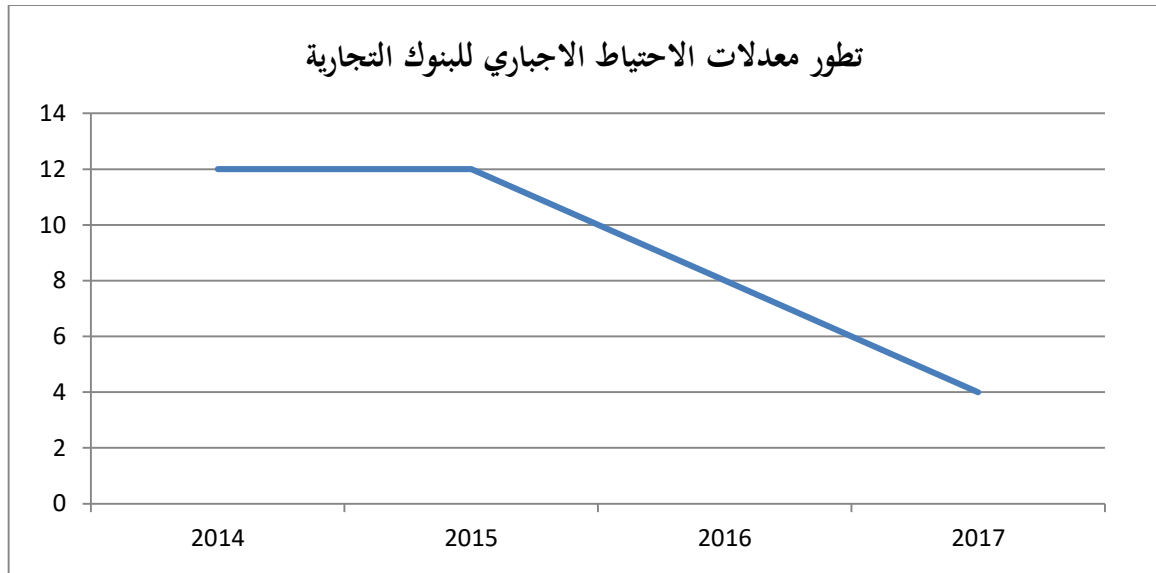
الجدول رقم (07): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

السنة	2014	2015	2016	2017
معدل احتياطي %	12	12	8	4

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- بنك الجزائر للنشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018 ص 17.

الشكل رقم (06): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2014-2017



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم:

¹ فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62، جامعة تبسة، 2000-199 ص ص 20.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الإحتياطي الإجباري بلغ 12% في سنتي 2014 و 2015 لينخفض سنتي 2016 و 2017 بمعدل 8% و 4% على التوالي.

3.1 التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:

تم استخدام هذه الأداة سنة 2015 وهي تعبر عن توظيف فائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر¹.

4.1 تخفيض قيمة العملة الوطنية:

قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار مقابل مختلف العملات الأجنبية، وذلك للحد من الاستيراد، ورفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار، ويظهر في الجدول التالي :

الجدول رقم (08): سعر صرف الدينار في الفترة (2011-2016)

العملة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدولار الأمريكي	72.9	77.6	79.4	80.6	100.4	109.5
الأورو	102.2	102.2	105.4	106.9	111.4	121.2

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات:

- Direction Générale de Prévision et Politique, **Flash Conjoncure a fin dicembre 2012**, pl.
- Ministère de finances, Taux de change, sur le site : www.mf.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ الإنخفاض الكبير في قيمة الدينار مقابل العملاتين، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72.9 سنة 2011 إلى 109.5 سنة 2016 وذلك بنسبة 50.2%، ومن جهة أخرى بلغ سعر صرف الدينار مقابل الأورو 121.2 سنة 2016 بعدما كان 102.2 سنة 2011 وذلك بانخفاض نسبته 18.6%، لكن

¹ حسنت بن العارية وعبد السلام بلبار، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية - حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017، بدون عدد، ص 204.

للأسف هذا التخفيض في قيمة الدينار صاحبه إرتفاع في معدلات التضخم ، وهذا ما ساهم في تخفيض القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين.

إنتهج بنك الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية وجها من أوجه سياسته النقدية ، بغية زيادة عدد الدينار المنقذة من قبل البنك المركزي الجزائري ، وتعويض خسارة موازنة الدولة من الإيراد النفطي خلال سنوات الصدمة النفطية 2014 ، إذ إن إيرادات الدولة تستلم بالعملة الأجنبية وتنقد دينارا جزائريا لدى المركزي الجزائري، فضلا عن تحريك سعر الصرف الإسمي باتجاه السعر الفعلي التوازي بما يتلاءم مع فجوي الناتج والتضخم بين الجزائر والشركاء التجاريين لها.

2. دور السياسة النقدية في كبح التضخم:

إستمر مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي في الارتفاع بنسب متسارعة لتواصل معه نسبة التضخم في الإرتفاع الذي فكانت نسبة التضخم 4.78 % سنة 2015 و 6.4 % سنة 2016 واستقرت في حدود 5.6 % سنة 2017 حيث أرجع محافظ بنك الجزائر هذا الإرتفاع إلى النقائص في ضبط السوق¹.

جدول رقم (09): تطور مؤشري الاستهلاك العام والتضخم للفترة 2010-2017 القاعدة 2001-2001

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي	160.1	164.77	172.65	183.7	192.86
التضخم	3.26	2.92	4.78	6.40	5.6

المصدر: بنك الجزائر النشرات الإحصائية الثلاثية رقم 29 مارس 2014، رقم 33 مارس 2016، رقم 40 ديسمبر 2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في نسبة التضخم تزامنت مع الصدمة النفطية لسنة 2014 كانت نتيجة الحالة الإرتباك الذي أصاب الاقتصاد الوطني و ونفع في تنظيم وضبط السوق كما أشار محافظ بنك الجزائر ثم عرفت تراجعا مع بداية نهاية 2016 نظرا للاستقرار الذي عرفته أسواق النفط وتحسن أسعاره.

¹ مخلوفي عبد العالي ، "الاقتصاد الجزائري في ظل ازمت أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986-2014" ، جامعة محمد بوضياف مسيلة 2017/2016، ص68.

1.2 أداة استرجاع السيولة بالمناقصة (بمعنى اختياريًا)

في سياق النمو المتزايد لفائض السيولة دفع بنك الجزائر إلى استحداث أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة تتمثل في تقنية استرجاع السيولة التي شرع إستعمالها في شهر ابريل 2002.

وبغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية ، تم إتباع هذه الأداة، فهذه الوسيلة تتميز بمرونة عالية مقارنة بالاحتياطي الإجباري و لإمكانية تعديلها يوما بعد يوم، وعلاوة على ذلك لا تكون المشاركة في عمليات استرداد السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية كبيرة من السيولة¹.

2.2 الوديعة المغلة للفائدة

هي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة يوم كامل (24 ساعة) إستحدثها بنك الجزائر سنة 2005، تكون بمعدل فائدة معلن عنه مسبقا كما تطرأ عليه تعديلات وفقا للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدية، وطبقت هذه الآلية انعكاسا لظاهرة استمرار فائض السيولة في النظام البنكي الجزائري وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر و ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية للبنك الجزائري طوعا، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس مدة استحقاقها أما معدل الفائدة ثابت يحدده بنك الجزائر².

المطلب الثالث: تقييم السياسة الجزائرية في الحد من الأزمة الاقتصادية وكبح التضخم.

يمكن القول في هذا الإطار بان الأهداف المعلنة من طرف السياسة الجزائرية في معالجة الأزمة وكبح التضخم لم تعززها النتائج المحققة حيث لا يزال هناك مجموعة من المظاهر السلبية التي تؤثر على أداء الأعوان الاقتصاديين والمستثمرين كما تؤثر على ادخار العائلات وعلى الاقتصاد الوطني بأكمله.

¹ حسين، بن العارية و عبد السلام بلبالي. "تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال 2017، ص 204.

² وهيبة ،رجراج إدارة . "السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية"، عدد 05، 2014 ، ص 278.

- على الرغم من التدابير والسياسات المعتمدة للحد من الآثار السلبية للصدمة النفطية غير أنها كانت ذات فعالية محدودة ويمكن ذكر نتائجها من خلال المؤشرات التالية:
- وضعية ميزان المدفوعات: بقي العجز في ميزان المدفوعات بنسبة لباس بها بالرغم من تسجيله تراجع من 27 مليار دولار 2015 الى 26 مليار دولار في 2016 موصلا انخفاضه الى 22 مليار دولار سنة 2017 .
 - عجزت الجزائر عند تقليص الإنفاق العام عندما إرتفعت أسعار النفط ، وكانت النتيجة أنه من الصعب خفضه أثناء هبوط أسعار النفط وبهذا فإن النفقات العامة كانت تتسم بالجمود النسبي ، حيث أن التقليص فيه كان يطال أوجه الإنفاق الرأسمالي على عكس الإنفاق الجاري الذي يتميز باستمراره نمو.
 - إحتياطي من العملات: انخفض الاحتياطي من العملات الأجنبية بفعل العجز المتتالي في ميزان المدفوعات حيث سجل تراجع من 178.9 مليار دولار سنة 2014 الى 144.13 مليار سنة 2015 موصلا انخفاضه الى 114.14 مليار سنة 2016 ليستقر عند 97.3 مليار دولار سنة 2017.
 - استمرت الموازنة العامة للبلاد في العجز مع تسجيل تراجع العجز في السنوات الأخيرة.
 - الإيرادات النفطية تتأثر كثيرا وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة وخاضعة لتقلباتها المتكررة التي نعيشها في السوق العالمية للنفط نتيجة تأثرها بالمتغيرات الخارجية ، ونظرا للعلاقة الطردية التي تربط كل من أسعار النفط والإيرادات النفطية ، وكذا العلاقة الوطيدة التي تربط هذه الأخيرة بالنفاق العام، فهي تؤثر عليه إما سلبا وهذا في حالة تدهورها وإيجابا في حالة زيادتها.
 - قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار مقابل مختلف العملات الأجنبية ، وذلك للحد من الاستيراد ورفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها على الدينار، لكن للأسف هذا التخفيض في قيمة الدينار صاحبه إرتفاع في معدلات التضخم ، وساهم في تخفيض القدرة الشرائية للمواطنين .

- بالرغم من إدخال بنك الجزائر آلية جديدة لامتناس فائض السيولة في جانفي 2014، فقد أدى التراجع الكبير في أسعار المحروقات الذي تزامن مع العجز الكبير في ميزان المدفوعات على تقلص السيولة المصرفية في نهاية 2015.

- التضخم: بقي مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي في الارتفاع بنسبة متزايدة وتواصل معها نسبة التضخم في الارتفاع حيث كانت نسبته 4.78% سنة 2015 و 6.4% سنة 2016 واستقرت في حدود 5.6% سنة 2017 حيث ارجع محافظ بنك الجزائر هذا الارتفاع إلى النقائص في ضبط السوق.

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة المدروسة 2013-2017 يتضح لنا ان الحكومة الجزائرية أتبع سياسة تقشفية عملت على التخفيض من النفقات، إذ أن تمويل النفقات العامة يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية ، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل اساسي لنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة ، وبذلك فغن نمو الإيرادات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط.

خلاصة الفصل :

يعد الاقتصاد الجزائري رهين قطاع النفط وما يحدث فيه من تقلبات في الأسعار على مستوى السوق النفطية العالمية المرتبطة بالعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية الخاصة بمختلف الفاعلين في السوق ، وهذا ما حدث في أزمة 2014، وهو ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية لمواجهة انعكاسات الأزمة، وللتخلص من التبعية لقطاع النفط يجب على الجزائر تفعيل مواردها المالية والنقدية بعيدا عن قطاع النفط انطلاقا من خلق قاعدة اقتصادية متنوعة تقوم على قطاع خاص مفعّل وموجه نحو القطاعات الراكدة وخلق شراكة بينه وبين القطاع العام، زيادة على إرساء مبادئ الحوكمة في موازنة الدولة وإدارتها الضريبية والعمل على ترشيد النفقات العامة.

الخاتمة

الخاتمة

يعد التضخم مشكلة تعاني منها جميع الدول المتقدمة أو النامية ، فهي تعبر عن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب عنه تذبذب حجم الناتج المحلي وضآلة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخل والثروات. حيث نجد أن العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية قامت بالإعتماد على عدة سياسات نظرا لأن التضخم في الحقيقة يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للإقتصاديات المتقدمة أو نتيجة إنعدام المرونة وضعف الهياكل الإنتاجية في الإقتصاديات النامية. وفي جانب آخر تعتبر الأزمات الإقتصادية العالمية التي كانت تداعياتها في الإقتصاد الأمريكي أزمة ذات أبعاد عديدة بالنظر لحجمها وسرعة إنتشارها العالمي وتداعياتها الوخيمة.

كما حظيت الأزمات بإهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين الإقتصاديين كون بعض الأزمات جاءت في أعقاب فترات الإزدهار و النمو الإقتصادي التي حققتها تلك الدول، ومن ثم التوصل إلى مؤشر عام لقياس قوة تلك الأزمات، تبعا للأفكار والتطورات الإقتصادية التي شهدتها كل مرحلة بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية المطبقة في تلك الفترات.

وباعتبار الجزائر كبقية الدول النامية، يتأثر إقتصادها كباقي إقتصاديات دول العالم الأخرى، يعتمد إقتصادها على الربيع البترولي بنسبة 97% من إيرادات الدولة الجزائرية، ما يعني بالضرورة أنه إقتصاد هش عرضة للهزات، حيث ما إن تنخفض أسعار النفط في الأسواق الدولية دخلت الجزائر في أزمة إقتصادية، ومن هنا يمكننا القول أن السياسات الإقتصادية في الجزائر تتأثر بتقلبات أسعار النفط.

أولا: إختبار صحة الفرضيات:

✓ توصلنا إلى عدم صحة الفرضية الأولى والقائلة (جاءت السياسات الإقتصادية الحكومية لمواجهة الأزمة الإقتصادية بآثار إيجابية على الحد من تبعات الأزمة ولجم زحف التضخم)، حيث أثبتت النتائج المحققة عكس صحة الفرضية.

✓ توصلنا إلى صحة الفرضية الثانية والقائلة (جاءت السياسات الإقتصادية الحكومية لمواجهة الأزمة الإقتصادية بآثار سلبية على الحد من تبعات الأزمة ولجم زحف مستويات التضخم) ، وهذا ما أثبتته النتائج المحققة في دراستنا، حيث تم تسجيل عجز في كل من (ميزان المدفوعات، الموازنة المالية، إحتياطي العملة الأجنبية ...) كما تواصلت مؤشرات التضخم في الإرتفاع.

ثانيا: نتائج الدراسة:

- ومن أهم النتائج التي توصلنا قد للدولة بإعادة النظر في سياستها المنتهجة حاليا، وتشمل أهم التحديات التي يواجهها الإقتصاد الجزائري في المستقبل ما يلي:
- ✓ يمثل التضخم حالة من حالات عدم التوازن في الإقتصاد الكلي وبالتالي تكون مسبباته الأساسية إما إرتفاع الطلب الكلي أو إنخفاض العرض الكلي نتيجة لزيادة التكاليف.
 - ✓ يعتبر التضخم المستورد من أهم أسباب التضخم في الجزائر لذلك يصعب تفسير في معدلات التضخم.
 - ✓ يعد الطلب والعرض من العوامل التي تحكم آلية السعر في السوق النفطي، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية الكوارث الطبيعية، الأزمات النفطية.
 - ✓ أهمية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما ، وعدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي على التوازن الإقتصادي.
 - ✓ الإقتصاد الوطني يعاني منذ فترة طويلة من إختلالات في التوازن الإقتصادي العام، وهذا مايعني أنه يعاني من خلل في هيكله من جهة ، وقصور في نظام إدارته من جهة أخرى.
 - ✓ فشلت الجزائر إلى حد بعيد من خلال أدوات السياسة الإقتصادية في ضبط معدل التضخم والأزمة خلال فترة التي تلت أزمة 2013-2014.

ثالثا: الإقتراحات والتوصيات :

من خلال تناولنا لهذا الموضوع فإننا نوصي بالمقترحات التالية:

- ✓ التقليل من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي وبالأخص على القدرة الشرائية وكذلك التقليل من الإعتتماد على عائدات النفط خاصة أنه من الثروات الغير متجددة، وذلك ما يؤدي إلى إستنزاف هذه الثروة وعدم الحفاظ على مستقبل الأجيال اللاحقة.
- ✓ العمل على محاربة الآثار السلبية لظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري ، وإيجاد تقارب بين طبقات المجتمع من حيث الدخل.
- ✓ العمل في شكل سياسة متكاملة بين كل أطراف الحكومة على الرفع من نصيب قطاع خارج المحروقات، الذي يعتبر المخرج الوحيد للتقليل من حجم الواردات الذي هو في تزايد مستمر.
- ✓ التقليل من الإستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في إرتفاع معدلات التضخم.

الختام

- ✓ ضرورة التنوع في نمط الإقتصاد القائم على الربيع البترولي وإستبداله بمصادر أخرى للدخل، والإهتمام بالقطاع الصناعي والفلاحي .
- ✓ ضرورة إتباع سياسة إقتصادية أكثر فعالية، تقوم على الصرامة والشفافية في إتخاذ القرار.
- ✓ الإهتمام بالصناعة التحويلية الغذائية من أجل إستيعاب فوائض الإنتاج الزراعية، التي تتسبب في خسائر للفلاح بدرجة أولى و الإقتصاد الوطني بدرجة ثانية.
- ✓ تشجيع وحماية الإنتاج الوطني الذي يعتبر صمام الأمان في زمن الأزمات.
- ✓ تطوير البحث و الإبتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، خاصة وأن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق في العالم لأشعة الشمس، لهذا فالصحراء الجزائرية ليست مصدر للثروة النفطية بل هي أيضا مصدر كبير للطاقات المتجددة .

رابعا: أفاق البحث:

لقد تناولنا في هذا البحث موضوع التضخم و تمدد الأزمة الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2013-2014) ولقد حاولنا إبراز دور السياسات الإقتصادية لمعالجة الأزمة وكبح التضخم، وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين أن هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق وهذا راجع إلى القصور في تناول الموضوع. و بالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه وإثرائه أكثر من خلال مواضيع أخرى نذكر منها:

- ✓ السياسة النقدية في إستهداف التضخم.
- ✓ آفاق استدامة التنمية للدول النفطية العربية في ظل انهيار أسعار المحروقات.
- ✓ ما هي الحلول للخروج من الإقتصاد الريعي القائم على المحروقات في الجزائر.
- ✓ الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات الإقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا: الكتب:

- 1- احمد، هني. العملة والنقود. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 2- السعيد فرحات جمعة. الأداء المالي لمنظمات الأعمال - التحديات الراهنة. دار المريخ للنشر، 2000.
- 3- أحمد هني. دروس في التحليل الإقتصاد الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 4- إبراهيم العيسوي ، وآخرون.. التضخم في مصر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (199). أغسطس 2008.
- 5- إسماعيل محمد هاشم. النقود والبنوك. دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- 6- إسماعيل عبد الرحمان. حربي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد. ط1. دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 7- خالد واصف الوزاني. مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط الثامنة، 2006.
- 8- رجاء الربيعي. دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي. دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 9- زينب حسين عوض الله. اقتصاديات النقود والمال. الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1994.
- 10- زكريا رمزي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مسح مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- 11- سعيد سامي الحلاق. النقود والبنوك والمصارف المركزية. عمان، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2016.
- 12- سهير محمود معتوق. النظريات والسياسات النقدية. ط1. القاهرة: الدار المصرية للكتاب ، 1989.
- 13- صبحي، تادرس قريصة و احمد رمضان نعمة الله. اقتصاديات النقود والبنوك. الدار الجامعية، بيروت: لبنان.
- 14- ظم البكري. كتاب فح الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية. ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011.
- 15- ضياء، مجيد الموسوي. اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، مصر: 2008.
- 16- عبد المجيد، قدي. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.

- 17- غازي بحسين عناية. التضخم المالي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 18- مروان غطوان. مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية، قسنطينة. دار البعث للطباعة والنشر، 1989.
- 19- محمد عبد المنعم، احمد فريد مصطفى. الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق. مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 20- محمد عزت غزلان. اقتصاديات النقود والمصارف. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002.
- 21- وديع طورس. المدخل إلى الاقتصاد النقدي. المؤسسة الحديثة للكتاب، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

- 1- إبرير، محمد، "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة تلمسان، 2008.
- 2- أسعد كمال محمد، علاج التضخم في النقود الورقية. م 10، ع 36، 2014.
- 3- بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر 1990، 2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، 2018.
- 4- بيشاري كريم، خفوس سهيلة، عليش فطيمة . إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة تجارب بعض الدول. "آفاق إستدامة التنمية للدول النفطية العربية في ظل إنخيار أسعار المحروقات". جامعة لونييسي علي البليدة 2، 23-24/04/2018 .
- 5- جواد، كا طالب صلاحي الدين، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية، الأزمة الحالية وتداعياتها- حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، 2009.
- 6- جاوي، سومية. "اثر الاقتصاد الريعي علي التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر". مذكرة ماستر، جامعة سعيدة، الجزائر 2014/2015.
- 7- حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، 2010، 2009.
- 8- حليلة رمول، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012، 2011.
- 9- دبات أمينة. "السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر". مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2014، 2015.

- 10- داودي ميمونة. "ظهور الأزمات المالية ، دراسة أزمة الكساد الكبير(1929-1933) والأزمة المالية(2007-2008)". مذكرة لنيل شهادة الماجستير المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013، 2014.
- 11- زروخي محمد، غزلاني أسامة. "أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر". مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2016/2017.
- 12- سامي محمد مقداد، الأسباب الحقيقية لازمة المالية الإقتصادية العالمية المعاصرة وأهم الإجراءات العالمية في مواجهتها، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي " الإقتصاد الإسلامي والبدائل المتاحة" ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ، قسم الإقتصاد والعلوم السياسية، 15 أبريل 2012، غزة.
- 13- عشي نصيرة. "التضخم النقدي وطرق علاجه". مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، 2007، 2008.
- 14- محمد خليل البحيصي ، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق، رسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 1440هـ، 2018م.
- 15- مشدن وهيبية، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973- 2003". مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 16- محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 17- محمد مدياني، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.
- 18- مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في . أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015.
- 19- مخلوفي عبد العالي ، "الاقتصاد الجزائري في ضل ازمت أسعار النفط دراسة مقارنة بين ازمتي 1986- 2014"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2016/2017.
- 20- وسام حوامرية. "التحليل الإقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في الإقتصاد الإسلامي" مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير ،جامعة قالمة، 2013.

ثالثا: المجلات والدوريات والمنشورات:

- 1- بوشليط، هاجر أميرة. " إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014". المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد: 07، 2016.

- 2- حسّث بن العارية وعبد السلام بلبالر، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017، بدون عدد.
- 3- حسين، بن العارية و عبد السلام بلبالي. " تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال 2017.
- 4- حمزة رملي ونسرين عروس، سيع أسباب لانخفاض أسعار النفط في أزمة 2014-2015، الملتقى الدولي حول "انعكاسات اختيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.
- 5- خالد مته. "انخفاض أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الربعية الجزائر مثالا". العدد 5/18. خريف 2016.
- 6- خالد بن راشد الخاطر، تحديات اختيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 7- خوميحة فتيحة، فرحي كريمة. مقال بعنوان: الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها.
- 8- راهم فريد، بوركاب نبيل، انخفاض أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية . وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015 .
- 9- علي صاري ن السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وانعكاساتها على اعمال البنوك المركزية في الدول النامية، ورقة بحثية (ملخص) ، جامعة سوق اهراس، الجزائر.
- 10- علي فلاح المناصير، د- وصفي عبد الكريم الكساسبة ، من مقدمة الأزمة المالية العالمية-حقيقتها -أسبابها، تداعياتها وسبل علاجها، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ورقة بحثية.
- 11- عماد غزالي، تراجع وانخفاض أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "انعكاسات اختيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول -"، جامعة يحي فارس، المدية الجزائر، 28 أكتوبر 2015.
- 12- عماد معوشي، أسباب انخفاض أسعار النفط وتداعياته على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014، الملتقى الدولي اتحاد مصارف الكويت، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015.
- 13- فوقة فاطيمة، بوفليح نبيل. انعكاسات الأزمة النفطية ل 4102 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ع 11، 2017.
- 14- فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62، جامعة تبسة، 20.
- 15- ناجي بن حسين. "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد". مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.

16- وهيبية ،رجراج إدارة . "السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها". المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية"، عدد 05، 2014.

رابعاً: مواقع الكترونية:

- 1- <https://www.ida2at.com/how-does-history-explain-phenomenon-economic-inflation/>
- 2- <https://arabic.rt.com/news/769814-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-2014-D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF/>

كتب باللغة الأجنبية:

- 1- International Monetary Fund, WORLD ECONOMIC OUTLOOK, April 2016, p168
- 2- Gilles jacoud/ la monnaie dans l'economie, 3em edition 1994, p 165